الأمم المتحدة S/2013/440*

مجلس الأمن

Distr.: General
25 July 2013
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

يشرفني، باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا ووفقا للفقرة ١٣ (م) من قرار مجلس الأمن ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، أن أحيل طيه تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بشأن إريتريا.

وعُرض التقرير المرفق على اللجنة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣ ونظرت فيه اللجنة في وقت لاحق في إطار مشاورات غير رسمية أجريت في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣. وتعتزم اللجنة مواصلة نظرها في الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير في ضوء المسائل المثارة في سياق المناقشات السابقة.

وترجو اللجنة ممتنة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة، مشفوعة بضميمتها، وإصدارها باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) كيم **سوك**
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣.

13-36190 (A) 260713 300713

الرجاء إعادة استعمال الورق

رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) من أعضاء فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

وفقا للفقرة ١٣ (م) من قرار مجلس الأمن ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، يشرفنا أن نحيل طيه تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بشأن إريتريا.

(توقيع) جانين لي **برودنيل**
(خبيرة الشؤون المالية)

(توقيع) باباتوندي **تايوو**
(فريق شؤون الجماعات المسلحة)

(توقيع) إمانويل **دايسر**
(خبير في الجماعات المسلحة)

(توقيع) يورغ **روفتهوفت**
(خبير الشؤون البحرية)

(توقيع) جارات **شوبرا**
منسق فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

(توقيع) دينيش **ماهتاني**
(خبير الشؤون المالية)

(توقيع) أوريليان **يوركا**
(خبير شؤون النقل)

(توقيع) كريستيل **يونيس**
(خبيرة الشؤون الإنسانية)

تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٦٠ (٢٠١٢): إريتريا

المحتويات

		الصفحة
	موجز	٥
أولا –	مقدمة	٧
	ألف – الولاية	٧
	باء – المنهجية	٨
ثانيا –	السياق الداخلي والإقليمي	٩
	ألف – الديناميات السياسية الداخلية في إريتريا	٩
	باء – العلاقات مع الحكومة الاتحادية الصومالية	١٤
ثالثا –	دعم شبكات المفسدين في الصومال	١٧
	ألف – التوترات بين العشائر في الصومال	١٧
	باء – الدعم الإريتري إلى المفسدين في جنوب الصومال	١٨
رابعا –	العمليات الاستخباراتية الإريترية على الصعيد الإقليمي	٢٤
	ألف – عمليات الاستخبارات الإريترية في السودان	٢٥
	باء – عمليات الاستخبارات الإريترية في جنوب السودان وأوغندا	٢٨
	جيم – العمليات الاستخباراتية الإريترية في اليمن	٢٩
خامسا –	الانتهاكات للحظر العام والكامل المفروض على توريد الأسلحة	٣١
	ألف – إدارة المرائب الحكومية	٣٣
	باء – استيراد مركبات عسكرية مسحوبة من الخدمة	٣٧
	جيم – استيراد طائرات مدنية لأغراض متصلة بالأنشطة العسكرية	٤١
سادسا –	تحصيل الإيرادات خارج إريتريا	٤٤
	ألف – فرض الضرائب على الشتات وجمع الأموال	٤٤
	باء – الإيرادات المتأتية من الاتجار بالبشر	٤٥

سابعا – الإيرادات الآتية من قطاع التعدين وبذل العناية الواجبة ٤٨
ألف – أنشطة التعدين في إريتريا ٤٩
باء – المدفوعات المسددة لحكومة إريتريا ٥١
جيم – إجراءات العناية الواجبة ٥٢
دال – قضايا أخرى ٥٤
ثامنا – الأعمال التي تعرقل تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) ٥٤
تاسعا – إعاقة سير التحقيقات أو عمل فريق الرصد ٥٥
عاشرا – توصيات ٥٦

المرفقات*

Page

1. Aerial view of Ageeg (also known as Agig) and its surroundings. 57
2. Aerial view of Asha Golgol 58
3. Photographs and bill of lading for import of radial drilling equipment and vertical milling equipment 59
4. Photographs of initial group of decommissioned vehicles at Jebel Ali port, Dubai, United Arab Emirates . . . 61
5. Photographs of shipping labels on two Iveco trucks: MV *Morning Linda* 64
6. Photographs of additional decommissioned vehicles at Jebel Ali port, Dubai, United Arab Emirates 66
7. Photographs of shipping labels showing vehicles transported on the STX *Changxing Rose* 68
8. Cargo list of 18 August 2012 issued by Brukt & Nytt Maskineri Eksport 69
9. Central Point General Trading LLC bill of lading. 72
10. Golden Mark General Trading LLC bill of lading. 74
11. Documented discussion over proposed importation of 85 trucks from Jebel Ali port, Dubai, United Arab Emirates, to Massawa, Eritrea 76
12. Photographs of vehicles on MV *Shaker 1* at Jebel Ali port, Dubai, United Arab Emirates. 79
13. Position of MV *Shaker 1* on 29 November 2012. 81
14. Aerial view of the military apron of Asmara airport 82
15. Photograph of Grumman Gulfstream II registered E3-AAT 83
16. Samples of two per cent tax receipts 84
17. Photograph of Angosom Ta'ame 92

* تعمم المرفقات باللغة التي قدمت بها فقط.

موجز

وفر التحول من حكومة انتقالية إلى حكومة اتحادية في الصومال وظهور قيادة سياسية جديدة في مقديشو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ للحكومة الإريترية فرصة لإعادة تخطيط مصالحها في الصومال. فقد تقربت أسمرة من إدارة الرئيس حسن شيخ محمود من خلال توثيق صلاتها السياسية بأفراد في هيئة الرئاسة الصومالية مع الإبقاء على علاقاتها مع جهات نفوذ أخرى في الأوساط السياسية الرفيعة المستوى. إلا أن تعزيز إريتريا علاقاتها مع مقديشو يستند، على ما يبدو، إلى قرارات تكتيكية تتخذ في أسمرة وتسهم بشكل مستمر في زعزعة الاستقرار في المنطقة. وعلى وجه الخصوص، تبقي حكومة إريتريا على صلات وثيقة مع شبكة من أمراء الحرب وغيرهم من المفسدين في الصومال، ومنهم زعيمان من حركة الشباب على أقل تقدير.

ويستخدم بعض المسؤولين في الحكومة الاتحادية الصومالية شبكة المفسدين هذه في إطار الجهود الرامية إلى فرض سلطة مقديشيو السياسية والعسكرية على ولاية جوبالاند الجنوبية، لا سيما مدينة كيسمايو الساحلية التي لا تزال تخضع لسيطرة ميليشيا رأسكمبوني التي تدعمها كينيا. وفي حين أن الدعم الإريتري لأفراد ينتمون إلى شبكة المفسدين قد يبدو دعما للحكومة الاتحادية الصومالية، فإنه يسهم أيضا في تعزيز مصالح وتحالفات العشائر وأمراء الحرب، مما من شأنه أن يقوض في نهاية المطاف الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الصومالية لبسط سلطتها الشرعية وأن يزيد من حدة التوترات مع البلدان المجاورة للصومال، وبخاصة كينيا وإثيوبيا. ويمثل الدعم الذي تقدمه أسمرة إلى هذه الشبكة من المفسدين بالذات انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) نظرا لما ترتكبه أفراد جماعة المفسدين هذه من أفعال محددة تهدد السلام والأمن.

كما أن انخراط أسمرة في الصومال جاء في فترة شهدت نشوء شروخ في المؤسسة الأمنية الإريترية، كما يدل على ذلك التمرد العسكري الفاشل الذي وقع في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وانشقاق شخصيات رفيعة المستوى في جناحي الحكومة المدني والعسكري. وتوجد، على ما يبدو، انقسامات عميقة جدا بين عصبة من كبار قادة القوات المسلحة الإريترية وأولئك الذين يديرون جهاز المخابرات السرية، وهو جهاز مالي شبه عسكري يسيطر عليه الرئيس أسياس أفورقي. وقد حدد فريق الرصد عناصر في جهاز المخابرات الإريتري العامل في القرن الأفريقي واليمن، يستخدمون لتنفيذ عمليات تتعلق بالصومال ويمثلون قاعدة نفوذ خارجية هامة يستغلها الرئيس أفورقي.

وفي هذا السياق، يكون لانتهاكات حظر توريد الأسلحة المفروض على إريتريا تبعات ليس فقط على صعيد السلام والأمن في المنطقة، بل أيضا داخل إريتريا نفسها. وقد توصل فريق الرصد إلى أن أسمرة تواصل استيراد المعدات والحصول على المساعدة التقنية الخارجية لصيانة قاعدة اللوجستيات العسكرية الرئيسية في البلد. وقد تلقت هذه القاعدة عددا كبيرا من المركبات العسكرية المسحوبة من الخدمة خلال ولاية الفريق. كما استوردت حكومة إريتريا طائرات مدنية استخدمت في وقت لاحق لأغراض عسكرية.

وتواصل إريتريا تشغيل نظام دولي لتحصيل الإيرادات غير المشروعة في الشتات، لا سيما من خلال فرض ضريبة بنسبة ٢ في المائة على المواطنين الإريتريين وفرض ضريبة مستقلة للحصول على إيرادات باسم قوات الدفاع الإريترية. كما يقوم عملاء تابعون للحكومة بتحصيل إيرادات هامة من خلال اختطاف اللاجئين الفارين من إريتريا والاتجار بهم.

ومنذ عام ٢٠١١، تحصل الحكومة أيضا إيرادات بمئات الملايين من الدولارات من احتياطيات المعادن الموجودة لديها. وقد أكد الفريق من جديد وعرض بمزيد من التفصيل الخيارات المتعلقة بتعزيز تدابير بذل العناية الواجبة التي ينبغي تطبيقها على قطاع التعدين في إريتريا بهدف منع استخدام عائدات التعدين لانتهاك قرارات مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٨٦٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

أولا – مقدمة

ألف – الولاية

١ – ترد ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا في الفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٠٦٠ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢. وكلف الفريق بمهام إضافية بموجب القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣).

٢ – وعملا بالفقرة ١٣ (ل) من القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، زود فريق الرصد مجلس الأمن، من خلال اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، بإحاطة لمنتصف المدة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣. كما قدم الفريق شهريا تقارير مرحلية إلى اللجنة طوال فترة ولايته.

٣ – وفي سياق تحقيقاتهم، سافر أعضاء فريق الرصد إلى إثيوبيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوغندا، وإيطاليا، وبلجيكا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وجنوب السودان، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، والصومال، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليمن، واليونان. وفي الصومال، تمكن أعضاء الفريق من القيام بزيارات متعددة إلى مقديشو وكيسمايو وغاروي وبوساسو، بونتلاند، في حين ظلوا عاجزين عن الوصول إلى أجزاء كبيرة في جنوب البلد.

٤ – ولأغراض الاضطلاع بولايته، سعى فريق الرصد مرارا وتكرارا إلى الحصول على إذن من السلطات الإريترية للدخول إلى إريتريا. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وجه الفريق إلى حكومة إريتريا رسالته الرسمية الأولى خلال ولايته الحالية، يطلب فيها إجراء زيارة إلى أسمرة. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، تقدم منسق الفريق من جديد بهذا الطلب خلال اجتماع عقده في نيويورك مع السيد أرايا ديستا، الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة. وفي وقت لاحق، كرر الفريق توجيه طلبه لزيارة أسمرة في رسائل رسمية مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ١٧ كانون الثاني/يناير و ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣. ووافق الفريق على طلب من حكومة إريتريا بالاجتماع خارج إريتريا شريطة السماح بإجراء زيارة إلى أسمرة. وعقد أول اجتماع من هذا النوع مع السيد يماني غبريب، المستشار السياسي لرئيس إريتريا ووفده في بروكسل في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وخلال الاجتماع، تقدم فريق الرصد من جديد بطلب إجراء زيارة إلى أسمرة. وفي أعقاب ذلك الاجتماع، وافق الفريق على طلب عقد اجتماع ثان خارج إريتريا واشترط مرة أخرى

السماح له بزيارة أسمرة، إلا أنه لم يتلق أي رسائل أخرى. و لم يتمكن الفريق، حتى الآن، من أن يجري تحقيقات في أسمرة أو أن يناقش مع السلطات المختصة في أسمرة خطوط التحقيق الذي يود القيام به. وأفاد الفريق أيضا من دعم رئيس اللجنة لجهوده الرامية إلى تأمين زيارة إلى أسمرة. وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣، التقى الرئيس بالسيد غبريب ليطلب منه أن يجري منسق الفريق زيارة إلى أسمرة من أجل أن يتسنى له تقديم الأدلة والاستنتاجات التي توصل إليها الفريق والواردة في هذا التقرير. إلا أن الزيارة لم تتم حتى وقت تقديم هذا التقرير.

٥ - واتخذ فريق الرصد نيروبي مقرا له وهو يتألف من الخبراء التالية أسماؤهم: جارات شوبرا (منسق)، وجانين لي برودنيل (خبيرة الشؤون المالية)، وإمانويل دايسر (خبير أسلحة)، وأوريليان يوركا (خبير شؤون النقل)، ودينيش ماهتاني (خبير الشؤون المالية)، ويورغ روفتهوفت (خبير الشؤون البحرية)، وباباتوندي تايوو (خبير شؤون الجماعات المسلحة)، وكريستيل يونيس (خبيرة الشؤون الإنسانية).

باء - المنهجية

٦ - تنطبق معايير الإثبات وعمليات التحقق المبينة في التقارير السابقة لفريق الرصد على الأعمال المنفذة خلال الولاية قيد الاستعراض. فقد أكد فريق الرصد من جديد منهجيته عملا بتقاريره السابقة (وآخرها التقريران S/2012/544 و S/2012/545 المؤرخان ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢). والمنهجية المتبعة في التقرير الحالي هي كما يلي:

(أ) جمع المعلومات عن الأحداث والمواضيع من مصادر متعددة قدر الإمكان؛

(ب) جمع المعلومات من مصادر لديها معرفة مباشرة بالأحداث، قدر الإمكان؛

(ج) تحديد أوجه الاتساق في أنساق المعلومات ومقارنة المعرفة الموجودة بالمعلومات الجديدة والاتجاهات الناشئة؛

(د) المداومة على أخذ خبرات وآراء الخبير المختص في فريق الرصد في الحسبان، وكذلك مراعاة التقييم الجماعي للفريق فيما يتعلق بمصداقية المعلومات وموثوقية المصادر؛

(هـ) جمع الأدلة المادية والفوتوغرافية والسمعية والمرئية و/أو المستندية دعما للمعلومات التي تم جمعها.

٧ - وبذل فريق الرصد جهدا متأنيا ومنهجيا للوصول إلى الضالعين في الانتهاكات من خلال الاتصال بأفراد لديهم معرفة مباشرة، أو يعرفون من لديهم معرفة مباشرة، بتفاصيل الانتهاكات.

٨ - وطبقا للتوجيهات السابقة الصادرة عن اللجنة، سعى فريق الرصد إلى إدراج أكبر قدر ممكن من الشهادات والأدلة في تقريره النهائي. بيد أن قرارات الجمعية العامة بشأن مراقبة الوثائق والحد منها، ولا سيما القرارات ٥٢/٢١٤ و ٥٣/٢٠٨ و ٥٩/٢٦٥ استلزمت استخدام مرفقات، مما معناه أن قدراً كبيراً من محتوى تحقيقاته لم يترجم.

ثانيا - السياق الداخلي والإقليمي

ألف - الديناميات السياسية الداخلية في إريتريا

٩ - لاحظ فريق الرصد الشروخ الناشئة داخل القيادة السياسية والعسكرية في إريتريا في سياق تزايد السخط في أوساط الحكومة على العزلة الدولية المفروضة على إريتريا، وعلى الاحتجاز التعسفي لآلاف السجناء[(١)]، وعدم شفافية إدارة إيرادات تقدر بمئات ملايين الدولارات يتم تحصيلها من قطاع التعدين.

١٠ - وقام فريق الرصد خلال فترة ولايته الحالية، بتوثيق عدد من حالات انشقاق مسؤولين رفيعي المستوى عن الجيش والحكومة. ويجري ذلك في ظل استمرار موجات هجرة الشباب الإريتريين، فضلا عن حالات انشقاق المجندين من صفوف الخدمة الوطنية، حيث يُلزَم عدد كبير منهم بالخدمة إلى أجل غير مسمى. وحصل فريق الرصد على معلومات مفصلة من تسعة مصادر إريترية تتلقى معلومات مباشرة من داخل إريتريا عن تزايد الخلافات بين الرئيس أسياس أفورقي وشبكته المقربة غير الرسمية من الموالين العسكريين والتابعين للاستخبارات من جهة، ومن جهة أخرى بينه وبين عدد من المسؤولين المدنيين والعسكريين، ولا سيما القادة العسكريين الإقليميين والوزراء الذين يشغلون مناصب ذات طابع أكثر رسمية في الحكومة. ويبدو أن الشبكة الموالية للرئيس اختيرت من هياكل النظام العاملة في الظل المكلفة أيضا بتنفيذ عمليات استخبارات سرية على الصعيد الإقليمي، وبالحفاظ على جهاز لتنفيذ عمليات تحصيل الإيرادات والشراء غير المشروعة على الصعيد الدولي وخدمة قوة مسلحة خاص موالية لدائرة المقربين من الرئيس.

١١ - وفي هذا السياق، ليس لرصد حظر توريد الأسلحة المفروض على إريتريا تأثيرات متشعبة على الاستقرار الإقليمي فحسب، بل أيضا آثار خطيرة على الصراع الداخلي الناشئ، على ما يبدو، فصائل النظام العسكرية. وتعد الانتفاضة العسكرية الفاشلة التي جرت

(١) انظر، على سبيل المثال، تقرير منظمة العفو الدولية، ”٢٠ سنة من الاستقلال، ولم تتحقق الحرية بعد“، ٩ أيار/مايو ٢٠١٣. [20 years of independence, but still no freedom].

في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ أخطر المؤشرات التي ظهرت حتى الآن على الانقسامات الدائمة التي بدأت تنشأ داخل النظام.

الانشقاقات وانهيار التماسك الداخلي

١٢ - حصل فريق الرصد على معلومات تتعلق بعدد من المنشقين رفيعي المستوى الذين فروا من إريتريا أثناء فترة ولاية الفريق، بمن فيهم ثلاثة من كبار الطيارين التابعين لسلاح الجو[٢]، وأحد كبار الجيولوجيين في شركة إريتريا الوطنية للتعدين، ووزير الإعلام، علي عبده، الذي كان يعتبر على نطاق واسع من المسؤولين الحكوميين الأكثر موالاه للرئيس أفورقي. وكذلك تواصلت انشقاقات المسؤولين من الرتب الدنيا والمتوسطة خلال فترة ولاية فريق الرصد. وتمكن فريق الرصد من إثبات أن الدافع الرئيسي للانشقاق بين أفراد الأمن الإريتريين هو الهروب من سوء المعاملة والخوف من اعتقالهم تعسفيا دون توجيه أي اتهامات[٣].

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، بدأ كبار المسؤولين في الحكومة يظهرون علناً معارضتهم لصنع القرار في مجال السياسات العسكرية والاقتصادية. وفي عام ٢٠١٢، أقيل وزير مالية إريتريا، برهاني أبرها، من منصبه الذي شغله لمدة ١١ عاما، بعد تحديه علنا لعدم شفافية عملية مسك الدفاتر فيما يتعلق بإيرادات التعدين التي تحصلها الحكومة[٤]. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢[٥]، وبعد مغادرة الرئيس أفورقي للعلاج في الخارج، تشكلت لجنة عسكرية عليا مؤلفة من وزير الدفاع سبحت إفريم وضباط كبار آخرون، منهم قائد المنطقة العسكرية الجنوبية الفريق أول عمر حسن طويل، وقائد سلاح الجو الإريتري تخلي هبتي سلاسي، ورئيس المخابرات الداخلية سمون ديبردينغل، وذلك لإدارة الأمن في غياب الرئيس، وهي خطوة هامة جداً نظراً لأن القرار الذي اتخذته اللجنة الرباعية يتحدى تعيين أفورقي للفريق أول تخلي كفلي

(٢) الطيار رهوة قبر كريستوس من سلاح الجو الإريتري طارت في مهمة إلى جيزان بالمملكة العربية السعودية لاسترداد طائرة الرئاسة التي كانت في عهدة المملكة العربية السعودية منذ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عندما قام اثنان من كبار الطيارين التابعين لسلاح الجو الإريتري بالهبوط بها في جيزان بعد انشقاقهم. وبمجرد هبوط كريستوس في جيزان، طلبت هي أيضا اللجوء السياسي. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، قامت السلطات السعودية بإبلاغ فريق الرصد بأنها قد أفرجت عن الطائرة لإعادتها إلى إريتريا ولكنها أكدت أن الطيارين الثلاثة باقون في المملكة العربية السعودية.

(٣) اجتماعات ومقابلات أجريت مع المنشقين عن القوات المسلحة والشرطة الإريترية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

(٤) معلومات واردة من رجل أعمال إريتري له اتصالات نشطة مع الحكومة، ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣.

(٥) اختفى الرئيس أفورقي من إريتريا دون إشعار خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢ لتلقي العلاج الطبي في الخارج. وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أُعلن أنه سيجري في اليوم التالي لقاء تلفزيونيا مع المحطة التلفزيونية الإريترية (Eri-TV).

''منجوس'' كقائد عام أثناء غيابه. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، زار وزير الدفاع إفريم والفريق أول طويل مرة أخرى سجناء من الأفراد العسكريين في أسمرة في تحد علني لأوامر الرئيس أفورقي[٦].

١٤ - وجرت تطورات هذا الصراع من أجل السيطرة على لجنة التوجيه العسكرية في خضم توترات متزايدة بين أشد الموالين لأفورقي، مثل الفريق أول منجوس، والقادة العسكريين الإقليميين، ولا سيما القائد العسكري الإقليمي السابق، فيليبوس ولدي يوهنس، الذي يعرف أنه أقام اتصالات مع أفراد متورطين في تنظيم الأحداث التي وقعت في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (انظر الفقرات ١٨-٢٥ أدناه)، والذي ساءت علاقاته مع الرئيس أفورقي منذ عام ٢٠١٢.

الميليشيا الشعبية

١٥ - خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، عزز الرئيس أفورقي الدعم المقدم إلى الوحدة التي يشير إليها العامة باسم ''الميليشيا الشعبية''، وهي وحدة مؤلفة أساساً من مدنيين ويتم اختيار أفرادها من الفلاحين في الريف[٧] ويسيطر عليها ويديرها الفريق أول منجوس[٨]، الذي سبق أن حدده فريق الرصد (S/2011/433 و S/2012/545) باعتباره الشخصية الرئيسية في العمليات الإريترية لتهريب الأسلحة والأشخاص عبر شرق السودان.

١٦ - وطوال عام ٢٠١٢، أمر الرئيس أفورقي المسؤولين الإداريين الحكوميين في القرى بسحب بنادق هجومية، بصورة أساسية من طراز AK-47، من مخزونات الأسلحة العسكرية الرسمية وبدء عمليات واسعة النطاق لتوزيعها على السكان المدنيين. وأثار حشد هذه القوة عداء عدد من كبار القادة العسكريين، ولا سيما في مناطق العمليات الإقليمية، حيث شهدوا تناقص سيطرتهم على مخزوناتهم من السلاح نتيجة لتسليح الميليشيا الشعبية.

١٧ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، أنشئت لجنة الانضباط العسكري، وتألفت من الفريق أول منجوس رئيسا، والعميد إيوب فسهايي ''حليباي'' كمنسق بين مكتب الرئيس والميليشيا

(٦) معلومات واردة من مصدر عسكري إريتري، ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

(٧) اتصال هاتفي مع حفيدة مواطن إريتري أجبرت على المحافظة على بندقية من طراز كلاشنيكوف وحضور تدريبات، ١ شباط/فبراير ٢٠١٣.

(٨) معلومات واردة من مصدر عسكري إريتري، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣.

الشعبية. وأفادت التقارير بأن هذه اللجنة أمرت بحملة اعتقالات تعسفية، خاصة لمن يشتبه بتأييدهم للانتفاضة الفاشلة في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣[٩].

انتفاضة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

١٨ - قرابة الساعة العاشرة صباحا، من يوم ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، سيطر نحو ١٧٢ جنديا على وزارة الإعلام الإريترية في أسمرة بقيادة العقيد صالح عثمان ''ود علي''، وهو قائد لإحدى وحدات الدعم في قوات الدفاع الإريترية[١٠]. ويضم مبنى الوزارة أيضا محطة التلفزيون الحكومية الإريترية (Eri-TV)، الواقعة في الجزء العلوي من مبنى يعتبر أحد معالم مدينة أسمرة ويسمى ''إندا زينة'' أو ''فورتو بالديسيرا''، وهو موقع عسكري إيطالي قديم على تلة في الجزء الغربي من أسمرة يسمى ''فورتو''.

١٩ - وبينما تمركزت دبابتان قرب مدخل وزارة الإعلام، سيطر الجنود المتمردون على المبنى وجمعوا موظفي الوزارة في غرفة واحدة منه. وأوقف الجنود المتمردون البرامج العادية التي يقدمها موظفو التلفزيون الإريتري (Eri-TV) وأرغموا أسملاش أبرها، أحد كبار المسؤولين في الوزارة ومدير التلفزيون، أن يقرأ على الهواء البيان الذي أعدوه. وطالب البيان بتنفيذ دستور عام ١٩٩٧، ويدعو إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، وأولئك المقبوض عليهم لمحاولتهم مغادرة إريتريا. وبعد قراءة الجملة الثانية من البيان، انقطع البث الحي بشكل مفاجئ حين بدأت الوحدات العسكرية الحكومية بمحاصرة الوزارة وانتشرت قوات أخرى حول القصر الرئاسي وفي المطار.

٢٠ - وجرت سلسلة من المناورات العسكرية في أسمرة وخلت الشوارع من المدنيين على الرغم من عدم الإبلاغ عن وقوع اشتباكات أو إطلاق نار حتى نهاية اليوم. وبحلول الساعة العاشرة مساء، أخلى الجنود المتمردون سبيل موظفي الوزارة والتلفزيون، وغادروا تلة ''فورتو'' ليعودوا إلى ثكناتهم في جنوب إريتريا، دون أن تتعرض لهم القوات الموالية. وعاد الموظفون إلى منازلهم سالمين. وفي صباح اليوم التالي، في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، عادت الأحوال إلى طبيعتها في أسمرة واستأنف سكان المدينة أعمالهم التجارية وأنشطتهم

(٩) معلومات قدمتها مصادر عسكرية إريترية في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٣ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٣.

(١٠) اتصالات عبر سكايب (Skype) مع مصادر إريترية سرية، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٣.

الأخرى. ولكن الأيام التالية شهدت تظاهرات احتجاج من إريتريين من جميع أنحاء الشتات ضد السفارات الإريترية في الخارج[١١].

٢١ - وتلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأن عددا من كبار المسؤولين العسكريين والحكوميين قد أقاموا اتصالات مع منسقي الانتفاضة، ولكنهم سرعان ما تنصلوا من هذه الصلة بعد أن اتضح أن التمرد فقد زخمه. وتؤكد مصادر فريق الرصد أن الخطة كانت منسقة بشكل جيد وبتوجيه من عدد من كبار الشخصيات العسكرية في الجيش، أبرزهم الفريق أول ولدي يوهنس. وتؤكد كذلك نفس المصادر داخل النظام، بالإضافة إلى عدد من الضباط السابقين في الجيش الإريتري، أن ضباط الاستخبارات العسكرية الذين اخترقوا الانتفاضة منعوا خطة انقلاب كامل من اكتساب زخم إضافي[١٢].

٢٢ - ويدرك فريق الرصد أن أحد ضباط الاستخبارات الرئيسيين الذين شاركوا في نزع فتيل الانقلاب، العميد حديش إفريم، كان لفترة طويلة مقربا من العقيد صالح عثمان ومؤتمنا على أسراره خلال فترة حرب الاستقلال الإريترية، وكان لذلك في موقع ملائم لاختراق حلقة المخططين للانتفاضة[١٣]. ويعد إفريم عضوا رئيسيا في شبكة الرئيس أفورقي غير الرسمية للاستخبارات العسكرية وسبق اعتقاله وترحيله من كينيا بعد فراره من الصومال في عام ٢٠٠٧ في أعقاب هزيمة اتحاد المحاكم الإسلامية.

٢٣ - وخلال الأسابيع التالية للانتفاضة، ألقي القبض على عشرات الأشخاص، بمن فيهم العقيد صالح عثمان، وعدد من مؤيديه ومسؤولين حكوميين آخرين من منطقته. وكان من بين أبرز المقبوض عليهم، عبد الله جابر، رئيس الشؤون التنظيمية في الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، ومصطفى نور حسين، المسؤول الإداري عن المنطقة الجنوبية[١٤]. وأفيد أن عثمان قد انتحر في وقت لاحق.

---

(١١) في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وقعت مظاهرة احتجاج أمام السفارة الإريترية في لندن، وفي الأيام التالية وقعت احتجاجات مماثلة في روما وميلانو وبرلين وواشنطن العاصمة وتل أبيب، وجميعها مدن تسكنها جاليات إريترية كبيرة.

(١٢) مقابلة مع مصادر إريترية على اتصال مع ضباط عسكريين في أسمرة.

(١٣) مقابلة مع مسؤول إريتري سابق له صلات بمصادر حكومية إريترية لديها معلومات موثوقة عن انتفاضة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

(١٤) اتصال عبر سكايب (Skype) مع مصدر إريتري، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٢٤ - وبعد تشتت الانتفاضة، وجه المسؤولون الإريتريون إشارات حذرة للمحاورين السياسيين مفادها أن غالبية القائمين بالتمرد كانوا مسلمين[١٥]، الأمر الذي يدل على سياسة متعمدة لتمثيل الانتفاضة كمسألة ذات دوافع دينية، في حين أن مطالب المتمردين كانت ذات طابع سياسي.

٢٥ - وبوجه عام، فعلى الرغم من ظهور شروخ عميقة في التكوين السياسي والعسكري لإريتريا، فمن الواضح أن نواة النظام وضعت آليات لتخفيف حدة معارضة كبار القادة العسكريين الذين توترت علاقاتهم مع الرئيس أفورقي وللسيطرة على هذه المعارضة. ويبدو أن الضباط العسكريين الأشد ولاء للرئيس هم أولئك الذين يشكلون جزءا من الجهاز غير الرسمي المعني بالاستخبارات والأمن، وهم أيضا خبراء في العمليات الإقليمية السرية، ويرجح أنهم يحصلون على تمويل جيد لقربهم من مكتب الرئيس وصلاتهم بالعمليات المالية الدولية غير المشروعة.

باء - العلاقات مع الحكومة الاتحادية الصومالية

٢٦ - تلقّى فريق الرصد تقارير عديدة عن تحسّن العلاقات الدبلوماسية بين أسمرة ومقديشو منذ انتخاب حسن شيخ محمود رئيسًا للصومال في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وفي حين لم تعترف إريتريا رسميًا بعد بالحكومة الاتحادية الصومالية، إلا أنها تقيم اتصالات وثيقة مع مسؤولين كبار في الحكومة يمثلون جهات نفوذ تابعة لأسمرة، مما يتيح لإريتريا نقطة دخول استراتيجية لربط سياساتها الخارجية الإقليمية بسياسة الحكومة الاتحادية. ويتسم هذا النوع من النفوذ بأهمية كبيرة بالنظر إلى التوترات المتزايدة بين الحكومة الاتحادية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن السيطرة السياسية والعسكرية على ميناء كيسمايو، وبالنظر إلى العلاقة القائمة بين إريتريا وشبكة مفسدين مرتبطة بحركة الشباب، تشارك بنشاط في بناء قدرات عسكرية في المدينة وحولها.

٢٧ - وقد أخبر دبلوماسيون يمثلون الحكومة الاتحادية الصومالية فريق الرصد أن حكومة قطر، التي رعت روابط قوية مع إريتريا خلال السنوات القليلة الماضية[١٦]، قد ساهمت في تيسير العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإريتريا[١]. وبالفعل، حصل الجهاز السياسي للرئيس حسن شيخ على عدّة ملايين من الدولارات من قطر لتمويل حملته الانتخابية (انظر المرفق

(١٥) لقاء مع مصدر دبلوماسي، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

(١٦) أورد هذه المعلومات دبلوماسيّان من الحكومة الاتحادية الصومالية، كل على حدة، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ و ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

٥-١ من تقرير فريق الرصد عن الصومال). وفي المقابل، يسّرت الدوحة المفاوضات بين الحكومة الاتحادية الصومالية وحسن طاهر أويس، الرئيس السابق للتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/جناح أسمرة وحزب الإسلام الذي لا يزال جزءًا من الجهاز العسكري لحركة الشباب. واستضافت حكومة قطر حسن شيخ في الدوحة في الفترة من ٣ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، اجتمع خلالها ممثلو الحكومة الاتحادية بموفدين عن حركة الشباب لإجراء محادثات بوساطة الشيخ عمر إيمان أبو بكر، الرئيس الأول لحزب الإسلام المنحل. وكان من بين المشاركين ممثلون عن قائد حركة الشباب مختار روبو[١٧]. وعلم الفريق من مصادر موثوقة أن الشيخ عمر إيمان أبو بكر يقيم علاقات وثيقة مع إريتريا ويسافر إلى اليمن في أحيان كثيرة حيث تجري بعض مفاوضاته السياسية[١٨].

٢٨ - ويعتبر أحمد عبدي حاشي 'حشرة'، سفير الصومال السابق لدى الأمم المتحدة (٢٠٠٢ و ٢٠٠٤) والقائد السابق للتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/جناح أسمرة، القناة السياسية الرئيسية بين الحكومة الاتحادية الصومالية ودولة إيريتريا. وعمل حشرة مستشارًا للرئيس الإريتري أفورقي للشؤون الصومالية خلال إقامته لبعض الوقت في أسمرة[١٩] التي استضافته وأنفقت عليه على الأقل حتى عام ٢٠١٢[٢٠]. وكان يقدّم المشورة أيضًا إلى الرئيس حسن شيخ بشأن مسائل الشؤون الخارجية منذ تعيينه في منصب مستشار في هيئة الرئاسة في عام ٢٠١٢. وخلال زيارة حسن شيخ إلى بروكسل يومي ٣٠ و ٣١

---

(١٧) أورد مصدر في وزارة الخارجية الصومالية المعلومات عن المفاوضات مع حسن طاهر أويس، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣. ووردت المعلومات عن المفاوضات مع حركة الشباب من عضو سابق في حزب الإسلام في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ ومن مصدر في الاستخبارات الصومالية في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣ ومن أمير حرب صومالي سابق في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣. كما أكدت مصادر دبلوماسية انعقاد هذه الاجتماعات.

(١٨) دبلوماسي تابع للحكومة الاتحادية الصومالية، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ووزير صومالي سابق، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢. قدّم هذه المعلومات أيضًا عضو سابق في التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال - جناح أسمرة الذي يحافظ على صلات نشطة مع عمر إيمان.

(١٩) مقابلات مع معاون حشرة، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ومع أعضاء سابقين في التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/جناح أسمرة ومسؤول رسمي في الحكومة الاتحادية الصومالية، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(٢٠) أبلغ مصدرٌ مدرج في كشوف مرتبات الحكومة الإريترية فريق الرصد في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ أن حشرة قد سافر إلى أسمرة قبل الانتقال إلى مقديشو في آب/أغسطس ٢٠١٢، وتلقى دعمًا ماليًا من الحكومة الإريترية عام ٢٠١٢. وقد أبلغ وزير صومالي سابق له صلات بهيئة الرئاسة الصومالية فريق الرصد في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣ أن حشرة يعمل أيضًا كمستشار للرئيس الإريتري أفورقي.

كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، كان حشرة الوسيط الرئيسي لعقد اجتماع بين الرئيس الصومالي ووفد من إريتريا[٢١].

٢٩ - وقد اقترح حشرة في اجتماعات خاصة عقدها مع دبلوماسيين في عام ٢٠١٢، إبرام اتفاق سلام جديد بين الحكومة الاتحادية الصومالية وأعضاء التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/جناح أسمرة، يُدمج أولئك بموجبه في المؤسسات الحكومية[٢٢]. وخلال إحدى هذه المحادثات، أكّد حشرة أن اللواء جامع محمد غالب، الممثّل السابق في أسمرة للتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال - جناح أسمرة وحزب الإسلام، ينتمي إلى تحالفه السياسي. وأكد عدد من المسؤولين الحكوميين الصوماليين الذين يتمتعون بعلاقات وثيقة مع هيئة الرئاسة الصومالية أن اللواء غالب هو عميل نشط لإريتريا وله اتصالات منتظمة وجارية مع أسمرة[٢٣].

٣٠ - وأبلغ أفراد مقرّبون من اللواء غالب فريق الرصد أنه شارك في اجتماعات مع عدد من العملاء الصوماليين الحاليين التابعين لأسمرة الذين ينتمون الآن إلى شبكة مفسدين على صلة بحركة الشباب[٢٣]. وقد استخدمت الحكومة الاتحادية الصومالية شبكة المفسدين هذه كعميل لبناء قوتها العسكرية في كيسمايو في محاولة للتصدي للسيطرة الفعلية ميليشيا رأسكمبوني التي احتلّت كيسمايو تحت وصاية قوات الدفاع الكينية منذ أن 'حرّرت' معًا المدينة من قوات حركة الشباب في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٣١ - وفيما يرى فريق الرصد أن ميليشيا رأسكمبوني عقبة أمام السلام والأمن، لا سيما بسبب مشاركتها في تصدير الفحم الذي تنتجه حركة الشباب من ميناء كيسمايو (انظر المرفق ٩ من تقرير فريق الرصد عن الصومال)، فلا يزال يشعر بقلق عميق إزاء طابع عدم الانضباط الذي يتسم به عملاء مقديشو، خاصة وأن بعضهم أمراء حرب طموحون لهم صلات بحركة الشباب، ولكنّهم يعملون أساسًا لتحقيق مآرب شخصية للسيطرة السياسية والعسكرية على كيسمايو، وذلك في نهاية المطاف على حساب الحكومة الاتحادية الصومالية.

٣٢ - ولقد حصل فريق الرصد على أدلة مباشرة عن تيسير إريتريا المباشر لحركة هؤلاء العملاء. وفي حين أن مثل هذه السياسة قد توحي بأن إريتريا تدعم الحكومة الاتحادية

(٢١) مقابلة مع وزير صومالي سابق له صلات بهيئة الرئاسة الصومالية، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

(٢٢) مقابلة مع مصدر ديبلوماسي، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(٢٣) مقابلة مع مسؤول في الحكومة الاتحادية الصومالية له اتصالات منتظمة مع هيئة الرئاسة، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢. مقابلة مع مسؤول أمني صومالي رفيع المستوى، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. مقابلة مع وزير داخلية صومالي سابق له صلات حالية في هيئة الرئاسة الصومالية، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

الصومالية، ففي الواقع يبدو وكأن أسمرة تعمل مع المفسدين لإعادة تشكيل تحالف بين العشائر في الصومال معاد لإثيوبيا وكينيا، مما من شأنه أن يعرقل العلاقات بين الحكومة الاتحادية الصومالية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ويقوّض جهود الحكومة الاتحادية الصومالية لبسط وممارسة سلطتها الشرعية.

٣٣ - ومن الناحية التاريخية، حاول العديد من البلدان المجاورة للصومال الإبقاء على قواعد سلطة داخل الصومال موالية لها. ولا يشكّل دعم مختلف الفصائل السياسية في الصومال انتهاكًا لقرارات مجلس الأمن في حد ذاته. إلا أن دعم أسمرة لشبكة العملاء هذه التي تقوم بأعمال تهدّد السلام والأمن وتقيم علاقات وثيقة مع حركة الشباب يعتبر انتهاكًا لقرارات مجلس الأمن. وقد وثّق فريق الرصد أدلة على الروابط المباشرة بين أسمرة وأحد زعماء حركة الشباب، وهو شخصية مهمة في شبكة المفسدين العملية هذه.

ثالثا - دعم شبكات المفسدين في الصومال

ألف - التوترات بين العشائر في الصومال

٣٤ - وثّق فريق الرصد في تقريره عن الصومال تحسّن العلاقات بين الحكومة الاتحادية الصومالية وأعضاء سابقين في جماعة التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/جناح أسمرة المتمرّدة التي أصبحت جزءًا أساسيًا من حزب الإسلام المنحلّ.

٣٥ - وتزامن هذا التقارب السياسي أيضا مع تنامي نفوذ عدد من الشخصيات السياسية وأمراء الحرب الساخطين الذين ينتمون إلى فرع عير في عشيرة هبر غدر التابعة لقبيلة الهوية في مقديشو. ويعتبر فرع عير العمود الفقري لاتحاد المحاكم الإسلامية السابق الذي حكم جزءا كبيرًا من جنوب الصومال إلى أن هزمته القوات الإثيوبية عام ٢٠٠٦.

٣٦ - وكذلك وثّق فريق الرصد تحسّن العلاقات بين الحكومة الاتحادية الصومالية وعملاء عشيرة مريحان التابعة لقبيلة داروده ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، واجهت الحكومة الاتحادية مقاومة شديدة من أفراد عشيرة أوغادين التابعة لقبيلة دارود المنتمين إلى قوات رأسكمبوني التابعة للشيخ أحمد مدوبي الذي أخرج حركة الشباب من كيسمايو وأنشأ وجودًا عسكريًا خاصًّا به فيها بدعم عسكري كيني. وردًّا على ذلك، وفي سياق تصاعد المناوشات العسكرية بين مقاتلي رأسكمبوني وأفراد عشيرة مريحان التابعة لقبيلة دارود في كيسمايو، موّلت الحكومة الاتحادية، نشر القوات المسلحة لعشيرة مريحان التابعة لقبيلة دارود في كيسمايو مرورًا بأراضي حركة الشباب.

٣٧ - ويسعى بعض أمراء الحرب والسياسيين في فرع عير من عشيرة هبرغدر التابعة لقبيلة الهوية إلى إعادة تشكيل هيمنتهم العسكرية التي كانت قائمة قبل التدخل الإثيوبي في عام ٢٠٠٦، في حين أن أفراد آخرين من القبيلة يقيمون تحالفات مع مفسدين من عشيرة مريحان التابعة لقبيلة دارود يعملون على تعبئة معارضة مسلّحة ضد ميليشيا رأسكمبوني في كيسمايو. ومن بين أمراء الحرب المشاركين في هذه التعبئة قادة سابقون لتحالف وادي جوبا، وهو التحالف المسلّح الذي يغلب فيه أفراد من عشيرة مريحان التابعة لقبيلة دارود وفرع عير من عشيرة هبر غدر التابعة لقبيلة الهوية، والذي سيطر على كيسمايو بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٦.

٣٨ - وحصل فريق الرصد على أدلّة تثبت دعم إريتريا لأفراد ضمن هذه الشبكة، ولا سيما عملاء ومتعاونين مع حركة الشباب. وبناء على ذلك، فإن رعاية إريتريا لهؤلاء الأفراد كعملاء يخدمون مصالحها تشكل في الواقع تهديدًا للسلم والأمن في الصومال، وإن كانت في إريتريا تزعم أن هذه الرعاية تمثل دعما للحكومة الاتحادية. وهي أيضًا عقبة أمام تطبيع العلاقات بين الحكومة الاتحادية وشركائها في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

باء - الدعم الإريتري إلى المفسدين في جنوب الصومال

٣٩ - تلقى فريق الرصد أدلة ملموسة تفيد بدعم إريتري مستمر إلى محمد والي الشيخ أحمد نور، وهو أحد زعماء مريحان التابعة لقبيلة دارود المتحالفين مع حركة الشباب، وحدده باعتباره عميلا لإريتريا في تقريرين من تقاريره السابقة[٢٤].

٤٠ - ويواصل أحمد نور المشاركة في تعبئة حركة الشباب في منطقة جيدو جنوب الصومال. وكان يعمل في تعبئة مقاتلين من عشيرة مريحان التابعة لقبيلة دارود متحالفين مع حركة الشباب من أجل التعاون وإتاحة المرور عبر الأراضي التي تسيطر عليها حركة الشباب، وذلك لـ ٢٠٠ مقاتل من عشيرة مريحان التابعة لقبيلة دارود نشرتهم الحكومة الاتحادية الصومالية من قرية الواك إلى منطقة تقع في نطاق ٥٠ كيلومتر غرب كيسمايو يوم ٦ آذار/مارس ٢٠١٣، كجزء من حشدها العسكري لمواجهة ميليشيا رأسكمبوني. وقد تولى تنسيق هذا الانتشار أيضا باري أدان شيري هيرالي، وهو أمير حرب سابق من عشيرة مريحان التابعة لقبيلة دارود وزعيم ميليشيا تحالف وادي جوبا وهو متحالف حاليا مع

(٢٤) ذكر فريق الرصد أن أحمد نور يعمل كمنسق سياسي لحركة الشباب وأن شقيقه هو شخصية عسكرية كبيرة داخل الجماعة المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت إريتريا مساهمات مالية كبيرة إلى أحمد نور شملت تحويلات نقدية موثقة بقيمة ٢٠ ٠٠٠ دولار من سفارة إريتريا في نيروبي في عام ٢٠٠٨ (انظر S/2010/91، الفقرة ٦٣ و S/2011/433، الفقرتان ٣٢٠ و ٣٢١).

الحكومة الاتحادية[٢٥]. وكان من الوسطاء الرئيسيين بين قوات عشيرة مريحان التابعة لقبيلة دارود الموالية للحكومة ومقاتلي عشيرة مريحان التابعة لقبيلة دارود داخل حركة الشباب عبد الرحمن فيلو[٢٦] (دارود/مريحان)، وهو من أتباع هيرالي السابقين في تحالف وادي جوبا، وقد أصبح في نهاية المطاف من كبار قادة حركة الشباب في كيسمايو كبار أن تطرده قوات الدفاع الكينية وقوات رأسكمبوني في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. كما أنه ناهض علنا إقامة دولة جوبالاند المستقلة في الجنوب تحت سيطرة ميليشيا رأسكمبوني.

٤١ - وفي هذه الأثناء، انتقل هيرالي نفسه إلى كيسمايو مع عدة عشرات من المقاتلين في أواخر نيسان/أبريل ٢٠١٢ وأنشأ قاعدة للعمليات في فيلته في المدينة، واستمر فيلو في العمل باعتباره أحد قادة حركة الشباب، حيث تولى قيادة عمليات التجنيد في جامامي في آذار/مارس ٢٠١٣. وكان فيلو مسؤولا أيضا عن الهجوم الذي شنته حركة الشباب على كيسمايو في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، عندما أطلق مسلحون أربع قذائف متفجرة من المنطقة الواقعة بين المطار القديم وجامعة المدينة[٢٧].

٤٢ - وقد حصل فريق الرصد على معلومات تفيد بأن مسؤولين إيرتريين في السفارة الإريترية في نيروبي أبلغوا أحمد نور خلال عام ٢٠١٢ بأن يستعد لزيارة الخرطوم كي يلتقي مع محمد منتاي، سفير إريتريا في السودان. وتؤكد الرسائل النصية لأحمد نور، التي تفقدها فريق الرصد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أنه قد وصل إلى الخرطوم. وقد اعترف أحمد نور في لقاء خاص أنه سعى للحصول على مساعدة مالية من إريتريا من أجل إعطاء المزيد من الزخم لإعادة تنشيط شبكة حزب الإسلام السابقة وإدماجها داخل مؤسسات الحكومة

(٢٥) مقابلة أجريت في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ مع أحد المسؤولين في الحكومة الاتحادية الصومالية المطلعين على المناقشات المتصلة بتخطيط النشر، أكدها اثنان من المصادر الأمنية الدبلوماسية، فضلا عن مصدر من مريحان ممن لديهم صلات بحاشية هيرالي. ومعلومات تؤكدها مصادر من مريحان ممن لديهم صلات بالدوائر الحكومية. وأبلغ مسؤول في الحكومة الصومالية فريق الرصد بشكل منفصل أن أحمد نور كان يجري مناقشات مع هيرالي قبل النشر الذي تم في ٦ آذار/مارس ٢٠١٣ ليعد بتقديم الدعم السياسي من جانب حلفائه من عشيرة مريحان في منطقة جيدو.

(٢٦) وفقا لمصادر سرية، تفاوض فيلو، خلال أواخر عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، مع الحكومة الاتحادية الصومالية لتحويل مقاتلين من عشيرة مريحان التابعة لقبيلة دارود متحالفين مع حركة الشباب إلى قوات موالية للحكومة ضمن صفوف أهل السنة والجماعة.

(٢٧) تم توثيق معلومات بشأن استمرار ضلوع فيلو في عدة تقارير استخبارية سرية خلال أوائل عام ٢٠١٣. وقدم أحد ضباط الاستخبارات العسكرية تفاصيل بشأن الهجوم الذي شن في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣ على كيسمايو.

الاتحادية الصومالية[٢٨]. وقد حصل الفريق أيضا على أدلة ملموسة بوجود اتصالات هاتفية بين خط الهاتف الخاص بأحمد نور في الصومال وهاتف أرضي في أسمرة خلال أواخر عام ٢٠١٢. وجرى التعرف على الرقم من خلال مسؤول إريتري على أنه خط أرضي في مقر حزب الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة في أسمرة[٢٩].

٤٣ - ومن المعروف أن محمد منتاي، سفير إريتريا في السودان، قد رُحّل من كينيا بعد زيارة أجراها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى الصومال، حيث التقى أفراد من حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة (انظر S/2011/433، المرفق ٨-٥). ومنتاي هو مسؤول تنفيذي سابق في اللواء ٧٢، وهو جناح الاستخبارات العسكرية من قوات الدفاع الإريترية، وهو موفد حاليا إلى الخرطوم بصفته سفير إريتريا لدى السودان والسفير بالنيابة لجمهورية إيران الإسلامية. وبالإضافة إلى لقائه مع أحمد نور، كان لديه أيضا اتصال منتظم مع عدد من الصوماليين الآخرين في الخرطوم خلال عام ٢٠١٢ وأوائل عام ٢٠١٣[٣٠].

٤٤ - ووفقا لمصادر ذات اتصال مباشر مع أحمد نور، فقد اعترف بإقامة صلات وثيقة مع أمير الحرب عبدي نور سياد (معروف أيضا باسم عبدي وول)، الذي ينتمي لفرع عير من عشيرة هبر غدر التابعة لقبيلة الهوية.

٤٥ - وشارك عبدي وول في تأسيس التحالف من أجل استعادة السلام ومكافحة الإرهاب، وهو جماعة من أمراء الحرب الذين فشلوا سابقا في دحر اتحاد المحاكم الإسلامية. ومع ذلك فإن عبدي وول هو الآن حليف مقرب من القائد السابق للتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال - جناح أسمرة زكريا محمد حاجي عبدي، الذي يوفر له الأمن في مقديشو[٣١]. وهو معروف بأنه يقود مجموعة من المقاتلين قوامها نحو ١٠٠ مقاتل في مقديشو يدينون له بالولاء، وقد شارك أيضا في عمليات قتل بأجرة وفقا لنشطاء من المجتمع

(٢٨) معلومات مقدمة من مصدر يعمل حاليا عميلا للحكومة الإريترية ومدرج في كشوف مرتباتها، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(٢٩) معلومات مقدمة على أساس سري.

(٣٠) مقابلات مع اثنين من المسؤولين الإريتريين السابقين الذين عملوا في السفارة الإريترية في الخرطوم، ١ شباط/فبراير ٢٠١٣ و ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣؛ وأيضا مع مصدر مدرج في كشوف مرتبات الحكومة الإريترية، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. والمعلومات عن لقاءاته مع الصوماليين الآخرين بخلاف محمد منتاي قدمها مصدر عسكري إريتري كبير لديه اتصالات حالية مع سفارة إريتريا في الخرطوم، ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٣.

(٣١) شهدت ثلاثة مصادر منفصلة من فريق الرصد اجتماعات بين حاجي عبدي وعبدي وول. وقد أكدت المصادر التي شاركت في هذه الاجتماعات أن عبدي وول يتولى الحماية الشخصية لحاجي عبدي.

المدني وبعض من أعدائه أجرى فريق الرصد مقابلات معهم[٣٢]. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يقود عددا غير معروف من المقاتلين الذين يدينون له بالولاء من فرع عير في صفوف أهل السنة والجماعة، وهي ميليشيا موالية للحكومة الصومالية[٣٣].

٤٦ - وقد تلقى فريق الرصد أيضا شهادة موثوق بها تفيد بأن عبدي وول مرتبط بشبكات القرصنة وحركة الشباب، وقد أكد هذه الشهادة تحليل سجلات هاتفه[٣٤]. وعلاوة على ذلك، فقد شارك عبدي وول في هجوم شُنّ على مطار مقديشو الدولي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ حيث أطلقت قذيفة صاروخية على حاويات تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال[٣٥].

٤٧ - ووفقا لمصادر ذات اتصال مباشر مع عبدي وول، فقد ذكر في اجتماعات مغلقة أنه يعمل بشكل وثيق مع هيرالي ومهد محمد علي (المعروف أيضا باسم ''كاراتيه'')، وهو من كبار ضباط الاستخبارات في حركة الشباب من فرع عير من عشيرة هبر غدر التابعة لقبيلة الهوية[٣٦]. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣ خلال اجتماع بين حاجي عبدي وعبدي وول والجنرال

(٣٢) معلومات تم الحصول عليها من تقرير عسكري داخلي سري، ومن اثنين من المسؤولين في الحكومة الصومالية وهما من المعارف المباشرين لعبدي وول، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وكذلك مصدر داخل أهل السنة والجماعة، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(٣٣) معلومات مقدمة من مسؤول في الحكومة الصومالية على اتصال مباشر مع عبدي وول، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وأكدها مصدر داخل أهل السنة والجماعة.

(٣٤) معلومات قدمها مسؤول في الحكومة الصومالية على اتصال مباشر مع عبدي وول، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وتشير سجلات هاتفه إلى إجراء اتصالات مع عبد الرحمن عبد الله حاجي، المعروف أيضا باسم ''الصُحُفي''، وهو زعيم معروف للقراصنة في هوبيو - حرادهيري وهو مِمول ضالع في العديد من حالات اختطاف المركبات والأشخاص، من قبيل سفينة الصيد Jahan والسفينة التجارية Asphalt Venture والسفينة التجارية Samho Jewelry، وخطف مايكل سكوت مور، وعاملين في مجال الإغاثة تابعين لمنظمة أطباء بلا حدود، وموظفين في الفريق الدنماركي لإزالة الألغام. ووفقا لمصادر بحرية دولية، أن الصحفي كان أيضا على اتصال بأفراد مرتبطين بحركة الشباب.

(٣٥) من المعروف أن عبدي وول موجود في منطقة المطار. وقال مصدر من المخابرات العسكرية أنه تلقى تقارير تفيد بتورط عبدي وول عقب استجواب بعض من منفذي الهجوم. وأكد فريق الرصد هذه المعلومة مع مصدر من فرع عير في مقديشو له صلات بالفريق الأمني لعبدي وول. وأشارت تقارير إلى أن الحادث نتج عن خلاف مالي بين عبدي وول والجنرال عبد الله جافو محمود، مدير الهجرة والتجنيس في مطار مقديشو الدولي، الذي يتلقى الحماية الأمنية الشخصية من عبدي وول وحليفه الوثيق محمود أفراح قنياري.

(٣٦) مقابلة مع أحد المعارف الشخصيين لعبدي وول، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وقد تحقق فريق الرصد، من خلال سجلات الهاتف، من أن المصدر كان له اتصال مباشر بعبدي وول.

غالب في مقديشو، أكد عبدي وول أنه متحالف حاليا مع حكومة إريتريا وأن أحمد نور المنتمي لحركة الشباب، إلى جانب هيرالي، هو ضمن تحالفه السياسي[٣٧].

٤٨ - وفي اجتماعين مغلقين منفصلين، أعلن عبدي وول إنه جزء من خطة لاستعادة السلطة السياسية للأعضاء السابقين في اتحاد المحاكم الإسلامية، وزعزعة الاستقرار في مقديشو إلى أن تسند إلى المزيد من فرع عير من عشيرة هبر غدر التابعة لقبيلة الهوية، مناصب في الحكومة الاتحادية الصومالية[٣٨]. وقد حصل فريق الرصد على شهادة مباشرة بأن كل من عبدي وول ومرشده السياسي وأمير الحرب السابق، محمود أفراح قنياري[٣٩] (الهوية/هبر غدر/مرسدي)، كانا على اتصال منتظم مع المسؤولين في هيئة الرئاسة الصومالية وطالبا بحصة أكبر من الأسلحة للمقاتلين من عشيرة هبر غدر التابعة لقبيلة الهوية، وحذرا الحكومة من توفير معاملة تفضيلية للوحدات المسلحة في عشيرة أبغال التابعة لقبيلة الهوية[٤٠].

٤٩ - وإن دور إريتريا في دعم التلاحم بين فصائل فرع عير/هبر غدر/الهوية وفصائل عشيرة مريحان/دارود يعزز قيام تحالف ضمني أوسع بين فرع عير/هبر غدر/الهوية وعشيرة مريحان/دارود ضمن تحالف وادي جوبا السابق. وفي هذا الصدد، تلقى فريق الرصد معلومات تفيد بقيام هيرالي بتنسيق تسلل أفراد من دارود/مريحان إلى كيسمايو مع حسن جلاد، وهو أمير حرب سابق ينتمي لفرع عير/هبر غدر/الهوية كان ينتمي في وقت ما إلى تحالف وادي جوبا[٤١].

٥٠ - ويبدو أن حسن جلاد يعمل على دمج القوات الموالية له مع الموالين للجنرال محمد روبل جمالي ''غوبالي''، وهو قائد اللواء الثالث في الجيش الوطني الصومالي، وكذلك مع القوات الموالية ليوسف محمد سياد ''إنضاعدي''، وهو رئيس الدفاع السابق لميليشيا

(٣٧) معلومات مقدمة من شهود عيان، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٣.

(٣٨) مقابلتان مع أحد المعارف الشخصيين لعبدي وول، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

(٣٩) قنياري هو أحد أمراء الحرب السابقين المعروفين جيدا من التحالف من أجل استعادة السلام ومكافحة الإرهاب. وقد أعيد تنصيبه عضوا في البرلمان في عام ٢٠١٢ من جانب رئيس القضاة في الصومال بعد أن استبعدته في البداية لجنة الاختيار التقنية المكلفة بفحص المرشحين.

(٤٠) مقابلة مع مسؤول في الحكومة الصومالية لديه معرفة مباشرة بالمحادثة، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

(٤١) في ١ آذار/مارس عام ٢٠١٣، أخبر مسؤول حكومي صومالي فريق الرصد أن هيرالي وجلاد وصلا إلى مقديشو ''سعيا إلى إعادة تنشيط'' تحالف وادي جوبا من خلال دعم مقدم من الحكومة الاتحادية الصومالية. وفي ١٥ آذار/مارس عام ٢٠١٣، أخبر مسؤول آخر في الحكومة الصومالية فريق الرصد أن الهجوم على كيسمايو تم تنسيقه من خلال مكتب رئيس الوزراء وشارك فيه هيرالي وجلاد.

التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال – جناح أسمرة المدعوم من إريتريا[٤٢]. وينتمي كل من ''غوبالي'' و ''إنضاعدي'' إلى فرع عير من عشيرة هبر غدر التابعة لقبيلة الهوية ومعروف أنهما قريبا الصلة ببعضهما.

٥١ – واللواء الثالث من الجيش الوطني الصومالي هو أساسا وحدة تتألف من حوالي ٨٤٠ رجل هم أساسا من فرع عير/هبر غدر/الهوية. وهو أصغر بنسبة تتراوح ما بين ٣٠ و ٥٠ في المائة من الألوية الخمسة الأخرى التي تقوم بتأمين منطقة بنادر المحيطة بمقديشو[٤٣]. ولم يعد إنضاعدي جزءا من الهياكل العسكرية الرسمية للجيش الوطني الصومالي، ولكنه يسيطر على ما لا يقل عن ٣٠٠ فرد من أفراد الميليشيا، أدمج العديد منهم ضمن اللواء الثالث الذي يسيطر على أراض خارج مقديشو ومركا وعلى امتداد ممر أفغوي[٤٤].

٥٢ – وقد أورد فريق الرصد بالتفصيل عددا من التهديدات للسلم والأمن التي يرتكبها عناصر اللواء الثالث وإنضاعدي (انظر المرفق ٣-٣ من تقرير فريق الرصد عن الصومال). وأوضح مسؤولون في الحكومة الاتحادية الصومالية إلى الفريق أن إنضاعدي قد حافظ على دوره باعتباره أحد المفسدين من أجل تعزيز نفوذه السياسي عند انتزاع تنازلات من الحكومة، وذلك بهدف الإبقاء على قاعدة سلطته العسكرية من أجل السعي لتحقيق مخطط سياسي باسم أعضاء سابقين في التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، جناح أسمرة وحزب الإسلام.

٥٣ – وقد حصل فريق الرصد على شهادات من شهود عيان مباشرين بشأن الاجتماع المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بين إنضاعدي وكمال حسن غوتالي (الهوية/هبر غدر/سليمان)، ورئيس هيئة الأركان للرئيس حسن شيخ[٤٥]. وتوسط لإجراء

(٤٢) معلومات مقدمة من مسؤول في الحكومة الصومالية، مقديشو، ١ آذار/مارس ٢٠١٣، ومصدر كان سابقا في التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، جناح أسمرة وهو قريب من إنضاعدي، مقديشو، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(٤٣) الأرقام وتسلسل القيادة قدمها مصدر سري مع سجلات لعمليات التسجيل في اللواء الثالث. وتتألف الألوية الخمسة الأخرى من خليط من عشائر قبيلة الهوية الأخرى، وهي أساسا أبغال وحوادلة ومرسدي. ويمكن أن تشكل أيضا بعض العناصر من عشيرة مريحان التابعة لقبيلة الهوية وعشائر الأقليات الأخرى بعض من الألوية.

(٤٤) بناء على تقديرات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية بتاريخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١، ومقابلات مع مصادر سرية لها صلات داخل اللواء الثالث.

(٤٥) مقابلة مع شاهد عيان، مقديشو، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

اللقاء الشيخ عبد القادر علي عمر (الهوية/هبر غدر/سليمان)، وهو وزير الداخلية السابقة في الحكومة الاتحادية الانتقالية. ووفقا للعديد من الدبلوماسيين والأعوان، فقد شارك الشيخ عبد القادر علي عمر في خطف اثنين من مسؤولي الأمن الفرنسيين في عام ٢٠٠٩، ولديه جواز سفر إريتري، وهو عميل يخدم مصالح أسمرة[٤٦]. وخلال الاجتماع، ناقش غوتالي وإنضاعدي خيارات لدعم الحكومة الاتحادية الصومالية لمقاتلي العشائر الموالين لإنضاعدي[٤٧].

٥٤ - وكما هو مفصل أعلاه، فقد وثق فريق الرصد الدعم الذي تقدمه إريتريا إلى الأفراد ممن هم ضمن شبكة المفسدين، واستراتيجية توجهها سياسة إريتريا لغرس عملائها داخل الصومال. وفي حين قد يكون لدى الحكومة الاتحادية الصومالية مخاوف مشروعة فيما يتعلق باحتكار السلطة في كيسمايو وقدرتها على بسط نفوذها في منطقة جوبالاند الجنوبية، فقد سعت الشبكات السياسية والعسكرية التي استخدمتها الحكومة الاتحادية الصومالية إلى تحقيق مخططات ضيقة وفردية تشكل تهديدا للسلام والأمن. ويمكن أن يؤدي الدعم الإريتري لشبكات العشائر هذه إلى مضاعفة الإخلال بالسلام والأمن وإيجاد بيئة أكثر عدائية بين الحكومة الاتحادية الصومالية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

رابعا - العمليات الاستخباراتية الإريترية على الصعيد الإقليمي

٥٥ - بينما كانت الحكومة الإريترية تقوم سابقا بتنسيق الكثير من تمويل الجماعات المسلحة الصومالية وغيرها من الأنشطة غير المشروعة انطلاقا من سفارتها في نيروبي، فهي تقوم الآن بتنويع هذه العمليات ونقلها إلى السودان وجنوب السودان وأوغندا واليمن، بالإضافة إلى التستر خلف عدد من العمليات التجارية في هذه المواقع. وتنشئ شبكات الاستخبارات والأعمال التجارية هذه هياكل دعم هامة لأسمرة لتنفيذ أي سياسة من سياسات زعزعة الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك توفير الدعم والمساعدة إلى ممثلي حركة الشباب على النحو الموثق أدناه. وحصل أيضا فريق الرصد على معلومات أخرى عن تزايد الصلات الوثيقة بين إريتريا وجمهورية إيران الإسلامية دعما لهياكل استخباراتها على الصعيد الإقليمي.

---

(٤٦) معلومات مقدمة من مسؤول في الحكومة الصومالية له صلات في هيئة الرئاسة، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

(٤٧) معلومات مقدمة من مسؤول في الحكومة الاتحادية الصومالية، ١٨ أيار/مايو ٢٠١٣.

ألف – عمليات الاستخبارات الإريترية في السودان

٥٦ – على النحو الموثق في تقرير سابق (S/2011/433)، حصل الفريق على أدلة ملموسة على تحويلات مالية من سفارة إريتريا في نيروبي إلى عدد من الأفراد الذين ينتمون إلى حركة الشباب. وأوضحت عدة مصادر مقربة من سفارة إريتريا لفريق الرصد أن هذه العمليات توقفت إلى حد كبير في نيروبي بسبب التدقيق الذي يقوم به عدد من وكالات الاستخبارات والأمن وأنها تنسق الآن عن طريق السفارة الإريترية في الخرطوم.

٥٧ – وقد عينت شخصية مركزية في جهاز الاستخبارات الإقليمي لإريتريا، يبدو أنها محمد منتاي، سفيرا لإريتريا لدى السودان في نيسان/أبريل ٢٠١١. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، عين أيضا منتاي رسميا سفيرا غير مقيم لدى جمهورية إيران الإسلامية[٤٨].

٥٨ – ودرج منتاي، وهو ضابط سابق في اللواء ٧٢، جناح الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الإريترية، على العمل كمسؤول إداري محلي وتنسيق عمليات التهريب عبر الحدود بين السودان وإريتريا. وكما ورد في تقرير سابق عن السودان (S/2011/433)، تشكل هذه العمليات التي تجري عبر الحدود مصدرا هاما للتمويل غير المشروع لمسؤولين من ذوي الامتيازات في النظام الإريتري وللموارد المالية السرية التي تقوم سفارة إريتريا في الخرطوم بتوزيعها. وفي عام ٢٠٠٩، طرد منتاي من كينيا بعد أن قامت قوات الأمن بإلقاء القبض عليه في أعقاب عودته إلى كينيا من المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب في جنوب الصومال. وطرد مع مسؤولَين آخرَين من الاستخبارات الإريترية، أحدهما ضابط الاستخبارات الإقليمية، العقيد تويلدي هابتي نيغاش (انظر S/2011/433، المرفق ٨-٥).

٥٩ – وحصل فريق الرصد على إفادات من شهود عيان وغيرها من الشهادات عن استمرار ضلوعه في أنشطة التهريب عبر الحدود بين السودان وإريتريا، واتصالاته مع حركة الشباب، ودوره في تهريب الأسلحة عبر الأراضي السودانية.

---

(٤٨) وفي مقابلتين منفصلتين أجريتا في ١ شباط/فبراير ٢٠١٣ و ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣، أكد مسؤولان سابقان في الحكومة الإريترية يعملان في السودان التسمية المزدوجة لمنتاي واتصالاته المنتظمة مع السفير الإيراني في الخرطوم. وتؤكَّد أيضا تسمية منتاي سفيرا غير مقيم لدى جمهورية إيران الإسلامية على موقع شبكي موال للحكومة (http://www.shabait.com/news/local-news/11944-ambassador-mohammed-seid-mantai-presents-credentials-to-iranian-president).

٦٠ - وشهد رجل أعمال سوداني له اتصالات منتظمة مع منتاي عدة لقاءات بين منتاي وحامد عبد الله، وهو رجل أعمال يتخذ من الخرطوم مقرا له ويعد ذخرا لأجهزة الاستخبارات الإريترية والسودانية على حد سواء، وشخصية قوية في كارتل التهريب عبر الحدود الذي يعمل بين إريتريا والسودان(٤٩).

٦١ - وأكد أيضا فريق الرصد عقد لقاءات بين منتاي ومحمد والي شيخ أحمد نور في الخرطوم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأكد مصدر عسكري إريتري له صلات نشطة مع سفارة إريتريا في الخرطوم أن منتاي استضاف عدة اجتماعات مع معارف صوماليين في الخرطوم في أواخر عام ٢٠١٢(٥٠). وأكد مصدر يعمل لصالح حكومة إريتريا له صلات مباشرة مع منتاي أن منتاي يقيم أيضا علاقات وثيقة مع ابن يوسف محمد سياد ''انضاعدي''، الذي يوجد مقره في الخرطوم(٥١).

٦٢ - وبالإضافة إلى ذلك، إجراء منتاي اتصالات مع مسؤولين أمنيين إيرانيين أثناء زيارتيه إلى طهران خلال عام ٢٠١٢(٥٢). وأبلغ ضابط استخبارات إريتري عامل فريق الرصد أن طهران تقوم منذ أواخر عام ٢٠١٢ بتنسيق التدريب المشترك لمسؤولين في أجهزة استخبارات إريتريا والسودان(٥٣). وقد يشكل هذا التقديم للمساعدة التقنية والتدريب إلى أجهزة الأمن الإريترية انتهاكا للفقرة ٥ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

٦٣ - وتلقى فريق الرصد أيضا تقارير عن ضلوع منتاي خلال عام ٢٠١٢ في عمليات إيصال شحنات أسلحة إلى ميناء عقيق، وهو مرفأ شاطئي طبيعي منعزل على ساحل السودان على البحر الأحمر، بالقرب من الحدود مع إريتريا (انظر المرفق ١ للاطلاع على خريطة عقيق وإحداثياته).

٦٤ - وقد حدد عدد من المسؤولين السابقين في الحكومة الإرتيرية ميناء عقيق بوصفه ميناء رئيسيا لدخول الأسلحة والسلع المهربة دعما لمقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا خلال

(٤٩) مقابلة مع رجل أعمال سوداني، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(٥٠) مقابلة مع مصدر عسكري إرتيري، ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٣.

(٥١) مصدر سري أجرى فريق الرصد مقابلة معه في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(٥٢) أكد أيضا مصدران عسكريان إريتريان من ذوي المعرفة بترتيبات السفر الخاصة بمنتاي أن منتاي اجتمع خلال إحدى الزيارتين التي قام بهما في الفترة بين نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٢ بمسؤولين أمنيين إيرانيين. مقابلتان أجريتا في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٣ و ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٣.

(٥٣) معلومات مقدمة إلى فريق الرصد في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٣.

حرب الاستقلال الإريترية[٥٤]. وتظهر صور الميناء المرسلة من السواتل مجموعة صغيرة من المباني التي تقع على الجانب الشرقي للخليج الصغير للميناء، والتي يتوجه منها طريق مباشرة نحو الشرق وعبر الحدود إلى إريتريا. واتصل فريق الرصد بشخص زار عقيق وأكد وجود أفراد عسكريين سودانيين في المكان الذي تقع فيه مجموعة المباني[٥٥].

٦٥ - وأبلغ عدد من المصادر المستقلة فريق الرصد بمشاركة منتاي في تنسيق إيصال الأسلحة إلى عقيق في أواخر عام ٢٠١٢، لكن الفريق لم يتمكن من تأكيد تاريخ دقيق لإيصال الشحنة[٥٦].

٦٦ - غير أن لدى فريق الرصد أسباب للاعتقاد بأن هذه المعلومات تسوغ إجراء المزيد من التحقيق استنادا إلى هذه الحقائق إلى جانب الأدلة على وجود علاقة لوجستية عسكرية مشتركة بين السودان وإريتريا جرى توثيقها سابقا (S/2011/433). وعلى وجه الخصوص، يخلص الفريق أيضا إلى أن النتائج التي توصل إليها في تقريره السابق، والتي تبين بالتفصيل الاستيلاء على قنابل صاروخية متطابقة تحمل نفس أرقام دفعة الإنتاج من طراز ٦٩ من متمردين يدعمهم السودان في جنوب السودان ومتمردين تابعين للجبهة الوطنية لتحرير أوغادين تدعمهم إريتريا، تشير بقوة إلى أن الشحنة الأصلية أوصلت إلى موقع واحد قبل تقسيمها إلى كميات منفصلة.

٦٧ - وفي تقرير سابق، أبلغ فريق الرصد أن إريتريا دعمت جورج أثور دنق، قائد المتمردين في جنوب السودان، المتوفى الآن، الذي استلم جنوده القنابل الصاروخية من طراز ٦٩ (انظر S/2011/433، الفقرتان ٣٣١ و ٣٣٢). وفي عام ٢٠١٣، تلقى فريق الرصد معلومات من موظف في الأمم المتحدة أجرى مقابلات مع عدد من مقاتلي أثور السابقين، تؤكد استلام أثور لأسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة عن طريق القنوات الإريترية[٥٧].

---

(٥٤) مسؤولون سابقون في حكومة إريتريا يتخذون من السودان مقرا لهم، أجريت معهم مقابلات كل على حدة في عام ٢٠١٢.

(٥٥) اتصال بالبريد الإلكتروني مع شاهد عيان، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣.

(٥٦) معلومات قدمها مصدر إريتري له صلات بدوائر الحكومة الإريترية إلى فريق الرصد في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ عن إيصال شحنة إلى عقيق في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وقدم أيضا مصدر عسكري إريتري معلومات في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٣ بشأن إيصال شحنة إلى عقيق في ''أواخر عام ٢٠١٢''. وأكد رجل أعمال سوداني وهو معاون لمنتاي، أن منتاي شارك في آذار/مارس ٢٠١٢، في تنسيق عمليات إيصال الشحنات إلى عقيق.

(٥٧) مقابلة مع موظف في الأمم المتحدة، ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣.

باء – عمليات الاستخبارات الإريترية في جنوب السودان وأوغندا

٦٨ – حصل فريق الرصد على معلومات عن عمليات للاستخبارات العسكرية الإريترية وعمليات مالية إرتيرية في كمبالا، وجوبا. وتؤكد مصادر إريترية واستخباراتية في كل من كمبالا وجوبا أن حزب الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة الحاكم يتستر خلف عدد من العمليات التجارية، التي تتنوع بين مطاعم وفنادق في كمبالا وجوبا، وتوزيع المياه وعمليات استيراد الأغذية والمشروبات في جوبا، وهو كثيرا ما يعمل بارتباط وثيق مع رجال أعمال من أوغندا وجنوب السودان متخذا دور الشريك غير المعلن.

٦٩ – وأبلغت مصادر إريترية واستخباراتية فريق الرصد عن حدوث ازدهار مفاجئ في نشاط الأعمال التجارية الإريترية في جوبا وخاصة في كمبالا منذ عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١١، تلقى فريق الرصد مستندات توثق التبرعات المالية التي قدمها رجال أعمال إريتريون إلى سفارة إريتريا في نيروبي (انظر S/2011/433، المرفق الثاني)، وتأكد من أن عددا من هؤلاء الأشخاص يديرون الآن عمليات تجارية مربحة في جوبا وكمبالا. وتشمل قائمة أبرز المتبرعين السابقين إلى سفارة إريتريا في نيروبي رجل أعمال إريتري يتخذ من كمبالا مقرا له، هو موسي تيكلي أفورقي، الذي يقوم الآن باستيراد المواد الغذائية والبيرة الألمانية إلى جوبا، ويدير فيها أيضا عملا تجاريا لتوزيع المياه. وهناك متبرع آخر هو تخليهايمانوت تيامي، الذي يدير عمله التجاري في رواندا ولكنه الآن كثيرا ما يقوم بزيارة كمبالا. ويقوم الآن رجل أعمال ثالث حُدد اسمه كمتبرع للسفارة في نيروبي، هو بينيام هابتيغيرغيش، بإدارة مطعم في كمبالا[٥٨].

٧٠ – وأُبلغ فريق الرصد أن العديد من رجال الأعمال المماثلين، وخاصة العميد طعمة غويتوم كينفو والعقيد تيولدي هابتي نيغاش اللذين ذكر اسماهما في تقرير سابق لفريق الرصد (S/2011/433) بوصفهما ميسرين رئيسيين لحركة الشباب في الماضي، يقيمون روابط وثيقة مع دوائر الاستخبارات العسكرية الإريترية[٥٩]. وبالإضافة إلى ذلك، شوهد الفريق الأول تخلي كفلي ''منجوس'' وهو شخصية عسكرية إريترية بارزة يعرف بضلوعه في عمليات

(٥٨) وثقت إيصالات رسمية لحكومة إريتريا التبرع الذي قدمه رجال الأعمال الذين ذكرت أسماؤهم إلى سفارة إريتريا في نيروبي. (حصل فريق الرصد في عام ٢٠١١ على الوثائق التي جرى حفظها لدى الأمم المتحدة). وقدم ضباط استخبارات لمحات موجزة عن رجال الأعمال وأنشطتهم التجارية في كمبالا وجوبا، وذلك في كمبالا، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(٥٩) مقابلة مع ضابط استخبارات، كمبالا، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ومع ضابط عسكري إريتري سابق له معرفة بالعمليات الإريترية في جوبا وكمبالا، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

الاتجار بالبشر والأسلحة في شرق السودان (انظر S/2011/433)، في كمبالا في أواخر عام ٢٠١١[٦٠].

٧١ - وأثبت فريق الرصد، أن عبدي وال، أمير الحرب الصومالي وعميل إريتريا، استخدم رقم هاتف كيني للاتصال بمعارف له في أوغندا. وأحد معارفه هو شخص صومالي ناطق بالتغرينية يتخذ من كمبالا مقرا له ويعرف باسم محمد علي ضاهر. واستمع الفريق إلى ضاهر وهو يتكلم بالهاتف، حيث يعترف أنه من معارف عبدي وال وأنه يقيم علاقات وثيقة مع موظفين بالقنصلية الإريترية في كمبالا. وخلال المحادثة، أكد ضاهر أنه قادر على ترتيب شراء جواز سفر إريتري[٦١].

٧٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، قامت شرطة مكافحة الإرهاب في مبارارا، بغرب أوغندا، بإلقاء القبض على خمسة ذكور إريتريين، كان أحدهم مواطنا ألمانيا، لكنها أفرجت عنهم فيما بعد. وأبلغ مصدر استخباراتي في كمبالا فريق الرصد أنه أمكن التوصل إلى الإفراج عن المشتبه فيهم الخمسة عن طريق قيام رجل أعمال إريتري بتقديم دفعة نقدية إلى الشرطة الأوغندية[٦٢].

٧٣ - وأعربت مصادر أمنية في جنوب السودان وأوغندا سرا عن شواغلها إزاء تسبب الأنشطة التجارية التي تدعمها إريتريا في مناطق اختصاصها، والحوافز النقدية التي تولدها هذه الأنشطة، في تعقيد جهود إنفاذ القانون التي ترمي إلى التصدي لأي أنشطة غير مشروعة يقوم رجال أعمال إريتريون وضباط استخبارات إريتريون مرتبطون بهم بتنسيقها.

جيم - العمليات الاستخباراتية الإريترية في اليمن

٧٤ - خلال الحرب التي خاضتها إريتريا لنيل الاستقلال، نسقت جبهة التحرير الشعبية لإريتريا (التي أعيدت تسميتها في عام ١٩٩٤ لتصبح الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة) إيصال الإمدادات الغذائية والأسلحة والبضائع المهربة من الموانئ اليمنية، ولا سيما عدن. وبعد حصول إريتريا على الاستقلال في عام ١٩٩١، استمرت الحكومة الإريترية في الاستعانة بالعديد من العملاء الذين يخدمون مصالحها ومشغلي القوارب والمهربين في مدن

(٦٠) مقابلة مع ضابط استخبارات، كمبالا، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(٦١) استمع فريق الرصد إلى هذه المحادثة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣.

(٦٢) أكد مصدر استخباراتي، في كمبالا، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، إلقاء القبض على خمسة أفراد، وهو ما ثبته مصدر في الشرطة الأوغندية في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ونشرت وسائط الإعلام الأوغندية تقارير عنه، انظر (http://www.newvision.co.ug/article/fullstory.aspx?story_id=633485&catid=1&mid=53). وقدم مصدر استخباراتي في كمبالا معلومات عن الإفراج عن المشتبه فيهم.

يمنية بها موانئ، ويشارك بعضهم الآن في أعمال نقل النقود والبضائع المهربة بين اليمن وإريتريا[٦٣].

٧٥ - وحصل فريق الرصد على معلومات تفيد بأن منسق عمليات غسل الأموال التي تقوم بها الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة والعمليات الاستخباراتية الإريترية في اليمن هو محمد شوم، مدير مركز استخبارات أسمرة في صنعاء.

٧٦ - وأبلغ شريك تجاري ومصدر استخباري إريتري يعرفه شوم فريق الرصد أن إحدى مهامه الرئيسية تتمثل في جمع التبرعات النقدية وضرائب الدخل التي تفرضها الحكومة الإريترية على أوساط رجال الأعمال الإريتريين في جدة، المملكة العربية السعودية. ويتولى شوم جمع هذه الأموال وتنسيق إيصالها من ميناء الحديدة في اليمن إلى ميناء مصوع الإريتري[٦٤]. وهو يتحكم أيضا في عدد من البحّارة في مدن يمنية أخرى بها موانئ، ينتمي البعض منهم إلى طوائف مختلفة من الإريتريين المختلطي العرق الذين يكون أحد آبائهم من أصل يمني[٦٥].

٧٧ - ويعمل شوم عن كثب مع العميد طعمة غويتوم كينفو، وهو أحد كبار ضباط المخابرات الإريترية له سجل في التعاون مع حركة الشباب. وقد التقى الرجلان مرة واحدة على الأقل في جدة في عام ٢٠١٢[٦٦].

٧٨ - ووثق فريق الرصد في تقريره عن الصومال (المرفق ٣-١) شهادات شهود عيان تتعلق بتسليم كميات كبيرة من الذخيرة والمدافع الرشاشة من طراز PKM على متن قارب يديره طاقم يتكون أفراده من يمنيين وإريتريين، في ميناء حيس في صوماليلاند، في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وقد جرى التحقق بصورة مستقلة من صحة هذه المعلومات من مصدر سري في صوماليلاند[٦٧]. ووفقا لما ذكره ووفقا لما ذكره أحد عمال التحميل، فإن الشحنة نُقلت إلى مدينة عيرجابو في الصومال بناء على تعليمات من محمد عيديد جاما، وهو

(٦٣) مقابلة أجريت مع رجل أعمال إريتري لديه أعمال تجارية في اليمن، ٨ آذار/مارس ٢٠١٣، ومع ضابط عسكري سابق من إريتريا له خبرة في إدارة العمليات انطلاقا من اليمن في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٣.

(٦٤) مقابلة أجريت مع شريك تجاري لشوم، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. مقابلة أجريت مع مصدر في الاستخبارات الإريترية، ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢.

(٦٥) معلومات أدلى بها مصدر استخباري في دبي، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأكدها شريك تجاري لشوم، ٨ آذار/مارس ٢٠١٣.

(٦٦) معلومات أدلى بها مصدر استخباري إريتري، ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢.

(٦٧) معلومات وردت من مصدر سري في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

رجل أعمال صومالي سبق لفريق الرصد أن حدد أنه مُورِّد للأسلحة للجبهة الوطنية لتحرير أوغادين التي تدعمها إريتريا[٦٨]. وفي عام ٢٠١٢، صرح أحد المنشقين عن حركة الشباب أن عيرجابو يعمل كجهة لتجميع إمدادات الأسلحة لحركة الشباب في شمال شرق الصومال.

٧٩ - وأكد تجار صوماليون يستخدمون خليج عدن في عمليات الشحن ويعقدون صفقات تجارية في اليمن أن جاما يتعامل بانتظام مع تجار إريتريين في موانئ يمنية[٦٩]. وتلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأن صوماليين آخرين، متحالفين حاليا مع شبكات مفسدين صومالية ويعملون كعملاء لخدمة مصالح إريتريا، يزورون اليمن باستمرار. وقد تعرَّف فريق الرصد على اثنين من أولئك العملاء على الأقل، وهما الشيخ عمر إيمان أبو بكر والجنرال جامع محمد غالب اللذان يُعرف عنهما أنهما يزوران اليمن أو ينسقان اجتماعات سياسية فيها.

خامسا - الانتهاكات للحظر العام والكامل المفروض على توريد الأسلحة

٨٠ - حصل فريق الرصد على أدلة تثبت حدوث عدة انتهاكات لحظر توريد الأسلحة المفروض على إريتريا بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، وتحديدا الفقرة ٥ التي تحظر ''بيع أو توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة من جميع الأنواع، إلى إريتريا، بما في ذلك الأسلحة والذخائر والمركبات والمعدات العسكرية، والمعدات شبه العسكرية، وقطع غيارها، وتوفير المساعدة التقنية، والتدريب، والمساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة، فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية أو بتوفير هذه الأصناف أو صنعها أو صيانتها''.

٨١ - وتشير أيضا معلومات ووثائق تم الحصول عليها إلى أن الحكومة الإريترية تُدلي ببيانات خاطئة بشأن إجراءات شراء قطع الغيار والمركبات والطائرات والحصول على المساعدة المتعلقة بالأنشطة العسكرية وتحيطها بالتعتيم. وتدأب إريتريا على شراء هذه الأصناف باستخدام أفراد وكيانات من القطاع الخاص ليس لهم علاقة رسمية بالحكومة الإريترية أو غير معروف عنهم أنهم شاركوا سابقا في عمليات الشراء العسكرية، وذلك بهدف التستّر على الأغراض العسكرية لهذه المشتريات.

٨٢ - وقد وثق فريق الرصد عمليات تقديم المساعدة إلى مرفق تديره قوات الدفاع الإريترية يستخدم كورشة مركزية لإنتاج المعدات المدنية والعسكرية وشبه العسكرية وتعديلها وإصلاحها. ويضم المرفق في آشا غولغول، الذي يقع على مسافة تسعة كيلومترات جنوب

(٦٨) S/2012/544، المرفق الثاني ٢-٣.

(٦٩) رجل أعمال صومالي، بدبي، أجريت معه مقابلة في الفترة من ٨ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٣.

غرب مطار أسمرة الدولي ويعرف باسم إدارة المرائب الحكومية، مستودعات كبيرة لقطع غيار المعدات العسكرية، والمركبات العسكرية والمدنية، بما فيها الدبابات، ويعمل فيه مئات من الميكانيكيين وعمال التحميل الذين يقومون بصنع هذه المعدات ومنظومات الأسلحة وتجديدها وإصلاحها. ويشكل المرفق حجر الزاوية اللوجستي لقوات الدفاع الإريترية، ويزوره الرئيس أفورقي بانتظام.

٨٣ - وحصل فريق الرصد أيضا على أدلة عن تلقي إدارة المرائب الحكومية المساعدة التقنية من شركة Green PineAssociated المتحدة، وهي كيان مملوك لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يُصدّر السلع والمعدات المتصلة بالقذائف التسيارية والأسلحة التقليدية، وكان مجلس الأمن قد حددها من أجل اتخاذ تدابير محددة الأهداف ضدها في عام ٢٠١٢[٧٠]. ويشارك أيضا عدد من رجال الأعمال الإيطاليين ورجال أعمال من دول أوروبية أخرى في هذا التعاون التقني مع إدارة المرائب الحكومية. وإضافة إلى ذلك، حصل فريق الرصد على أدلة عن عملية منظمة وواسعة النطاق أنشأها عميل للحكومة الإريترية في عام ٢٠١٢ لتوريد أعداد كبيرة من المركبات العسكرية المسحوبة من الخدمة إلى إريتريا، وسُلّم عدد منها إلى مرفق آشا غولغول.

٨٤ - وتوصل فريق الرصد كذلك إلى أنه تم تصدير طائرات مدنية إلى إريتريا للاستخدام العسكري أو للمساعدة في الأنشطة العسكرية، من بينها طائرتان عموديتان خفيفتان مدنيتان من إيطاليا، وطائرة نفاثة تجارية اشترتها في الولايات المتحدة شركة طيران خاصة،Nassair Eriteria، غير أنه قادها في مناسبة واحدة على الأقل ربابنة من سلاح الجو الإريتري. وتدل هذه الحالات على استخدام الحكومة الإريترية للشركات التجارية كستار للأنشطة العسكرية.

٨٥ - ويساور فريق الرصد القلق من أن حكومة كل من إيطاليا والإمارات العربية المتحدة لم تقدما معلومات إضافية إلى الفريق على الرغم من وجود دلائل واضحة على تقديم المساعدة إلى الأنشطة العسكرية في إريتريا من رعاياهما أو انطلاقا من أراضيهما. وقد التقى الفريق بممثلي البعثتين الدائمتين لإيطاليا والإمارات العربية المتحدة في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠١٣، ووجه رسالة رسمية إلى كل من حكومتيهما، وسافر إلى روما، في

(٧٠) انظر http://www.un.org/sc/committees/1718/pdf/list.pdf.

٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ للقاء المسؤولين الإيطاليين. ولم يتلق فريق الرصد حتى الآن أي ردود على استفساراته[٧١].

ألف – إدارة المرائب الحكومية

تنظيم إدارة المرائب الحكومية وقيادتها وأنشطتها

٨٦ – أجرى فريق الرصد مقابلات مع أربعة أفراد منشقين عن الجيش الإريتري، عملوا في مناصب مختلفة في إدارة المرائب الحكومية حتى خريف عام ٢٠١٠ وصيف عام ٢٠١٢ وأوائل عام ٢٠١٣[٧٢]. وقد استطاعوا أن يصفوا بالتفصيل هيكلها وتنظيمها، ومختلف أنواع الأنشطة المدنية والأنشطة ذات الصلة بالمجال العسكري التي تجري في المرفق.

٨٧ – والمدير العام لإدارة المرائب الحكومية هو العقيد ولدو غيريسوس ''باريا''، ونائبه هو المقدم دانييل كيبيدي[٧٣]. غير أن المدير الفعلي بالنيابة، في غياب ''باريا''، هو سكرتيره الشخصي المعروف باسم ''محاري'' ويشارك الرئيس أفورقي شخصيا في الإشراف على الأنشطة الجارية في إدارة المرائب الحكومية، وكثيرا ما يزور مرافقها. ولدى الإدارة فروع في جميع أنحاء إريتريا. وتتولى عدة مكاتب انطلاقا من أسمرة، تحت إشراف أبراهام كيفلي ''باربا'' والرائد ولدو أوبازغي، مراقبة نشاط كل فرع إقليمي. والمسؤول عن المشتريات هو أبراهام كيبرياب، ويساعده جيانلوكا باتيستيني، المعروف باسم ''لوكا''، وهو مواطن إيطالي لديه مكتب في المبنى الإداري الرئيسي لإدارة المرائب الحكومية.

٨٨ – والنشاط الرئيسي الذي تقوم به الإدارة في آشا غولغول هو توفير المركبات للمسؤولين الحكوميين، والشاحنات والمعدات الثقيلة للزراعة وأعمال البناء، والنقل العام، وتولي صيانتها وهي تدير أيضا مستودعا للوقود لجميع الكيانات الحكومية والعسكرية. وإضافة إلى ذلك، تتولى الإدارة المسؤولية عما يلي: صون الدبابات والمركبات المدرعة وأجهزة إطلاق القذائف المتنقلة الإريترية؛ وتحديد الأسلحة والذخائر؛ وتعديل منظومات الأسلحة. وترد في المرفق ٢ من هذا التقرير صورة جوية لآشا غولغول تشير بدقة إلى موقع كل مرفق.

---

(٧١) لقاءات مع البعثتين الدائمتين لإيطاليا والإمارات العربية المتحدة، نيويورك، ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣؛ الرسالتان الرسميتان، S/AC.29/2012/SEMG/OC.38 و S/AC.29/2012/SEMG/OC.114.

(٧٢) مقابلات أجريت مع فريق الرصد في ٣ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣.

(٧٣) http://www.shabait.com/contacts/government-contact/85-other-grovernments-institiutions، اطُّلع عليه في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٣.

استيراد آلات ذات استعمال مزدوج من أجل إدارة المرائب الحكومية

٨٩ - حصل فريق الرصد على أدلة ملموسة عن استيراد معدات ذات استعمال مزدوج من الصين إلى إريتريا. ففي ٤ أيار/مايو ٢٠١١، قامت السلطات في أحد البلدان في شرق أفريقيا، بناء على معلومات عن علاقة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بهذه الشحنة، بتفتيش حاوية تابعة لخطوط المحيط الهادئ الدولية على متن السفينة التجارية Kota Karim التي ترفع علم سنغافورة. وجرى تحميل الحاوية على متن السفينة Kota Karim في شنغهاي من سفينة أخرى، هي السفينة التجارية Monrovia.

٩٠ - وعند التفتيش، تبين أن الشحنة تحتوي على ما اعتبر معدات زراعية، ولا سيما ثقابة نصف قطرية وآلة طحن عامودية (انظر المرفق ٣)، تستخدمان عادة، في جملة أمور، في أعمال الحفر وتشكيل المعادن. وأفرجت سلطات الموانئ عن الشحنة في ١٩ أيار/مايو ٢٠١١، وأبلغها قبطان السفينة Kota Karim بأن الشحنة ستسلم في ميناء عصب الإريتري، على الرغم من أن بوليصة الشحن تذكر أن الشحنة ستسلم في ميناء مصوع.

٩١ - وأقر أحد المنشقين العسكريين الإريتريين، الذي ترك منصبه الهام داخل آشا غولغول في أوائل عام ٢٠١٣، بأن الآلات هي نفس الآلات الموجودة في مرفق نظم الأسلحة داخل آشا غولغول. ووفقا للشهادة التي أدلى بها، توجد من خمس إلى ست آلات مشابهة في الخدمة وتستخدم لتجديد منظومات الأسلحة[٧٤]. بالإضافة إلى ذلك، تورد بوليصة الشحن أن الشحنة مرسلة إلى المركز العام للخدمات التقنية، الذي حدده فريق الرصد في دليل للحكومة الإريترية في القطاع العام بأنه اسم بديل لإدارة المرائب الحكومية[٧٥].

المساعدة التقنية الخارجية المقدمة إلى إدارة المرائب الحكومية

٩٢ - حصل الفريق على شهادات متطابقة من أحد المصادر الدبلوماسية ومن مسؤولين عسكريين إريتريين سابقين وموظف يعمل لدى العقيد ولدو غيريسوس ''باريا'' بشأن الدعم العسكري والتقني المقدم من شركة Green Pine Associated Corporation المتحدة إلى إدارة المرائب الحكومية[٧٦].

(٧٤) مقابلة مع منشق عسكري إريتري، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣.

(٧٥) أكد المنشق العسكري الإريتري الاسم البديل، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣.

(٧٦) معلومات قدمها مصدر دبلوماسي في أيار/مايو ٢٠١١، وضابط عسكري إريتري سابق في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، وموظف في إدارة المرائب الحكومية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٩٣ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، علم الموظف في إدارة المرائب الحكومية من سكرتير العقيد ولدو بأن اجتماعا عقد بين العقيد والرئيس أفورقي وممثلين من شركة Green Pine Associated Corporation المتحدة في مرفق الإدارة في آشا غولغول. وذكر الموظف أنه خلال عام ٢٠١٠، رأى أيضا فنيين تابعين للشركة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعملون في مرفق شقيق تابع للإدارة يقع في منطقة غاش باركا. وذكر الموظف إن الفنيين كانوا يعملون رسميا كمستشارين لدى الحكومة بشأن المشاريع الزراعية في المنطقة.

٩٤ - وأبلغ ضباط استخبارات إريتريين سابقين فريق الرصد بأن الجيش الإريتري يستخدم وزارة الزراعة الوطنية ستاراً لاستيراد المعدات ذات الاستخدام المزدوج لإدارة المرائب الحكومية. وأن مدير عام في وزارة الزراعة، تكلاب ميسغينا، يُعرف بأنه يعمل بشكل وثيق مع أجهزة الاستخبارات في إريتريا قد كُلِّف في الماضي، بصفته ضابط مراسم، بمهمة استقبال وفود عسكرية واستخباراتية أجنبية في أسمرة[٧٧].

٩٥ - وحصل فريق الرصد على مزيد من المعلومات تفيد بأن العقيد ولدو يحصل على مساعدات مادية وتقنية عن طريق عدد من الكيانات التجارية الإيطالية والأفراد الإيطاليين ممن يتخذون إيطاليا مقرا لهم. ويعمل أحد رجال الأعمال بصورة خاصة، جيانلوكا باتيستيني، ولديه مكاتب في تشيزينا، إيطاليا، وفي دبي وفي أسمرة[٧٨]، بانتظام من مكاتب في آشا غولغول. كما رآه شاهد عيان في آشا غولغول في آب/أغسطس ٢٠١٠ عندما شارك في اجتماع مع العقيد ولدو والرئيس أفورقي وممثلي شركة Green Pine Associated Corporation المتحدة[٧٩]. ولا يزال لديه مكتب في إدارة المرائب الحكومية في آشا غولغول.

٩٦ - وتظهر سجلات الشركة أن باتيستيني مرتبط بعدد من الشركات في إيطاليا، لا يوجد لبعضها عناوين حقيقية و لم يعد معظمها يعمل. والعديد من الشركات التجارية مسجلة باعتبارها موردة للمواد الزراعية.

٩٧ - وساعد باتيستيني العقيد ولدو في شراء المواد، بما في ذلك سفينة بحرية، وقام أيضا برعاية عدد من الفنيين تحت إمرة ولدو لزيارة إيطاليا للحصول على تدريب تقني في باليرمو

(٧٧) قدم المعلومات ضابط استخبارات إريتري سابق، ١٦ و ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٣.

(٧٨) حصل فريق الرصد على بطاقة عمل باتيستيني، مدرج فيها أرقامه البديلة في الإمارات العربية المتحدة وإريتريا وإيطاليا.

(٧٩) مقابلة مع شاهد عيان، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

ولشراء مواد ذات استخدام مزدوج من أجل إدارة المرائب الحكومية[٨٠]. وأكد ضابط إنفاذ القانون في إيطاليا أيضا أن ممثلين معروفين لولدو زاروا إيطاليا في رحلات عمل مرات كثيرة منذ عام ٢٠١٠[٨١].

٩٨ - وقد باع عدد من الشركات الإيطالية معدات إلى ولدو لاستعمالها في آشا غولغول، ولا سيما شركة Officine Piccini، التي يقع مقرها في بيروجيا، والتي تتخصص في صناعة وتوريد شاحنات التحميل، والقلابات وآلات السحق. وفي تقريره لعام ٢٠١١ (S/2011/433، الفقرة ٤٠٣) أكد فريق الرصد وجود صلات مباشرة بين شركة Officine Piccini وبين الرئيس أفورقي، وأشار إلى أن الشرطة السويسرية تحقق حاليا مع أحد المساهمين في الشركة لضلوعه المزعوم في أنشطة غسل الأموال.

٩٩ - وأكد فريق الرصد أن المساهم المذكور أعلاه هو روبرت هيرش، وهو رجل أعمال فرنسي المولد له عنوان مسجل في روما[٨٢]. وأن مسؤول إريتري حكومي رسمي سابق يدعي بأنه يعرف هيرش أبلغ الفريق بأن هيرش مقرب من الدكتور أنطون لوشر، القنصل الفخري الإريتري في زيوريخ، سويسرا[٨٢]. ولشركة Officine Piccini صلة أيضا بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فهي تعمل كفيلاً رسمياً لمنظمة غير حكومية إيطالية، وهي المعهد الإيطالي لآسيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي بدوره ينسق رابطة صداقة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي يرأسها عادة عضو في البرلمان الإيطالي[٨٣].

---

(٨٠) قدم المعلومات المتعلقة بعلاقات باتيستيني التجارية مع ولدو غيريسوس موظف من إدارة المرائب الحكومية، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وقدم المعلومات المتعلقة بالأنشطة الجارية في إيطاليا موظف مشتريات إريتري سابق، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣.

(٨١) مقابلة مع ضابط إنفاذ القانون في إيطاليا، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣.

(٨٢) عنوان لوشر المدرج الذي أعطي للفريق هو: القنصلية الإريترية في زيورخ، سويسرا، Schwyzerstrasse 12, 5430 Wettingen, Switzerland. وتم الحصول على المعلومات عن هيرش ولوشر من المسؤول السابق في الحكومة الإريترية، ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٣.

(٨٣) انظر http://isiamed.org/associazioni-di-amicizia/?lang=en، علاوة على ذلك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قام أوزفالدو نابولي، رئيس المجموعة البرلمانية الإيطالية للصداقة مع كوريا الشمالية، بزيارة بيونغ يانغ مع باولو روماني، وزير التنمية الاقتصادية الإيطالي السابق، وهي الوزارة التي تقوم عادة بتنظيم وإصدار تراخيص تصدير المعدات ذات الاستخدام المزدوج. انظر http://www.youtube.com/watch?v=B0ROyB0FRHc لمشاهدة فيديو لوصول نابولي وروماني إلى بيونغ يانغ. وانظر http://www.sviluppoeconomico.gov.it/index.php?option=com_content&view=article&viewType=1&idarea1=593&idarea2=0&idarea3=0&idarea4=0&andor=AND&sectionid=0&andorcat=AND&partebassaType=0&idareaCalendario1=0&MvediT=1&showMenu=1

باء – استيراد مركبات عسكرية مسحوبة من الخدمة

١٠٠ – حصل فريق الرصد على أدلة تفيد بأن إريتريا تستورد شاحنات عسكرية مسحوبة من الخدمة[٨٤] بالتنسيق مع تيكيستي تيسفاميكايل، وهو مواطن يحمل الجنسية النرويجية والإريترية يعمل وسيطا للعقيد ولدو غيريسوس ''باريا''. ويجاهر تيكيستي تيسفاميكايل بأنه عميل للحكومة الإريترية، على النحو الوارد أدناه.

١٠١ – وفي أيار/مايو ٢٠١٢، حاول روجر ينسن، شريك تيسفاميكايل التجاري وصاحب شركة Roger Jensen Trading Co. Ltd المحدودة الحصول على رخصة تصدير من إدارة مراقبة التصدير في وزارة الخارجية النرويجية من أجل تصدير ١٧ شاحنة ومركبة عسكرية مسحوبة من الخدمة إلى إريتريا. ورفضت إدارة مراقبة الصادرات طلبه في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ التي أبلغت ينسن بحظر التصدير إلى إريتريا لإمكانية استخدام المركبات من قبل الجيش الإريتري[٨٥]. وتشمل المركبات الـ ١٧ شاحنات Iveco متوسطة السعة (نوع 260E) وثلاث مركبات للأفراد من طراز Merceds Benz G-Wagen (نوع ٢٤٠)[٨٦].

١٠٢ – وفي رسالة إلكترونية أرسلت إلى إدارة مراقبة الصادرات في النرويج في وقت لاحق من ذلك اليوم، ألحّ ينسن على أن مركبات Merceds Benz الثلاث، التي تم شراؤها من مرفق عسكري في النرويج، قد جردت من جميع القدرات العسكرية. وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أرسلت إدارة مراقبة الصادرات رسالة بالبريد الإلكتروني إلى ينسن في الساعة ١٣/٥٤ توضح فيها أن الوزارة تلتزم بقرارها، وأكدت مجددا أنه لن يسمح بالتصدير إلى إريتريا، لكن يمكن السماح بالتصدير إلى المملكة العربية السعودية لقاء استلام وثائق تثبت أن المستخدم النهائي موجود في المملكة العربية السعودية[٨٧].

&showCat=1&showArchiveNewsBotton=0&idmenu=2263&id=2022513 للحصول على تفاصيل إجراءات تصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج المتاحة على موقع وزارة التنمية الاقتصادية على الإنترنت.

(٨٤) يدرك فريق الرصد أن المركبات كانت مملوكة في الأصل للقوات المسلحة في مختلف البلدان الأوروبية لكن اشترتها هيئة نرويجية وصدرتها لاحقا باعتبارها بضائع نرويجية.

(٨٥) نسخة ورقية من رسالة إلكترونية حصل عليها فريق الرصد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ومحفوظة لدى الأمم المتحدة.

(٨٦) معلومات مقدمة من وزارة الخارجية، أوسلو، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(٨٧) نسخة ورقية من رسالة إلكترونية حصل عليها فريق الرصد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ومحفوظة لدى الأمم المتحدة.

١٠٣ - وفي الساعة ١٤/٤٦ من يوم ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بعث ينسن برسالة إلكترونية إلى تيسفاميكايل يبلغه فيها ''أن الفرصة الوحيدة المتاحة لنا من أجل إرسال المركبات هي الحصول على تأكيد من المشتري (شركة باعبود للتجارة) بأنهم سيتلقون البضاعة في نهاية الأمر بحيث يكون المقصد هو الإمارات'' وواصل ينسن: ''آمل أن تتمكن من الحصول على هذه الوثائق الخطية في أقرب وقت ممكن''[٨٨]. إن شركة توكيلات باعبود للتجارة و الشحن المحدودة هي شركة يقع مقرها في جدة في المملكة العربية السعودية تدير سفناً بحرية للشحن والتفريغ الأفقي والتي، استناداً إلى موقعها على الإنترنت، تقدم خدمات منتظمة إلى ميناء مصوع في إريتريا[٨٩]. وأبلغ أحد الشركاء التجاريين الإريتريين السابقين لتيسفاميكايل فريق الرصد بأن تيسفاميكايل كان يستخدم باستمرار شركة باعبود للتجارة لشحن الآلات الثقيلة إلى مصوع في الماضي[٩٠].

١٠٤ - لكن الشريك التجاري السابق لتيسفاميكايل يؤكد أن قرار ينسن للتصدير إلى شركة باعبود للتجارة في المملكة العربية السعودية قد عُدِّل لصالح نقل المركبات مباشرة إلى ميناء جبل علي في الإمارات العربية المتحدة[٩١]. وفي الواقع، في الساعة ١٥/٥٧ من يوم ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بعث ينسن رسالة إلكترونية أخرى إلى تيسفاميكايل يعلمه فيها: ''يجب أن يكتب ذلك في ترويسة الرسائل، موقعة ومختومة''. ويرد النص التالي في الرسالة الالكترونية: ''نؤكد بموجب هذا بأننا المستعملين النهائيين للمركبات المشتراة ...'' و ''المقصد النهائي للشحنة هو جبل علي في الإمارات العربية المتحدة''[٩١].

١٠٥ - وحصل فريق الرصد على وثائق وأدلة دامغة بأن الـ ١٧ مركبة ما هي إلا جزء من عدة شحنات لمركبات قام ينسن وتيسفاميكايل بتصديرها وتخزينها في جبل علي، لتصديرها إلى إريتريا في نهاية المطاف. وتقدر الجمارك النرويجية بشكل مستقل أن ينسن وتيسفاميكايل قد صدرا ما لا يقل عن ٣٥ مركبة عسكرية مسحوبة من الخدمة من النرويج إلى جبل علي، وأكدوا أرقام هياكل المركبات الـ ١٧ المشار إليها أعلاه باعتبارها مدرجة ضمن مجموعة مكونة من ٣٥ مركبة. وتشمل المركبات الـ ١٨ المتبقية، خمس ناقلات شحن من طراز Scavia، وأربع شاحنات تحميل إضافية من طراز Mercedes Benz 6x6 ذات إطارات طويلة (نوع 2638A) وتسع شاحنات تحميل إضافية من طراز Iveco (260E). وحصل فريق الرصد

(٨٨) رسالة بالبريد الإلكتروني ترجمت من اللغة النرويجية، نسخة منها محفوظة لدى الأمم المتحدة.

(٨٩) انظر http://www.baaboud.net/en/About%20Us.html.

(٩٠) مقابلة، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

(٩١) رسالة بالبريد الإلكتروني محفوظة لدى الأمم المتحدة.

على أدلة فوتوغرافية لهذه المركبات المخزنة في جبل علي (انظر المرفق ٤) كما أبلغه موظف في ميناء جبل علي بأنها تخص تيسفاميكايل[٩٢].

١٠٦ - ويبدو أن ينسن وتيسفاميكايل قد قاما في البداية بتصدير دفعة واحدة على الأقل من هذه المركبات من دراميين في النرويج إلى برميرهافن في ألمانيا[٩٣]. وفي برميرهافن، جرى تحميل المركبات على متن السفينة التجارية Morning Linda، التي أبحرت أخيراً إلى ميناء جبل علي في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢[٩٤]. انظر المرفق ٥ للاطلاع على صور علامات الشحن الملصقة على مقصورة شاحنتين من طراز Iveco، مما يؤكد أن الشاحنات انتقلت من دراميين إلى برميرهافن، وأخيرا إلى جبل علي على متن السفينة التجارية Morning Linda. وحصل فريق الرصد على أدلة عن وجود مركبات أخرى مخزنة في جبل علي لصالح تيسفاميكايل (انظر المرفق ٦). وجرى طلاء جميع هذه المركبات بشكل رديء باللون الأصفر للتغطية على الألوان العسكرية الأصلية. وبصرف النظر عن الشحنة التي سلمت على متن السفينة التجارية Morning Linda، لدى فريق الرصد أدلة على استخدام سفينة واحدة أخرى على الأقل، وهي Stx Changxing Rose، لتسليم المركبات إلى جبل علي (انظر المرفق ٧).

١٠٧ - وحصل فريق الرصد على مستندات وشهادات تثبت أن لتيسفاميكايل علاقة بشحن عشرات المركبات من جبل علي إلى ميناء مصوع في إريتريا.

١٠٨ - وأصدرت شركة تيسفاميكايل النرويجية، Brukt & Nytt Maskineri Eksport، قائمة بالبضائع المشحونة في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٢ تقيّم الحمولة بعشرين شاحنة Iveco و ٣ شاحنات Mercedes Benz (نوع 240) (انظر المرفق ٨) سيستلمها المرسل إليه، شركة Central Point General Trading LLC، وهي شركة يقع مقرها في الإمارات العربية المتحدة. وأرقام هياكل شاحنات Iveco هذه تختلف عن المجموعة المنفصلة المؤلفة من ٢٠ شاحنة Iveco الواردة في بوليصة شحن السفينة التجارية Morning Linda المؤرخة ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ (انظر المرفق ٩)، والتي تورد أيضا شركة Central Point General Trading LLC باعتبار أن الشحنة مرسلة إليها. وبالتالي، يبدو أن شركة Brukt & Nytt Maskineri Eksport قد أرسلت شحنات منفصلة من المركبات إلى جبل علي لصالح المرسل إليه Central Point General Trading LLC.

(٩٢) تم الحصول على المعلومات من مسؤول في ميناء جبل علي، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(٩٣) يفيد المسؤولون في النرويج بأن السلطات الألمانية قد تكون قد منعت في البداية تصدير هذه المركبات التي أعيد طلاؤها.

(٩٤) أكد مصدر دبلوماسي في دبي بأن السفينة مورنينغ ليندا ستصل إلى جبل علي في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

١٠٩ - غير أن السفينة التجارية Morning Linda عندما وصلت إلى جبل علي، كانت شركة أخرى تابعة للإمارات العربية المتحدة، Golden Mark General Trading LLC المحدودة المسؤولية، قد ادعت أنها المُرسل إليه الحقيقي لهذه الشحنة وأودعت فعلا لدى السلطات الجمركية في الإمارات العربية المتحدة بوليصة شحن منفصلة تفيد بذلك (انظر المرفق ١٠). وأفاد مصدر سري على صلة بكل من شركة Central Point Trading LLC المحدودة المسؤولية وشركة Golden Mark General Trading LLC المحدودة المسؤولية بأن هذا التغير المفاجئ في اسم الجهة المرسل إليها حدث نتيجة لنزاع تجاري نشب بين تيسفاميكائيل وشركة Golden Mark General Trading LLC المحدودة المسؤولية بشأن الشحنة المتجهة إلى إريتريا[٩٥].

١١٠ - وأفاد مصدران مستقلان بأن شركة Golden Mark General Trading LLC المحدودة المسؤولية تضطلع بانتظام بأعمال تجارية بالنيابة عن الحزب الحاكم في إريتريا وهو الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة[٩٦]. وقد تواصلت هذه الشركة في بادئ الأمر مع شركة Central Point Trading LLC المحدودة المسؤولية بخصوص شحن ما لا يقل عن ٨٥ شاحنة سداسية الدفع من ميناء جبل علي إلى ميناء مصوع الإريتري في موعد غايته ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (انظر المرفق ١١).

١١١ - ولم يحصل فريق الرصد على أي دليل يؤكد أن شركة Central Point Trading LLC المحدودة المسؤولية قد شحنت في نهاية الأمر أي مركبة إلى ميناء مصوع، وإنما حصل على أدلة تؤكد علاقة شركة Golden Mark General Trading LLC المحدودة المسؤولية بإرسال شحنة من المركبات إلى ميناء مصوع، وذلك بعد أن استعادت الشركة صفة المرسل إليه من شركة Central Point Trading LLC المحدودة المسؤولية.

١١٢ - وأبلغ فريق الرصد بأن ممثلي الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة الموجودين في دبي قد اضطلعوا بالوساطة في عملية نقل بعض المركبات المخزنة في ميناء جبل علي من شركة Golden Mark General Trading LLC المحدودة المسؤولية إلى عهدة شركة وادي النيل للتخليص والشحن المحدودة المسؤولية، وهي شركة لها مكاتب في إمارة الشارقة وبورتسودان[٩٧]. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وضعت اثنتي عشر شاحنة على متن السفينة التجارية شاكر ١، وهي سفينة شحن تابعة لشركة وادي النيل للتخليص والشحن المحدودة المسؤولية، بناء على تعليمات من السيد تيسفاميكائيل. وحصل فريق

(٩٥) مقابلة أُجريت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في دبي.

(٩٦) مقابلة أُجريت مع رجل أعمال إريتري في ٦ آذار/مارس ٢٠١٣ في دبي. مقابلة أُجريت مع دبلوماسي يعمل في دبي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

الرصد على أدلة مصورة لبعض المركبات التي وضعت على متن السفينة شاكر ١ (انظر المرفق ١٢).

١١٣ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وردت أنباء عن مغادرة السفينة التجارية شاكر ١ ميناء جبل علي متجهة إلى ميناء مصوع في إريتريا[٩٧]. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، حصل فريق الرصد على بيانات صادرة عن أجهزة الإشارة تؤكد أن السفينة شاكر ١ موجودة على مسافة لا تتجاوز ٥٣ كيلومترا من ميناء مصوع، وأنها متمركزة على مقربة من الساحل مقابل أحد جانبي جزر دهلك (انظر المرفق ١٣).

١١٤ - وقد حصل فريق الرصد على تسجيل صوتي لتيسفاميكائيل يكشف فيه أن إريتريا تسلمت في آذار/مارس ٢٠١٣ عدة مركبات وُضعت في عهدة إدارة المرائب الحكومية في مدينة آشا غولغول. وأفصح تيسفاميكائيل أيضا عن كونه عميلا لحكومة إريتريا[٩٨]. وشهد كذلك موظف سابق في آشا غولغول بأن تيسفاميكائيل زار الإدارة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، حيث التقى بالعقيد ولدو غيريسوس 'باريا'. وأكد الموظف أن تسيفاميكائيل تحميل معروف للعقيد، وأنه لاحظ وصول الدفعة الأولى من المركبات إلى آشا غولغول في تموز/يوليه ٢٠١٢[٩٩].

١١٥ - وبالتالي، فقد توافر من الأسباب ما يدعو للنظر إلى ذلك النشاط بوصفه انتهاكا لحظر توريد الأسلحة المفروض على إريتريا إذ أنه انطوى على توريد مركبات ذات استخدام مزدوج إلى إريتريا بشكل سري وإيداعها في منشأة يديرها الجيش بمساعدة مسؤولين عسكريين. وقد تحقق فريق الرصد من النتائج السالفة الذكر مع السلطات النرويجية المختصة وظل الفريق على اتصال بهذه السلطات في شتى مراحل التحقيق الذي أجراه.

جيم - استيراد طائرات مدنية لأغراض متصلة بالأنشطة العسكرية

طائرات هليكوبتر إيطالية

١١٦ - أكد ممثلو الحكومة الإيطالية تصدير طائرة هليكوبتر إيطالية إلى إريتريا بصفة مؤقتة خلال الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ونيسان/أبريل ٢٠١٢ لاستخدامها في مسوحات تعدينية[١٠٠]. غير أن موظف تقني إيطالي شوهد في أوائل ٢٠١٢ يعمل على تلك

(٩٧) تحقق الفريق من المعلومة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ من خلال أحد المصادر بميناء جبل علي.

(٩٨) التسجيل الصوتي محفوظ لدى الأمم المتحدة.

(٩٩) مقابلة أُجريت مع موظف في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣.

(١٠٠) لقاء مع ممثلين عن الحكومة الإيطالية في روما في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣.

الطائرة في منشأة عسكرية متاخمة لساحة خدمة الطائرات العسكرية في مطار أسمرة الدولي (انظر المرفق ١٤ للتعرف على موقع المنشأة)، وذلك وفقا لما ذكره أحد أفراد سلاح الجو الإريتري المنشقين في مقابلة أُجريت معه في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

١١٧ - وتعذر على حكومة إيطاليا إمداد فريق الرصد بمعلومات إضافية بشأن نوع الطائرة الهليوكوبتر وطرازها، وأسماء الشركات والأفراد الذين لهم علاقة بعملية التصدير[١٠١].

١١٨ - وعَلِم فريق الرصد أن طائرة هليكوبتر خفيفة مدنية إيطالية ثانية شوهدت داخل مرفق الصيانة العسكرية الرئيسية في آشا غولغول في خريف ٢٠١٢ وذلك وفقا لما ذكره أحد العسكريين الإريتريين المنشقين في مقابلة أجراها معه الفريق[١٠٢]. ومرة أخرى، شوهد تقني إيطالي وهو يُجري تركيبات في طائرة هليوكوبتر ثم شوهد وهو يختبر محركها ودوارها بعد انتهائه من أعمل التركيب. ويواصل فريق الرصد تحقيقه في هذه الحالة.

الطائرة النفاثة لهيئة الرئاسة

١١٩ - تستخدم هيئة الرئاسة طائرة نفاثة من طراز Grumman Gulfstream II G-1159 صُنعت في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٥ وتحمل رقم مسلسل ١٦٠. وقد حملت الطائرة رقم التسجيل E3-AAT منذ تصديرها من الولايات المتحدة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حيث كانت مسجلة تحت رقم N-241MH (انظر المرفق ١٥ للاطلاع على صورة للطائرة).

١٢٠ - وكانت شركة Berard Aviation Incorporated، الكائن مقرها في الولايات المتحدة، قد باعت هذه الطائرة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى شركة طيران Nasair Eritrea وهي شركة طيران إريترية خاصة يُزعم أنها مسجّلة في جزر فرجن البريطانية، تقوم بتسيير رحلات غير منتظمة من أسمرة إلى دبي ونيروبي والمملكة العربية السعودية. وجرى تصدير الطائرة إلى إريتريا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ عبر مطار هيراكليون في اليونان.

١٢١ - وقد فر اثنان من طياري سلاح الجو الإريتري بهذه الطائرة إلى المملكة العربية السعودية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وهبطا بها في مطار جازان طالبين اللجوء السياسي.

١٢٢ - ورصدت رادارات خفر السواحل السعودي في الساعة ٩/٠٠ طائرة تُحلق فوق البحر الأحمر على ارتفاع منخفض باتجاه المملكة العربية السعودية. وأقلعت مقاتلتان من طراز F-15 من قاعدة خميس مشيط الجوية بعد صدور الأوامر لهما باعتراض الطائرة مجهولة

(١٠١) رسالة من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة إلى منسق فريق الرصد، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(١٠٢) مقابلة مع أحد العسكريين الإريتريين المنشقين، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣.

الهوية. وكشف كل من الطيارين الإريتريين عن هويته للسلطات السعودية عن طريق جهاز اللاسلكي قبل دخول طائرتهما الأجواء السعودية، وطلبا حماية المملكة العربية السعودية. ثم رافقت المقاتلتان السعوديتان الطائرة الإريترية إلى مطار الملك عبد الله الإقليمي في جازان، حيث وُضع الضابطان قيد الاحتجاز.

١٢٣ - ولا تُعد واقعة انشقاق الطيارين العسكريين الإريتريين فريدة من نوعها. فقد فر ضابطان إريتريان بطائرتهما الهليكوبتر من طراز M-17 إلى مطار جازان أيضا في المملكة العربية السعودية في أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وطلبا اللجوء السياسي. وهبط طياران بطائرة هليكوبتر في محافظة السعودية المطلة على البحر الأحمر على الجانب المقابل لميناء مصوع في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، فرّت مجموعة قوامها عشرين ضابط من سلاح الجو الإريتري إلى إثيوبيا طلبا للحماية، وأكدت السلطات السعودية بصورة غير رسمية أنها كانت لا تزال تحتجز الطيارين حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وأنها لا تعتزم ترحيلهم إلى إريتريا. وأفرج عن الطائرة في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بعد أن فشلت المحاولة الأولى في أعقاب انشقاق الطيار الذي أرسلته إريتريا لقيادة الطائرة النفاثة التجارية وإرجاعها إلى إريتريا.

١٢٤ - والطياران المنشقان هما العقيد يوناس ولدایاب، وهو من كبار المدربين في سلاح الجو الإريتري ويقال إنه من الطيارين الرئيسيين الذين شاركوا في عمليات Y-12 بين إريتريا والصومال، والرائد موكنين دييبياي، وهو طيار سابق كان يقود الطائرة من طراز Sukhoi Su-27. وانطوت عمليات Y-12 على تنفيذ رحلات لنقل القادة والأسلحة والمعدات إلى جماعات المعارضة المسلحة في الصومال والسودان حتى عام ٢٠١٠.

١٢٥ - وفي ضوء قيام اثنين من كبار الطيارين في سلاح الجو الإريتري بقيادة طائرة نفاثة تجارية مملوكة لشركة Nasair Eritrea، يمكن التأكد من نمط محدد لوحظ بالفعل أن النظام الإريتري ينتهجه، وهو استخدام شركات شرعية في القطاع الخاص لا يُعرف عنها الانخراط في الشؤون العسكرية كغطاء في تنفيذ أنشطة متصلة بالأغراض العسكرية. وفي ضوء حقيقة أن الطيارين المنشقين كانا يقودان طائرة خاوية من الركاب، يتضح أيضا أن استخدام هذه الطائرة لم يكن قاصرا على نقل الركاب فحسب.

١٢٦ - فضلا عن ذلك، يمكن التدليل على أن الطائرة النفاثة لهيئة الرئاسة كانت أيضا تستخدم لتنفيذ عمليات مماثلة، ذلك بالنظر إلى ملف خبرة الطيارين اللذين شاركا في قيادة طائرات مدنية إلى الصومال والسودان لصالح جهاز المخابرات العسكرية الخارجية الإريترية.

١٢٧ - وقد طلب فريق الرصد من السلطات السعودية في عدة مناسبات أن تأذن له بلقاء الطيارين. وقد أعربت السلطات السعودية عن التزامها بمنح مثل هذا الإذن، إلا أنها لم تفعل ذلك حتى وقت تسليم هذا التقرير.

سادسا - تحصيل الإيرادات خارج إريتريا

ألف - فرض الضرائب على الشتات وجمع الأموال

١٢٨ - إذ أحاط فريق الرصد علما بالفقرتين ١٠ و ١١ من القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١) الذي قرر فيه مجلس الأمن وجوب توقف إريتريا عن استخدام ''ضريبة الشتات''، أجرى تحقيقات لاختبار ما إذا كانت هذه الممارسات لتحصيل الإيرادات قد توقفت فعلا.

١٢٩ - وإثر تقديم التقرير السابق لفريق الرصد، واجهت حكومتا كندا وألمانيا الممثلين القنصليين لإريتريا كل في مناطق اختصاصها وحذرتا من استمرار فرض الضرائب على الشتات. غير أن الفريق حصل على إيصالات صدرت عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، توثق الضرائب التي فرضتها حكومة إريتريا على مواطنيها المقيمين في المملكة المتحدة وإيطاليا والسويد وكندا، وتلقى معلومات موثوقة من عشرات المواطنين الإريتريين الذين يعيشون في الشتات بشأن الضرائب التي تجري جبايتها في بلدان أخرى يعيش فيها عدد كبير من الرعايا الإريتريين[١٠٣]. ورغم احتمال وقف تحصيل الضرائب رسميا في الولايات المتحدة، أبلغ مواطنون إريتريون أنهم ما زالوا يدفعون ضرائب لشبكة غير رسمية من جباة الضرائب نقوم بعد ذلك بتحويل تبرعات نقدية مباشرة إلى إريتريا. وإضافة إلى ذلك، تقوم القنصليات الإريترية بتطبيق تدابير قسرية، مثل رفض إصدار جوازات السفر للمواطنين الذين لا يدفعون الضرائب (انظر المرفق ١٦ للاطلاع على عينات تمثل نسبة ٢ في المائة من إيصالات الضرائب).

١٣٠ - وحصل الفريق على مستندات تثبت أن حكومة إريتريا تواصل جمع أموال للمساهمة في تمويل القوات المسلحة الإريترية كجزء من الأنشطة التي تقوم بها لتحصيل الضرائب في الشتات. ويبين الإيصال الصادر عن القنصلية العامة لإريتريا في تورونتو، كندا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (انظر المرفق ١٦ أيضا) مطالبة مواطن إريتري بدفع ٣٠٠ دولار كندي للقوات المسلحة الإريترية. وإضافة إلى ذلك، تبين هذه المستندات تعليمات صادرة عن

(١٠٣) يعيش عدد كبير من الرعايا الإريتريين المغتربين في أستراليا وإسرائيل وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وأوغندا وإيطاليا وجنوب أفريقيا وجنوب السودان والدانمرك وفرنسا وفنلندا والسودان والسويد وسويسرا وكندا وكينيا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية.

القنصلية تفيد بوجوب توجيه جميع المدفوعات اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ عن طريق مصرف مراسل في فرانكفورت، ألمانيا، من أجل إحالتها إلى مصرف الإسكان والتجارة في إريتريا، الذي يملكه الحزب الحاكم، الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة.

١٣١ - وحصل فريق الرصد على تسجيل صوتي لسميري غبري مريم مايكل، القنصل العام لإريتريا في تورونتو، وهو يتحدث في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في مركز سانت لويس في بوينيبيغ، كندا، ويذكر تعيين مساعدين وممثلين للقنصلية في وينيبيغ لغرض صريح هو تحصيل الضرائب من المواطنين الإريتريين في تلك المدينة. وأبلغ غبري مريم أيضا المجتمعين أن المواطنين الإريتريين سيُمنعوا من الاستثمار في إريتريا ما لم يدفعوا ضريبة الـ ٢ في المائة[١٠٤]. وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣، أعلنت الحكومة الكندية أنها ستطرد غبري مريم من كندا ردا على الأدلة التي تشير إلى مواصلة القنصلية الإريترية في تورونتو فرضها للضرائب[١٠٥].

١٣٢ - وعملا بالقرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)، طلب إلى الدول الأعضاء تقديم تقارير عن الخطوات التي تتخذها لتنفيذ أحكام القرار. إلا أن فريق الرصد ليس على علم بأي تقارير عن التنفيذ قدمتها دول أعضاء سبق أن وثّق فريق الرصد أنشطة قامت بها حكومة إريتريا لتحصيل الضرائب في مناطق اختصاصها. وإضافة إلى ذلك، يفيد المواطنون الإريتريون الذين يعيشون في الشتات والذين قدموا شكاوى لدى أجهزة إنفاذ القانون في إيطاليا والسويد، وهما بلدَان تطبق القنصلية الإريترية فيهما تدابير قسرية، بأن الشرطة غالبا ما تصدهم وتقول لهم إنه ليس هناك ما يمكن القيام به.

١٣٣ - وأبلغ فريق الرصد بالتفصيل في تقريريه السابقين (S/2011/433 و S/2012/545) عن بعض طرق تحصيل الإيرادات والأفراد الضالعين في هذه العملية. ويوصي الفريق الدول الأعضاء بممارسة صلاحيات الشرطة لتنفيذ التزاماتها بموجب القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١).

باء - الإيرادات المتأتية من الاتجار بالبشر

١٣٤ - أبلغ فريق الرصد أيضا بشكل مستفيض في تقريريه السابقين (S/2011/433 و S/2012/545) عن دور المسؤولين الإريتريين في عصابات الاتجار بالبشر التي تعمل في شرق

(١٠٤) تسجيل صوتي محفوظ لدى الأمم المتحدة.

(١٠٥) انظر الموقع الشبكي التالي: http://news.nationalpost.com/2013/05/29/canada-expelling-eritrean-diplomat-for-using-consulate-to-shake-down-citizens-for-national-defence/.

السودان ومصر وإسرائيل[١٠٦]، وأنه تعرّف أيضا على حساب مصرفي سويسري استخدم لتلقي مبالغ الفدية المبتزة من أسر الأشخاص المتّجر بهم.

١٣٥ - وواصل فريق الرصد تلقي تقارير من جمعيات حقوق الإنسان واللاجئين عن التهريب الجاري لآلاف الإريتريين عبر السودان إلى سيناء في مصر ثم إلى إسرائيل، وإن كانت رحلة معظم اللاجئين تنتهي الآن في مصر، وغالبا في القاهرة، منذ الانتهاء من تشييد جدار عازل على الحدود المصرية الإسرائيلية في عام ٢٠١٢. وغالبا ما يتعرضون للتعذيب والضرب أثناء الطريق أو يأخذهم رهائن للحصول على فدية بدو سيناء، مصر، وعصابات بدو الرشايدة في السودان وإريتريا الذين كثيرا ما يعملون بالاشتراك مع عملاء إريتريين. ويبلغ مجموع الأموال التي تبتزها كل هذه العصابات من أفراد أسر الضحايا الذين يعيشون في الشتات ٠٠٠ ٤٠ دولار[١٠٧].

١٣٦ - وعمليات اختطاف المهاجرين الإريتريين والمطالبة بالفدية والابتزاز التي تقوم بها عصابات الاتجار بالبشر تمثل نشاطا معقدا يشارك فيه عدد من الأطراف. وقد حاول فريق الرصد الحصول على أدلة دفع تثبت المبالغ المبتزة التي يستفيد منها العملاء الإريتريون مباشرة، للدلالة بأوضح ما يمكن على استمرار ضلوع حكومة إريتريا في هذه التجارة.

١٣٧ - وحصل فريق الرصد على نسخ من إيصالات تحويلات مالية توثق المبالغ المبتزة التي دفعتها أسر الإريتريين الذين تعرضوا للاختطاف في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وتحدد أسماء الإريتريين الذين تلقوا الدفعات من مواقع داخل مصر. ولم تدرج الإيصالات في المرفقات لأسباب أمنية وإنما حُفظت لدى الأمم المتحدة للتخفيف من وطأة أي تهديد محتمل ضد أي من الأفراد المحددة أسماؤهم. واعترف أحد أصحاب الإيصالات بأنه من عملاء الحكومة الإريترية[١٠٨].

١٣٨ - وتلقى فريق الرصد كذلك شهادة تتعلق بدفع فدى مباشرة لمسؤولين إريتريين. وفي إحدى الحالات، أرغم مواطن إريتري مقيم في ألمانيا على جمع قرابة ٠٠٠ ٩ يورو من أصدقائه وأسرته للإفراج عن اثنين من أبناء عمومته تم اختطافهما في سيناء، مصر، عام ٢٠١١، بعد فرارهما من إريتريا والتحاقهما بقافلة للاتجار بالبشر في السودان. وجرى تحويل

(١٠٦) انظر مثلا تقرير منظمة العفو الدولية، "Egypt/Sudan: Refugees face kidnapping for ransom, brutal treatment and human trafficking", 3 April 2013.

(١٠٧) مقابلات مع ناشطين إريتريين في مجال حقوق الإنسان عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

(١٠٨) اتصل فريق الرصد بالشخص المحدد اسمه في الإيصال الذي أكد أنه كان يعمل لحساب حكومة إريتريا.

الأموال إلى أحد أفراد الأسرة في إريتريا الذي سلّمها نقدا إلى مكتب أمن تابع للحكومة في أسمرة[١٠٩].

١٣٩ - وتلقى فريق الرصد معلومات كثيرة تتعلق بضلوع مواطن إريتري اسمه كاسات طعامي أكولوم (المعروف أيضا باسم انغسوم طعامي) في قيادة عصابة تقوم بعمليات اتجار بالبشر وأخذ الرهائن في إريتريا وشمال إثيوبيا وشرق السودان. والعصابة مسؤولة عن تهريب مئات من اللاجئين إلى إثيوبيا والسودان، فضلا عن الهاربين من إريتريا إلى مصر وإسرائيل[١١٠].

١٤٠ - وعمل طعامي لمدة عشر سنوات في الجيش الإريتري، كما عمل فترة بصفة ضابط استخبارات[١١١]. وبعد انتهاء خدمته العسكرية، وصل إلى تيغري، إثيوبيا، ووصف نفسه بأنه منشق عن الجيش الإريتري. وبهذه الصفة سمح له بالانضمام إلى صفوف الحركة الإريترية من أجل الديمقراطية والعدالة، وهي جماعة معارضة إريترية تعمل في إثيوبيا، بصفة قائد فريق[١١٢].

١٤١ - وألقي القبض على طعامي عند عبوره الحدود للعودة إلى إثيوبيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وكان يحمل مسدسا من عيار ٩ ملم ومبلغا نقديا قدره ٠٠٠ ٣٨٠ بر إثيوبي (حوالي ٠٠٠ ٢٢ دولار) ويقود عربة من طراز Land Cruiser وُجدت فيها أيضا بندقة هجومية من طراز kalashnikov[١١٣]. وأفادت الشرطة الإثيوبية بأن طعامي اعترف بأنه كان يعمل لحساب الفريق الأول تخلي كفلي ''منجوس''، الذي أورد فريق الرصد اسمه في تقارير سابقة باعتباره المنسق الرئيسي لتجارة تهريب الأشخاص خارج إريتريا.

١٤٢ - ونُقل طعامي بعد توقيفه إلى أديس أبابا لمواصلة استجوابه حيث تراجع عن اعترافه ورفض بإصرار الاعتراف بأنه ضابط استخبارات إريتري يعمل بين إريتريا والسودان وإثيوبيا[١١٤]. غير أنه اعترف بأنه كان من أفراد الحركة الإريترية من أجل الديمقراطية

(١٠٩) مقابلة مع أسرة الضحية، ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٢.

(١١٠) مكالمة هاتفية مع مصدر سري، تل أبيب، ٦ أيار/مايو ٢٠١٢.

(١١١) عمل في الفرقة ٢٨، اللواء الرابع، الكتيبة الثانية. مقابلة مع كاسات طعامي أكولوم، أديس أبابا، ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

(١١٢) الحركة الإريترية من أجل الديمقراطية والعدالة هي جماعة معارضة مسلحة إريترية تدعمها إثيوبيا مقرها شيري، في منطقة تيغري، إثيوبيا. مقابلة مع مصدر دبلوماسي، أديس أبابا، حزيران/يونيه ٢٠١٢.

(١١٣) جرى الاعتقال عند المعبر الحدودي بين السودان والحميرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وأحيل إلى ميكيلي، إثيوبيا، وسُجن حتى حزيران/يونيه ٢٠١٢ حين نُقل إلى أديس أبابا ليجري فريق الرصد مقابلة معه.

(١١٤) مقابلة مع طعامي، أديس أبابا، ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

والعدالة خلال الفترة السابقة لتوقيفه. وتحت هذا الستار، كان يسافر بانتظام إلى مخيم اللاجئين في شقراب في شرق السودان حيث يدير مقهى. وأوضح أن المبلغ الكبير الذي كان يحمله لدى توقيفه كان متأتيا من عائدات هذا المقهى(١١٥).

١٤٣ - وكان طعامي لدى توقيفه برفقة السيد سليمان ليما، وهو مواطن إثيوبي ملحن وأحد أقارب طعامي(١١٥). واعترف ليما بأن طعامي قد استعان به لتلقّي تحويلات مالية كبيرة. وأجرى فريق الرصد مقابلة مع ثلاثة من المتواطئين مع طعامي شهدوا أنه كان يتلقى بانتظام تحويلات مالية من الخارج، بما في ذلك على الأقل مبلغين مرسلين من إسرائيل(١١٦). وأصر ليما على أن المبالغ التي تلقاها والتي تراوحت بين ٠٠٠ ١٠٠ و ٠٠٠ ٢٠٠ بر إثيوبيا (٠٠٠ ٥ و ٠٠٠ ١٠ دولار) قد استخدمت لشراء آلات موسيقية وحافلة صغيرة، وأنها لم تكن متصلة بأنشطة الاتجار بالبشر أو الإفراج عن الرهائن(١١٧).

١٤٤ - بيد أن فريق الرصد تلقى أثناء تحقيقه عدة شهادات مستقلة من مواطنين إريتريين جرى تهريبهم على أيدي وكلاء الاتجار بالبشر تعرفوا خلال المقابلات التي أجريت معهم على طعامي عندما عرضت عليهم صورته الفوتوغرافية (انظر المرفق ١٧)(١١٧). وأبلغ عدة أشخاص أنهم شهدوا طعامي في مخيم شقراب في السودان بينما كان يجري اتصالات هاتفية بصورة مستمرة لتنسيق عمليات نقل اللاجئين المحتملين عبر السودان مع مواطنين إريتريين آخرين وبمساعدة من مهربين من قبيلة الرشايدة(١١٨).

سابعاً - الإيرادات الآتية من قطاع التعدين وبذل العناية الواجبة

١٤٥ - طلب مجلس الأمن من إريتريا، في قراره ٢٠٢٣ (٢٠١١)، التحلي بالشفافية في شؤونها المالية العامة، بوسائل منها التعاون مع فريق الرصد، وطلب إلى اللجنة أن تصوغ، بمساعدة فريق الرصد، مبادئ توجيهية يمكن أن تستخدمها الدول الأعضاء اختيارياً لكي تحول دون إسهام الأموال الآتية من قطاع التعدين الإريتري في انتهاكات القرارات ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٨٦٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) و٢٠٢٣ (٢٠١١).

(١١٥) تنتمي أماهما إلى نفس العشيرة الإريترية. مقابلة مع سليمان ليما، أديس أبابا، ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

(١١٦) مقابلتان مع أمانويل تيسفاي هاداي وتيدروس بركات علي، أديس أبابا، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

(١١٧) مقابلات أجريت مع لاجئين إريتريين، إسرائيل، ٢٢ تموز/يوليه و ١٨ و ٢١ و ٢٣ و ٣٠ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

١٤٦ - وفي ضوء الطبيعة السرية لإدارة العملة الصعبة في إريتريا وما تنطوي عليه من قابلية للاستبدال[١١٨]، والتحويلات النقدية التي تجريها حكومة إريتريا لحساب عملاء حركة الشباب، كما هو موثق في تقرير سابق لفريق الرصد (S/2011/433)، وعلاقات إريتريا الحالية بالمفسدين السياسيين وعملاء حركة الشباب كما هو موثق أعلاه، يوصي الفريق أن تنظر اللجنة في تنفيذ إجراءات بذل العناية الواجبة لضبط إيرادات التعدين.

١٤٧ - ويمكن أن تخفف هذه الإجراءات من مخاطر تملّك العملة الصعبة المتولدة من إيرادات التعدين وتوجيهها من خلال مختلف الهياكل المالية التابعة للنظام، واستخدامها لاحقاً للقيام بأنشطة قد تشكل انتهاكاً لأي من القرارات المذكورة أعلاه.

ألف - أنشطة التعدين في إريتريا

١٤٨ - وفقاً لوزارة الطاقة والمناجم الإريترية، يوجد ما لا يقل عن ٢١ شركة تعدين استكشافية وشركة واحدة منتجة تعمل في إريتريا[١١٩]. والمعادن الرئيسية التي تنصب عليها أنشطة الاستكشاف هي البوتاس، وكذلك الفلزات الرخيصة والنفيسة مثل الذهب والنحاس والزنك.

---

(١١٨) كما ذُكِر في الوثيقة S/2011/433، تتولى إريتريا إدارة اقتصادين متوازيين: اقتصاد رسمي تديره الدولة بشكل ظاهري، ونظام مالي غير شفاف أغلبه في الخارج تسيطر عليه عناصر من حزب الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة الحاكم ومناصروهم. ووفقاً لمسؤولين حكوميين، تنجز المعاملات في إطار النظام الاقتصادي الرسمي بشكل حصري تقريباً بالنكفة، وهي العملة الوطنية الإريترية غير القابلة للتحويل، ويتسم هذا النظام بعجز مزمن في العملة الصعبة، يحد نظرياً من قدرة إريتريا على تقديم الدعم المالي إلى الجماعات المسلحة الأجنبية. وما الاقتصاد غير الرسمي الذي تسيطر عليه الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة سوى إرث، في العديد من النواحي، للنظام المالي الذي كانت تطبقه جبهة التحرير الشعبية لإريتريا أثناء معركة الكفاح من أجل الاستقلال. ففي ظل هذا الاقتصاد، تنجز معاملات العملة الصعبة بمعدل أعلى بكثير مما ينجز في الاقتصاد الرسمي، ويكاد هذا الاقتصاد يدار بالكامل تقريباً من الخارج عن طريق شبكة معقدة ومتعددة الجنسيات من الشركات والأفراد والحسابات المصرفية، الكثير منها لا يجهر بأي انتماء لا للجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة ولا للدولة الإريترية، ويزاول بشكل اعتيادي أنشطة 'مريبة' أو غير مشروعة. ويتولى رسمياً إدارة ودائع العملة الصعبة، بالكمية المتوافرة، مجلس للرقابة على العملة الصعبة يضم ممثلين عن وزارة التنمية الوطنية، ووزارة المالية، ومصرف إريتريا، والمصرف التجاري لإريتريا، ومدير إدارة الشؤون الاقتصادية للجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، هاغوس غبريهيووت (المعروف أيضا باسم هاغوس 'كيشا'). ورغم أن مصرف إريتريا قد يمثل نظرياً مستودع البلد الرئيسي للعملة الصعبة، فإن مخصصات العملة الصعبة تُجرى عملياً من خلال عدد من البنوك والقنوات غير الرسمية.

(١١٩) للاطلاع على خريطة لحقوق الاستغلال لعام ٢٠١١ انظر http://www.moem.gov.er/index.php?option=com_content&task=view&id=51&Itemid=49.

١٤٩ - وتقترب حالياً ثلاث من بين الشركات العشرين من مرحلة الإنتاج، وذلك كما يلي:

(أ) شركة Sunridge Gold Corp: هذه الشركة التي من المقرر أن تنتهي من إجراء دراسة جدوى لمشروعها في أسمرة في عام ٢٠١٣ وتقدر أن المنجم سينتج أكثر من ٠٠٠ ٣٦٥ طن من النحاس، و ٠٠٠ ٨١٢ طن من الزنك، وكميات كبيرة من الذهب والفضة على مدى عمر المنجم البالغ ١٥ عاماً[١٢٠]؛

(ب) شركة South Boulder Mines Ltd المحدودة: لدى هذه الشركة، ومقرها أستراليا، إمكانات تخولها أن تصبح أول وأكبر منجم حديث مكشوف للبوتاس في العالم يحتوي على موارد تقدَّر ببليون طن يمكنها أن تدعم هذا المشروع على مدى ٢٠ عاماً[١٢١]. ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٦؛

(ج) مجموعة شنغهاي للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي الأجنبي الصينية (China SFECO Group): اشترت هذه الشركة، ومقرها الصين، أصولها في إريتريا من شركة Chalice Gold Mines Ltd المحدودة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢[١٢٢].

١٥٠ - وبدأت شركة أخرى، Nevsun Resources Ltd، عملياتها بالفعل. وتتولى هذه الشركة الكندية المحدودة تشغيل منجم الذهب والنحاس في بيشة الذي بدأ الإنتاج التجاري في شباط/فبراير ٢٠١١. وأنتج منجم بيشة ٠٠٠ ٣٧٩ أوقية من الذهب في عام ٢٠١١. وبلغ إنتاج المنجم لعام ٢٠١١ ما قيمته ٦١٤ مليون دولار[١٢٣]. ووفقاً لشركة Nevsun، بلغ إنتاج الذهب لعام ٢٠١٢ مقدار ٠٠٠ ٣١٣ أوقية[١٢٤]. وبمجرد نضوب احتياطيات

---

(١٢٠) انظر http://www.grandich.com/2012/11/grandich-client-sunridge-gold-54 .

(١٢١) انظر http://www.southbouldermines.com.au/files/120830-A-World-Class-Potash-Mine-in-Development-Presentation-for-Africa-Down-Under-2012.pdf.

(١٢٢) شركة Chalice Gold Mines Limited، ''شركة Chalice تنهي صفقة بيع مشروع زارا للذهب في إريتريا لمجموعة SFECO الصينية وشركة إريتريا الوطنية للتعدين (ENAMCO) بمبلغ إجماليه ١١٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة''، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ودفعت شركة Chalice Gold Mines Limited مبلغاً لم يحدد قدره كضريبة مبيعات لحكومة إريتريا، وما زالت تقوم بأنشطة استكشافية في إطار مشروع استكشاف رواسب خام كبريتيدات الفلزات البركانية الضخمة شمال نهر موغورايب في إريتريا (Mogoraib North VMS Exploration Project).

(١٢٣) انظر http://nevsun.com/news/2012/march21/.

(١٢٤) كليف ديفيس، المدير التنفيذي لشركة Nevsun، النص المكتوب لمكالمة هاتفية جماعية، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣.

الذهب، تقدِّر شركة Nevsun أن منجم بيشة سينتج ٠٠٠ ٣٠٠ ١٠ أوقية من الفضة، و ٠٠٠ ٠٠٠ ٨٦٠ رطل من النحاس، و ٠٠٠ ٠٠٠ ٨٩٠ ١ رطل من الزنك[١٢٥].

١٥١ - وبالتالي، تُعَدّ شركة Nevsun، بوصفها الشركة المنتجة الوحيدة، هي شركة التعدين الوحيدة في إريتريا التي دفعت ضرائب ورسوم مقابل الاستغلال ومدفوعات متعلقة بحقوق المساهمين عن الإنتاج لحكومة إريتريا.

باء - المدفوعات المسددة لحكومة إريتريا

١٥٢ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ذكر كليف ديفيس، المدير التنفيذي لشركة Nevsun أن منجم بيشة بصدد الانتقال إلى إنتاج النحاس، وأن المبالغ المقرر تحويلها لإريتريا على مدى عمر المنجم، المتوقع أن يدوم حتى عام ٢٠٢٤ على الأقل، ستتجاوز في الغالب بليون دولار[١٢٦].

١٥٣ - وتملك شركة إريتريا الوطنية للتعدين المملوكة للدولة ٤٠ في المائة من منجم بيشة للذهب والنحاس بينما تملك شركة Nevsun ٦٠ في المائة منه. وبناءً عليه، تلتزم شركة Nevsun بدفع عائدات حقوق المساهمين من الإنتاج لشركة إريتريا الوطنية للتعدين، بالإضافة إلى الضرائب ورسوم مقابل الاستغلال لدولة إريتريا.

١٥٤ - وفي مكالمة هاتفية جماعية للمستثمرين أجريت في ٢١ آذار/مارس عام ٢٠١٣، قال كليف ديفيس إن شركة Nevsun دفعت ''أكثر من ٣٠٠ مليون دولار'' لدولة إريتريا ''كضرائب ورسوم مقابل الاستغلال وعائدات تتعلق بحقوق المساهمين'' خلال الفصول الأربعة من عام ٢٠١٢[١٢٧]. ووفقاً للبيان المالي للشركة، فإن الرقم المسجل بالضبط لعام ٢٠١٢ هو ٣١٧ مليون دولار[١٢٨]. وشكل ذلك زيادة كبيرة عن المبلغ المدفوع في عام ٢٠١١ وقدره حوالي ١٤٨ مليون دولار[١٢٩].

---

(١٢٥) انظر http://www.nevsun.com/projects/bisha-main/.

(١٢٦) انظر تعليقات كليف ديفيس http://www.parl.gc.ca/HousePublications/Publication.aspx?DocId=5812597&Language=E&Mode=1).

(١٢٧) كليف ديفيس، المدير التنفيذي لشركة Nevsun، النص المكتوب لمكالمة هاتفية جماعية، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣.

(١٢٨) تقرير المسؤولية الاجتماعية لشركة Nevsun لعام ٢٠١٢ (2012 Nevsun Corporate Social Responsibility Report).

(١٢٩) تقرير المسؤولية الاجتماعية لشركة Nevsun لعام ٢٠١١ (2011 Nevsun Corporate Social Responsibility Report).

١٥٥ - ولم تعلن شركة Nevsun ولا حكومة إريتريا كيف تمت هذه المدفوعات، ولا إلى أي من المصارف أو المؤسسات أو الشركات داخل إريتريا دُفِعَت تلك الأموال. وهذا أمر هام بالنظر لما يتسم به نظام العملة الصعبة من طابع غير شفاف وما ينطوي عليه من قابلية للاستبدال، كما هو موضح أعلاه وفي تقارير فريق الرصد السابقة.

١٥٦ - وبالإضافة إلى ذلك، أُبلِغ فريق الرصد أن برهاني هابتماريام، المدير العام السابق لشركة إريتريا الوطنية للتعدين، عُيِّن خلال عام ٢٠١٢ وزيراً للمالية في إريتريا، في أعقاب إعلان سلفه في وزارة المالية اعتراضه على التعتيم المحيط بكيفية تسجيل إيرادات الذهب في الدفاتر. وقد شَغَل هابتماريام أيضاً في السابق منصب المراجع العام للحسابات في إريتريا. ويدرك الفريق أن هابتماريام ما زال يمارس نفوذه في شركة إريتريا الوطنية للتعدين وفي مكتب المراجع العام للحسابات، وإن هذا النفوذ يشكل تضارباً محتملاً في المصالح فيما يتعلق بشفافية تسجيل إيرادات التعدين في الدفاتر من جانب المؤسسات المالية الإريترية.

١٥٧ - واتصل فريق الرصد بكبار المديرين في شركة Nevsun لاستيضاح طبيعة المدفوعات التي سددتها الشركة إلا أنه لم يتلق رداً بعد.

جيم - إجراءات العناية الواجبة

١٥٨ - اقترح فريق الرصد في تقريره السابق (S/2012/545) ثلاثة خيارات لتنظر فيها اللجنة بشأن أفضل السبل لتطبيق إجراءات العناية الواجبة على قطاع التعدين في إريتريا. ويرد النطاق الكامل لهذه الخيارات على النحو المبين في ذلك التقرير (S/2012/545، الفقرات ١١٥-١٢١)، وهي كالتالي:

١ - الإفصاح والتخصيص الطوعيان

٢ - الإشراف المشترك

٣ - الإفصاح الإلزامي

١٥٩ - ويتطلب الخيار الأول المشاركة الطوعية في إطار عمل دولي لإدارة الموارد الطبيعية، مثل مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية، وهو يُلزِم أيضاً حكومة إريتريا والشركات ذات الصلة بنشر الإيرادات والمدفوعات. ولن ينجح هذا الخيار إلا إذا وُجِد مجتمع مدني ناشط وفعال يضعه موضع المساءلة، وتهيأت له بيئة مواتية لإجراء مراجعات خارجية ذات مصداقية للحسابات.

١٦٠ - ويُلزِم الخيار الثالث الحكومات المضيفة للشركات ذات المصالح التعدينية في إريتريا أن تفصح عن تفاصيل جميع المدفوعات المسددة إلى حكومة إريتريا، بما يسمح للسلطات الوطنية و/أو فريق الرصد بمتابعة أي تحريات في هذا الصدد. وسيطرح هذا الخيار مشاكل عملية كبيرة، أهمها صعوبة إجراء أي تحقيقات مالية في إريتريا. وحتى وإن توافرت قدرات لمتابعة مسار تدفقات مالية محددة من إريتريا إلى الخارج، فمن المرجح أن يواجه الفريق عقبات قانونية عديدة في سبيل إطلاعه على المعلومات المتعلقة بتلك التدفقات المالية التي يجب أن تمر من خلال عدد من المصارف المراسلة في الخارج و/أو وكالات تحويل الأموال.

١٦١ - ومن هذا المنطلق، يعتقد فريق الرصد أن الخيار الأول والخيار الثالث، إذا طُبِّق كل على حدة أو إذا طُبِّقا معاً، ليسا كافيين للتخفيف من مخاطر تحويل أي أموال بما ينتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وحتى وإن سجلت الشركات وحكومة إريتريا هذه الأموال في الدفاتر بشفافية ووضعت في حساب مركزي معين، لا يوجد أي ضمان بعدم إساءة استعمال هذه الإيرادات من خلال نظام إدارة العملة الصعبة المعتم الوارد وصفه أعلاه وفي التقرير السابق للفريق (S/2011/433).

١٦٢ - وبناءً عليه، يوصي فريق الرصد بالخيار الثاني باعتباره البديل الوحيد القابل للتطبيق إلى أن يحين الوقت الذي يقرر فيه مجلس الأمن رفع الجزاءات عن إريتريا. وفي إطار هذا الخيار، تُلزَم الشركات بالسداد في حساب يدار بشكل مشترك من جانب حكومة إريتريا وهيئة إشراف دولية لها سلطة الموافقة على توزيع تلك الأموال لأغراض مخصصة تحديدا. ويمكن أن يكون هذا الحساب حساب ضمان تتولاه حكومة إريتريا وجهة إشرافية يعينها مجلس الأمن، أو تعينها هيئة خارجية مثل البنك الدولي أو مصرف التنمية الأفريقي. وقد يشكل برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد المطبق في ليبريا نموذجاً مشابهاً يمكن الأخذ به. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تطبيق هذا الخيار بالتوازي مع الخيارين الأول والثالث، كتدبيرين تكميليين.

١٦٣ - ويرى فريق الرصد أن آلية رقابية كهذه من شأنها أن تتيح لإريتريا أن تمضي في تنمية قطاعها التعديني والقطاعات الاقتصادية الأخرى بشرط أن يخضع إنفاق إيرادات التعدين للإشراف حتى يحين الوقت الذي تُرفَع فيه الجزاءات. ويستلزم نجاح مثل هذا النظام المشاركة الطوعية لحكومة إريتريا.

دال – قضايا أخرى

١٦٤ – لم يعلق فريق الرصد على قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات التي أُعلِنَت للجمهور بشأن تعاملات شركة Nevsun مع مقاول معيَّن من قِبَل الحكومة يُزعَم أنه استخدم السخرة في منجم بيشة[١٣٠]. وما زالت هذه القضية قيد نظر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا.

ثامنا – الأعمال التي تعرقل تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)

١٦٥ – طالب مجلس الأمن إريتريا، في الفقرة ٤ من قراره ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، بأن تتيح معلومات بشأن المقاتلين الجيبوتيين المفقودين في القتال منذ المواجهات التي وقعت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ليتأكد المعنيون بالأمر من وجود أسرى حرب جيبوتيين ويقفوا على ظروفهم.

١٦٦ – وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وجه الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام يبلغه فيها بفرار أسيري حرب جيبوتيين من سجن إريتري، ولاحظ في الوقت نفسه أن حكومة إريتريا ظلت تنكر احتجاز أي أسرى حرب جيبوتيين (S/2011/617). وفي وقت لاحق، أكد فريق الرصد في تقريره المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ (S/2012/545)، أن السلطات الإريترية كانت تحتجز بالفعل أفراداً عسكريين جيبوتيين، وأن خمسة أسرى حرب على الأقل معروفون أنهم ما زالوا على قيد الحياة في ذلك الوقت.

١٦٧ – وعلاوة على ذلك، أوصى فريق الرصد في تقريره المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ (S/2012/545، الفقرة ١٣٧)، بأن تقدم حكومة إريتريا على الفور كافة المعلومات المتاحة المتصلة بوضع أسرى الحرب الجيبوتيين المحتجزين لديها أو الأفراد العسكريين الجيبوتيين الذين أفادت التقارير بأنهم فقدوا في القتال عقب أعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. إلا أن عضواً في اللجنة أوقف صدور مشروع رسالة يوجه انتباه الممثل الدائم لإريتريا لهذه التوصية.

١٦٨ – وما زال يتعين على حكومة إريتريا أن تقر بأنها تحتجز مقاتلين جيبوتيين أو أن تقدم معلومات عن حالتهم الراهنة. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، اجتمع فريق الرصد في بروكسل مع المستشار السياسي لرئيس إريتريا، السيد يماني غبريب، واستفسر عن أسرى

(١٣٠) انظر منظمة رصد حقوق الإنسان ”Hear No Evil: Forced Labor and Corporate Responsibility in Eritrea’s Mining Sector“، (متاح على الرابط: http://www.hrw.org/reports/2013/01/15/hear-no-evil-0).

الحرب الجيبوتيين. وأجاب أن جميع المسائل المتعلقة بتسوية النزاع مع جيبوتي لا يمكن معالجتها إلا من خلال وساطة قطر، ولا يلزم وجود وسيط آخر.

١٦٩ - إلا أن فريق الرصد لاحظ، أثناء ولايته الحالية، عدم إحراز أي تقدم بشأن المادة ٣، المتعلقة بأسرى الحرب، من الاتفاق الشامل الذي وقعته جيبوتي وإريتريا في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ تحت رعاية قطر. ومع ذلك، في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، أَبلَغ الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة الفريق أن حكومة جيبوتي قدمت المبررات اللازمة لأن تقوم قطر بجهود للوساطة، وهي بانتظار أن تأخذ العملية الحالية مجراها حتى تُستَنفَد جميع الخيارات.

١٧٠ - ويلاحظ فريق الرصد، كما فعل في تقريره السابق، أن مجلس الأمن طالب إريتريا، في قراره ٢٠٢٣ (٢٠١١)، بأن تتيح معلومات بشأن المقاتلين الجيبوتيين المفقودين في القتال أو الذين تحتجزهم إريتريا كأسرى حرب.

١٧١ - وما زال فريق الرصد يرى أن إنكار إريتريا أنها تحتجز أسرى حرب جيبوتيين ورفضها تقديم أي معلومات يشكل عرقلة لتنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، وينبغي النظر في اتخاذ تدابير في إطار القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) تستهدف المسؤولين عن ذلك.

تاسعا - إعاقة سير التحقيقات أو عمل فريق الرصد

١٧٢ - حظر مجلس الأمن في الفقرة ١٥ (هـ) من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) إعاقة تحقيقات أو أعمال فريق الرصد.

١٧٣ - واستكمالاً للفرع أولاً - ألف أعلاه، داومت حكومة إريتريا على منع فريق الرصد من زيارة أسمرة أو متابعة تحقيقاته داخل إريتريا.

١٧٤ - وبالإضافة إلى ذلك، حصلت حكومة إريتريا على محتويات تقارير مرحلية شهرية سرية للغاية يقدمها فريق الرصد إلى اللجنة، حسبما هو مطلوب بموجب الفقرة ١٣ (ل) من قرار مجلس الأمن ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، ونشرتها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ومنافذ الصحافة.

١٧٥ - ويرى فريق الرصد أن المسؤولين عن هذه الأفعال انتهكوا الفقرة ١٥ (هـ) من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

عاشرا – توصيات

حظر توريد الأسلحة

١٧٦ - يوصي فريق الرصد مجلس الأمن بأن يصدر إشعاراً وإجراءً بعدم الاعتراض مدته خمسة أيام للموافقة على استيراد إريتريا لفئات معينة من المعدات المدنية وقطع الغيار التي يمكن استخدامها في أغراض عسكرية، تشمل طائرات مدنية ومركبات مجترة عالية الحركة.

تحصيل الإيرادات خارج إقليم البلد

١٧٧ - يوصي فريق الرصد أن يطلب مجلس الأمن واللجنة إلى الدول الأعضاء، لا سيما تلك التي يوجد بها عدد كبير من أهل الشتات الإريتري مثل أستراليا وإسرائيل وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وأوغندا وإيطاليا وجنوب السودان وجنوب أفريقيا والدانمرك والسودان والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا وكينيا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة، أن تقدم تقارير عن التنفيذ عملاً بالفقرة ١١ من القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١) بحلول ٣١ كانون ا لأول/ديسمبر ٢٠١٣.

إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بإيرادات التعدين

١٧٨ - يوصي فريق الرصد باعتماد إطار لإجراءات العناية الواجبة لضبط إيرادات التعدين في إريتريا، على النحو المبين أعلاه. ويوصي الفريق بإنشاء حساب ضمان لإيداع الضرائب والرسوم مقابل الاستغلال والمدفوعات المتعلقة بحقوق المساهمين المستحقة لحكومة إريتريا، التي يمكن أن تشترك طواعية في إدارته حكومة إريتريا وطرف ثالث ملائم. ويمكن أن تستند الهيئة الإشرافية المشتركة جزئياً إلى مفهوم برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد المطبق في ليبريا.

Annex 1

Aerial view of Ageeg (also known as Agig) and its surroundings

Imagery date: 19 June 2004/Source: Google Earth 7.0.3.8542
Coordinates: 18°12'8.75"N 38°21'39.41"

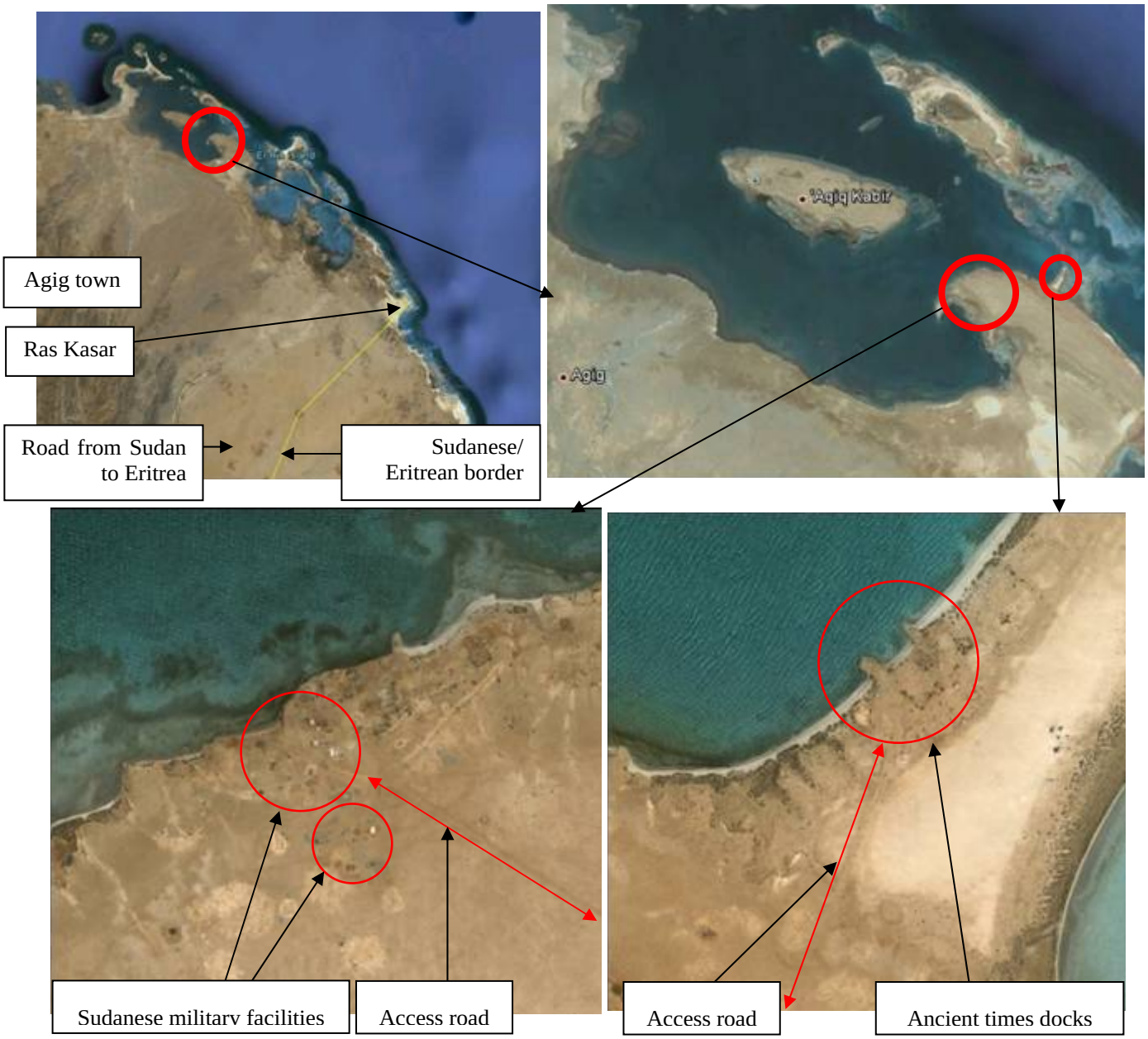

Annex 2

Aerial view of Asha Golgol

Imagery date: 31 January 2011/Source: Google Earth 7.0.3.8542
Coordinates: 15°14'47.49"N 38°50'6.41"E

Annex 3

Photographs and bill of lading for import of radial drilling equipment and vertical milling equipment

shamsw.txt

Pacific Intl. Lines
MANIFEST

INBOUND CARGO
03-May-2011 17:43 Page 1

Vessel Name : KOTA KARIM Voy No. KRM042
Arrived 03-May-2011
Port of loading : SHANGHAI, CHINA
of discharge : [redacted] Port
Captain name :

B/L No. Shipper : GUANGCAIWEIXINMAOYI(BEIJING)
2712,WANGJINGYUAN,CHAOYANG QU,BEIJING TEL:13371777728
SHAMSW110000023 Consignee: PUBLIC TECHNICAL SERVICES CENTER
ASMARA,STATE OF ERITREA TEL:291-8370846 FAX:291-8370844
Notify : SAME AS CONSIGNEE

Issued on 15-Apr-2011 Movement FCL/FCL Terms CY/CY Received at : SHANGHAI, CHINA Delivery at : MASSAWA, ERITREA

1 x 40HC Containers Gross Wgt 15,990.000 KGS Volume 26.960 MTQ

Marks and numbers	Goods description
N/M	6 CASES SLOTTING MACHINE RADIAL DRILLING MACHINE VERTICAL MILLING MACHINE STEEL PLATE SHEAR AIR COMPRESSOR SHIPPER'S LOAD STOW COUNT & SE AL SHIPPED ON BOARD FREIGHT PREPAID

Pack	ContainerNo.	Seal numbers
40HC	PCIU9947947	034063

Annex 4

Photographs of initial group of decommissioned vehicles at Jebel Ali port, Dubai, United Arab Emirates

Mercedes-Benz truck, (2638A model), Jebel Ali port, Dubai, U.A.E., October 2012

Scania truck (P-93 model), Jebel Ali port, Dubai, U.A.E., October 2012

Iveco trucks (260E model), Jebel Ali port, Dubai, U.A.E. 18 November 2012

Iveco truck (260E model), Jebel Ali port, Dubai, U.A.E., 18 November 2012

Mercedes-Benz G-Wagen staff vehicle (240 model), Jebel Ali port, Dubai, U.A.E., October 2012

Annex 5

Shipping labels — MV *Morning Linda*

NMT ID sticker identifying Iveco truck shipped from Bremerhaven, Germany, to Jebel Ali port, Dubai, U.A.E., October 2012

Some Iveco trucks offloaded in Jebel Ali port, Dubai, U.A.E., bear shipping note indicating prior shipment from Drammen, Norway to Bremerhaven, Germany, 2012

Shipping label , MV Morning Linda, Jebel Ali port, Dubai, U.A.E., October 2012

Shipping label , MV Morning Linda, Jebel Ali port, Dubai, U.A.E., October 2012

Annex 6

Photographs of additional decommissioned vehicles at Jebel Ali port

Scania and Iveco trucks, Jebel Ali port, Dubai, U.A.E., 2012.

Iveco truck, Jebel Ali port, Dubai, U.A.E., October 2012

Annex 7

Shipping labels — STX *Changxing Rose*

Shipping label, STX Changing Rose, Jebel Ali port, Dubai, U.A.E., 18 November 2012

Annex 8

Cargo list issued by Maskineri Eksport

machine
ontacting

BRUKT/NYTT MASKINERI EKSPORT
ENKELTPERSON FORETAK
Bringebærstien 1-1348 Rykkinn
NORWAY - Org.nr.NO 988 422 911 MVA

Tel: 004767180532
Mobil: 004797747589
Fax: 004767410182
Tesfamicael Tekeste
A/c no. 51301188051
Den norske Bank
Oslo-Norway
E-mail:Lealcmit@yahoo.no

LLC Central Point General Trading
P.O.Box 121096
Dubai Frij Al Marar Golf street
Dubai Emirates United Arab

Invoice no. 12003
18.08.2012

1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C030025	NOK	300.000,-
Loaded with:		
2 pcs. used Tamrock compressors	NOK	4.000,-
1 pcs. used Bomrade compressor	NOK	2.000,-
1 pcs. used pressure tank	NOK	500,-
1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C030153	NOK	300.000,-
Loaded with:		
1 pcs. used Atlas compressor	NOK	1.500,-
1 pcs. used metal cutter	NOK	4.000,-
1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C020024	NOK	300.000,-
Loaded with:		
1 pcs. used Wiberg agricultural plow	NOK	2.000,-
1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C039885	NOK	300.000,-
Loaded with:		
1 pcs. used Jesper saw	NOK	3.000,-
1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C041536	NOK	300.000,-
Loaded with:		
1 pcs. used Doablet agricultural plow	NOK	2.000,-
1 pcs. used Kverniand agricultural plow	NOK	2.000,-

Tesfamicael Tekeste
BRUKT/NYTT MASKINERI
Bringebærstien 1 -
NORWAY - Org.nr. NO
Tel: +47 67 18 05 32 - Fax:

1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C019573	NOK	300.000,-
Loaded with:		
1 pcs. used Kongskilde agricultural plow	NOK	2.000,-
1 pcs. used Kvernland agricultural plow	NOK	2.000,-
1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C039780	NOK	300.000,-
Loaded with:		
1 pcs. used Mercedes Benz 240 jeep. Chnr. WDB46131017061977	NOK	30.000,-
1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C040235	NOK	300.000,-
Loaded with:		
1 pcs. used Mercedes Benz 240 jeep. Chnr. WDB46131017042595	NOK	30.000,-
1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C010065	NOK	300.000,-
Loaded with:		
1 pcs. used Mercedes Benz 240 jeep. Chnr. WDB46131017053380	NOK	30.000,-
1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C041456	NOK	300.000,-
Loaded with:		
1 pcs. used Stegsted agricultural plow	NOK	2.000,-
1 pcs. used Kvernland agricultural plow	NOK	2.000,-
1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C040139	NOK	300.000,-
Loaded with:		
2 pcs. Kvernland agricultural plows	NOK	4.000,-
1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C041496	NOK	300.000,-
Loaded with:		
1 pcs. used Stegsted agricultural plow	NOK	2.000,-
1 pcs. used Kvernland agricultural plow	NOK	2.000,-
1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C050939	NOK	300.000,-
Loaded with:		
1 pcs. used Stegsted agricultural plow	NOK	2.000,-
1 pcs. used Kvernland agricultural plow	NOK	2.000,-
1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C015871	NOK	300.000,-
Loaded with:		
1 pcs. used Kongskilde agricultural plow	NOK	2.000,-
1 pcs. used Kvernland agricultural plow	NOK	2.000,-

Tesfamicael Tekeste
BRUKT/NYTT MASKINERI EXPORT
Bringebærstien 1 - 1348 Rykkinn
NORWAY - Org.nr. NO 968 422 991 MVA
Tel: +47 67 18 06 32 - Fax +47 67 18 76 21

1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C030331	NOK	300.000,-
Loaded with:		
13 pcs. electrical cabinets	NOK	4.000,-
1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C015096	NOK	300.000,-
Loaded with:		
5 pallets new excavator undercarriage parts	NOK	100.000,-
7 pallets Iveco/Man spare parts	NOK	30.000,-
5 pcs. tires 14.00x20	NOK	2.500,-
1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C039632	NOK	300.000,-
Loaded with:		
4 pallets new excavator undercarriage parts	NOK	75.000,-
13 pcs. tires 14.00x20	NOK	6.500,-
9 pcs. tires 14.00x20	NOK	4.500,-
1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C068769	NOK	300.000,-
Loaded with:		
1 pcs. diesel electric aggregate s/n D1552. Mobile	NOK	150.000,-
1 pcs. electrical cabinet	NOK	5.000,-
4 pcs. pipes	NOK	1.000,-
1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C030865	NOK	300.000,-
Loaded with:		
11 pallets electrical equipment	NOK	3.000,-
2 pcs. tires 14.00x20	NOK	1.000,-
1 unit used Iveco 260E chnr. WJMF2NPU00C040140	NOK	300.000,-
Loaded with:		
1 pcs. Stamford generator	NOK	15.000,-
Total price C+F Dubai	NOK	6.532.500,-

Tesfamicael Tekeste
BRUKT/NYTT MASKINERI EXPORT
Bringsbærsten 1 - 1348 Rykkinn
NORWAY - Org.nr. NO 988 422 991 MVA
Tel: +47 67 18 05 32 - Fax +47 67 18 76 21

Annex 9

Central Point bill of lading

Shipper / Exporter (complete name and address)
BRUKT & NYTT MASKINERI EXPORT
BRINGEBÆRSTIEN 1
1348 RYKKINN - NORWAY

BILL OF LADING B/L No.
LID036BRVJBA0005

NMT LINES

NMTC B.V.
Gorslaan 30
1441 RG Purmerend
The Netherlands

Consignee (complete name and address)
LLC CENTRAL POINT GENERAL TRADING
P.O.BOX 121096
DUBAI FRIJ AL MARAR GOLF STREET
DUBAI EMIRATES UNITED ARAB
TEL: 0097142562491, 00971567494275

Notify (complete name and address)
SAME AS CONSIGNEE

Local Vessel	From
---	---
Ocean Vessel	**Port of Loading**
MORNING LINDA	BREMERHAVEN
Port of Discharge	**Port of final Destination***
JEBEL ALI	---

Freight payable at: GOTHENBURG
Number of original Bs/L: THREE (3)

Marks and Nos.	Number and kind of packages	Description of goods	Gross weight	Measurement
	SEE ATTACHED LIST 20 UNITS.		190.000 KGS	

PARTICULARS FURNISHED BY SHIPPER

NMT INTERNATIONAL SHIPPING DUBAI LLC
THE PALLADIUM, UNIT #1004, 10TH FLOOR
JUMEIRAH LAKES TOWERS,
DUBAI - U.A.E.
TEL + 971 4 4484330 FAX + 971 4 4484331

FREIGHT PREPAID

COPY

SHIPPED ON BOARD

NOT NEGOTIABLE

VESSEL NOT RESPONSIBLE FOR ACCESSORIES AND / OR LOOSE ITEMS INCLUDING PERSONAL EFFECTS OF ANY KIND SAID TO BE STOWED IN OR ON VEHICLE

SHIPPED ON BOARD for transportation as set out herein the containers or other packages listed in the Carrier's Receipt above, said by the Shipper to contain the goods described in the Shipper's particulars above.
The weight, measures, marks, numbers, quantity, condition, contents and value of the goods are unknown to the Carrier. In accepting this Bill of Lading the Merchant (as defined on the reverse side hereof) accepts and agrees to all its terms on both sides, whether written, printed, stamped or otherwise incorporated, as fully as if they were all signed by the Merchant.
CONTAINER AND VEHICLE DEMURRAGE. Attention is drawn to the Terms and Conditions for the Container and Vehicle Demurrage wich apply to this contract and wich may be obtained from the Carrier or Line or their Agents. The Carrier has the right to carry containers on deck as per Clause 14. One original Bill of Lading must be surrendered duly endorsed in exchange for the Goods or delivery order. IN WITNESS whereof the original Bills of Lading all of this tenor and date have been signed in the number stated above, one of wich being accomplished, the other(s) to be void.

Place and date of issue
GOTHENBURG, 31 AUGUST 2012

Signed by:
NMT, as Agents for the Carrier: NMT Lines

*If good to be transhipped by Carrier at Port or Destination (Through Bill of Lading)

BILL OF LADING

ATTACHED LIST PAGE 1 OF 1

LID036BRVJBA0005

Marks and Nos	Number and kind of packages	Description of goods	Gross weight
WJMF2NPU00C019899	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C010009	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C015227	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C019450	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C040507	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C010015	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C009688	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C009730	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C010010	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C015716	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C040550	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C015590	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C010064	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C019637	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C019770	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C019572	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C068925	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C050800	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C030573	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C050801	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS

Annex 10

Golden Mark bill of lading

Shipper / Exporter (complete name and address)
BRUKT & NYTT MASKINERI EXPORT
BRINGEBÆRSTIEN 1
1348 RYKKINN - NORWAY

BILL OF LADING B/L No.:

LID036BRVJBA0005

Consignee (complete name and address)
GOLDEN MARK GENERAL TRADING LLC
P.O BOX 89258
DUBAI - U.A.E
TEL NO: +971 4 2324744
FAX NO: +971 4 2324755

NMT LINES

Notify (complete name and address)
SAME AS CONSIGNEE

NMTC B.V.
Gorslaan 30
1441 RG Purmerend
The Netherlands

Local Vessel	From		
---	---		
Ocean Vessel	**Port of Loading**		
MORNING LINDA	BREMERHAVEN		
Port of Discharge	**Port of final Destination***	**Freight payable at**	**Number of original Bs/L**
JEBEL ALI	---	GOTHENBURG	THREE (3)

Marks and Nos.	Number and kind of packages	Description of goods	Gross weight	Measurement
		SEE ATTACHED LIST 20 UNITS.	190.000 KGS	

NMT P.O.Box:65921 Dubai-U.A.E. Nmt International Shipping Dubai L.L.C.

PARTICULARS FURNISHED BY SHIPPER

NMT INTERNATIONAL SHIPPING DUBAI LLC
THE PALLADIUM, UNIT #1004, 10TH FLOOR
JUMEIRAH LAKES TOWERS,
DUBAI - U.A.E.
TEL + 971 4 4484330 FAX + 971 4 4484331

FREIGHT PREPAID

COPY SHIPPED ON BOARD

NOT NEGOTIABLE

VESSEL NOT RESPONSIBLE FOR ACCESSORIES AND / OR LOOSE ITEMS INCLUDING PERSONAL EFFECTS OF ANY KIND SAID TO BE STOWED IN OR ON VEHICLE

SHIPPED ON BOARD for transportation as set out herein the containers or other packages listed in the Carrier's Receipt above, said by the Shipper to contain the goods described in the Shipper's particulars above.
The weight, measures, marks, numbers, quantity, condition, contents and value of the goods are unknown to the Carrier. In accepting this Bill of Lading, the Merchant (as defined on the reverse side hereof) accepts and agrees to all its terms on both sides whether written, printed, stamped or otherwise incorporated as fully as if they were all signed by the Merchant.

CONTAINER AND VEHICLE DEMURRAGE. Attention is drawn to the Terms and Conditions for the Container and Vehicle Demurrage which apply to this contract and which may be obtained from the Carrier or Line or their Agents. The Carrier has the right to carry containers on decks as per Clause 14. One original Bill of Lading must be surrendered duly endorsed in exchange for the Goods or delivery order. IN WITNESS whereof the original Bills of Lading all of this tenor and date have been signed in the number stated above, one of which being accomplished, the others to be void.

Place and date of issue
GOTHENBURG, 31 AUGUST 2012

Signed by:
NMT, as Agents for the Carrier; NMT Lines

BILL OF LADING

ATTACHED LIST PAGE 1 OF 1

LID036BRVJBA0005

Marks and Nos.	Number and kind of packages	Description of goods	Gross weight
WJMF2NPU00C019899	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C010009	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C015227	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C019450	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C040507	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C010015	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C009688	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C009730	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C010010	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C015716	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C040550	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C015590	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C010064	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C019637	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C019770	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C019572	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C068925	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C050800	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C030573	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS
WJMF2NPU00C050801	1 USED UNIT	IVECO 260 E 37, TRUCK	9.500 KGS

Annex 11

Quotation for onward shipment of 85 trucks from Jebel Ali port, Dubai, United Arab Emirates, to Massawa, Eritrea

3/5/12 طباعة الرسالة في Hotmail

Freight Quote

(yassin_ussman@hotmail.com) **Yassin**
18/شوال/1433 01:22:37 م
omerkataf@hotmail.com
(kemalmob@gmail.com) mohamed, kemal

Dear Mr.Omer,

SHIPMENT OF 85 UNITS 6 WHEEL TRUCKS ON RUBBER WHEELS
[IN DIFFERENT LOTS]
JEBEL ALI TO MASSAWA

WITH REFERENCE TO YOUR ENQUIRY ON CAPTIONED SHIPMENT, PLEASE FIND BELOW OUR BEST QUOTATION **SUBJECT TO AVAILABILITY OF SPACE :**

FROM: FREE IN JEBEL ALI TO LINER OUT MASSAWA

COMMODITY: 85 UNITS 6 WHEEL TRUCKS ON RUBBER WHEELS
Dims as follows : L x W x H = 7 X 2.5 X 2.5 m / Vol: 43.75 cbm

TOTAL FREIGHT CHARGES : US$ 145/- PER W/M - (UP TO 30 TONS)

PLUS SURCHARGE AS APPLICABLE AT TIME OF SHIPMENT :
DEVIATION CHARGES : US$ 25/- PER UNIT
LASHING CHARGES : US$ 20/- PER UNIT

PLUS LOCAL CHARGES:
PORT HANDLING CHARGES : AS PER PORT TARIFF
STEVEDORING CHARGES : DHS.300/- PER UNIT
BILL OF LADING CHARGES : DHS. 400/- PER SET

IF ANY PORT ASSISTANCE IS USED AT THE TIME OF LOADING, OR AT THE TRANSHIPMENT PORT, THE SAME WILL BE INVOICED TO YOU AS PER ACTUALS.

PORT STORAGE IN JEBEL ALI IS 10 DAYS FREE, CHARGES FOR THE SAME TO BE SETTLED IF ANY TO THE PORT DIRECTLY PRIOR LOADING ONTO THE VESSEL.

PLEASE NOTE BESIDES THE UNIT NO OTHER CARGO WILL BE PERMITTED TO BE LOADED ON TOP / INSIDE THE UNIT AND INCASE CARGO STILL STUFFED THEN THE UNIT WILL BE SHORT SHIPPED.

co111w.col111.mail.live.com/mail/PrintMessages.aspx?cpids=c0b2f53b-f75c-11e1-a575-00le0bcbb1...

PLEASE NOTE ABOVE RATE IS AS PER DIMENSIONS FURNISHED BY YOU. IN THE EVENT OF ANY OTHER DIMENSIONS THIS RATE IS INVALID.

KINDLY NOTE THAT THE UNITS WILL BE MEASURED BY OUR SUPERVISOR AND HIS MEASUREMENTS WOULD BE CONSIDERED FINAL, HENCE KINDLY DEPUTE YOUR PERSONNEL AT SUCH TIME.

ABOVE RATE IS VALID FOR LOADING ON RO RO VESSELS ONLY WITH BOOKING TO BE RECEIVED WELL IN ADVANCE WHICH AGAIN IS SUBJECT TO SPACE AVAILABILITY.

"ONCE FIRM BOOKING MADE WITH US FOR A PARTICULAR VESSEL AND FOR SOME REASON SHIPMENT IS POSTPONED TO OUR NEXT VESSEL THEN AN ADDITIONAL FEE OF US$ 50/- PER UNIT WOULD BE CHARGED AS ADMINISTRATION CHARGES.

"IN CASE THE BOOKING IS CANCELLED WE WILL HAVE NO OPTION BUT TO APPLY DEAD FREIGHT.

KINDLY ENSURE THAT CARGO WOULD BE CLEARED AT DESTINATION ON VESSEL ARRIVAL, AND IN CASE OF NON CLEARANCE, WE WOULD HAVE TO HOLD YOU LIABLE FOR THE SAME.

ALSO NOTE THAT ORIGINAL B/L SHOULD BE COLLECTED PROMPTLY |WITHIN 7 DAYS OF VESSEL SAILING| AND FREIGHT SETTLED.

PLEASE BE ADVISED THAT OVERTIME CHARGES WOULD BE APPLICABLE FOR UNITS / CNTRS LOADED, WHEN THE VESSEL IS OPERATING DURING THE NATIONAL HOLIDAYS.

RATES SUBJECT TO ANY VARIATION IN THE THC, CAF, BAF, OR ANY CURRENCY DIFFERENTIAL APPRECIATION CHARGES, AND ANY OTHER SURCHARGE APPLICABLE AT TIME OF SHIPMENT.

ABOVE RATES ARE VALID FOR SHIPMENTS EFFECTED UP TO 30.09.12.

TRUST THE ABOVE OFFER WILL MEET YOUR REQUIREMENTS AND LOOKING FORWARD TO RECEIVE YOUR BOOKING CONFIRMATION.

Thanks,

With Best Regards

Yassin Ussman
Golden Mark General Trading
[redacted]+971-50-9185904
[redacted]+971-4-2385378
[redacted]+971-4-2385379
[redacted]89258
Dubai, UAE

co111w.col111.mail.live.com/mail/PrintMessages.aspx?cpids=c0b2f53b-f75c-11e1-a575-001e0bcbb1...

Annex 12

Vehicles on MV *Shaker 1* at Jebel Ali port

Iveco trucks loaded onto MV Shaker 1 in Jebel Ali port, Dubai, U.A.E., bound for Massawa, Eritrea, October 2012

Iveco trucks loaded onto MV Shaker 1 in Jebel Ali port, Dubai, U.A.E., bound for Massawa, Eritrea, October 2012

MV Shaker 1 in Jebel Ali port, Dubai, U.A.E., bound for Massawa, Eritrea, October 2012

MV Shaker 1 in Jebel Ali port, Dubai, U.A.E., October 2012

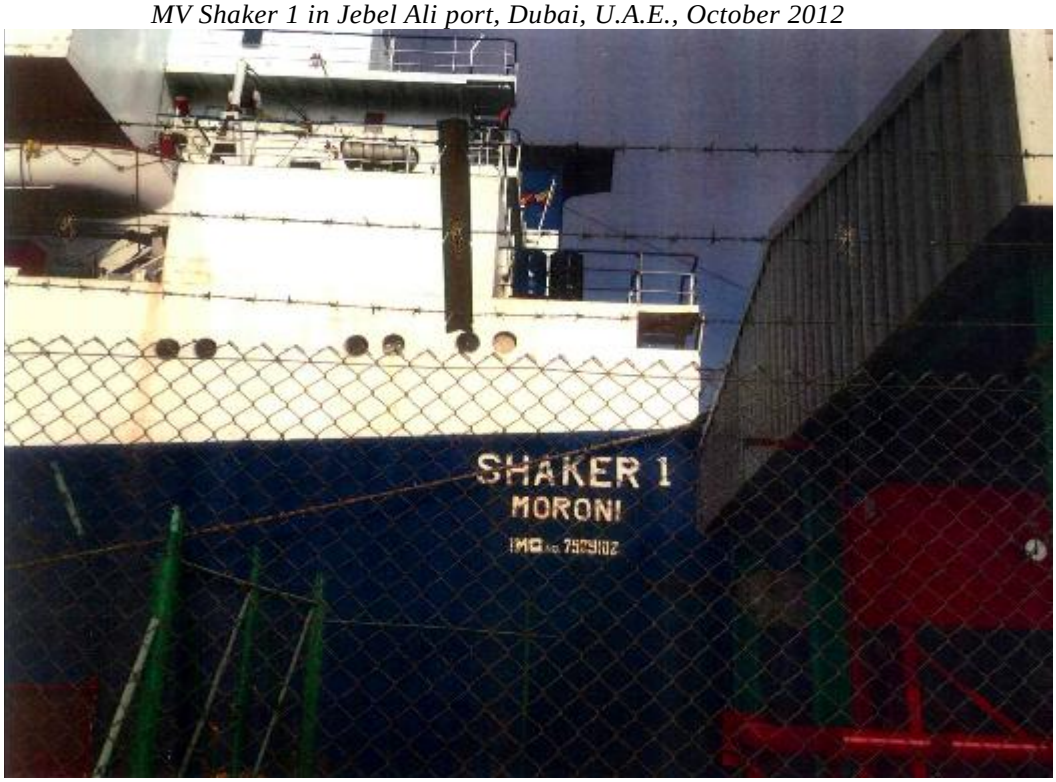

Annex 13

Position of MV *Shaker 1* on 29 November 2012

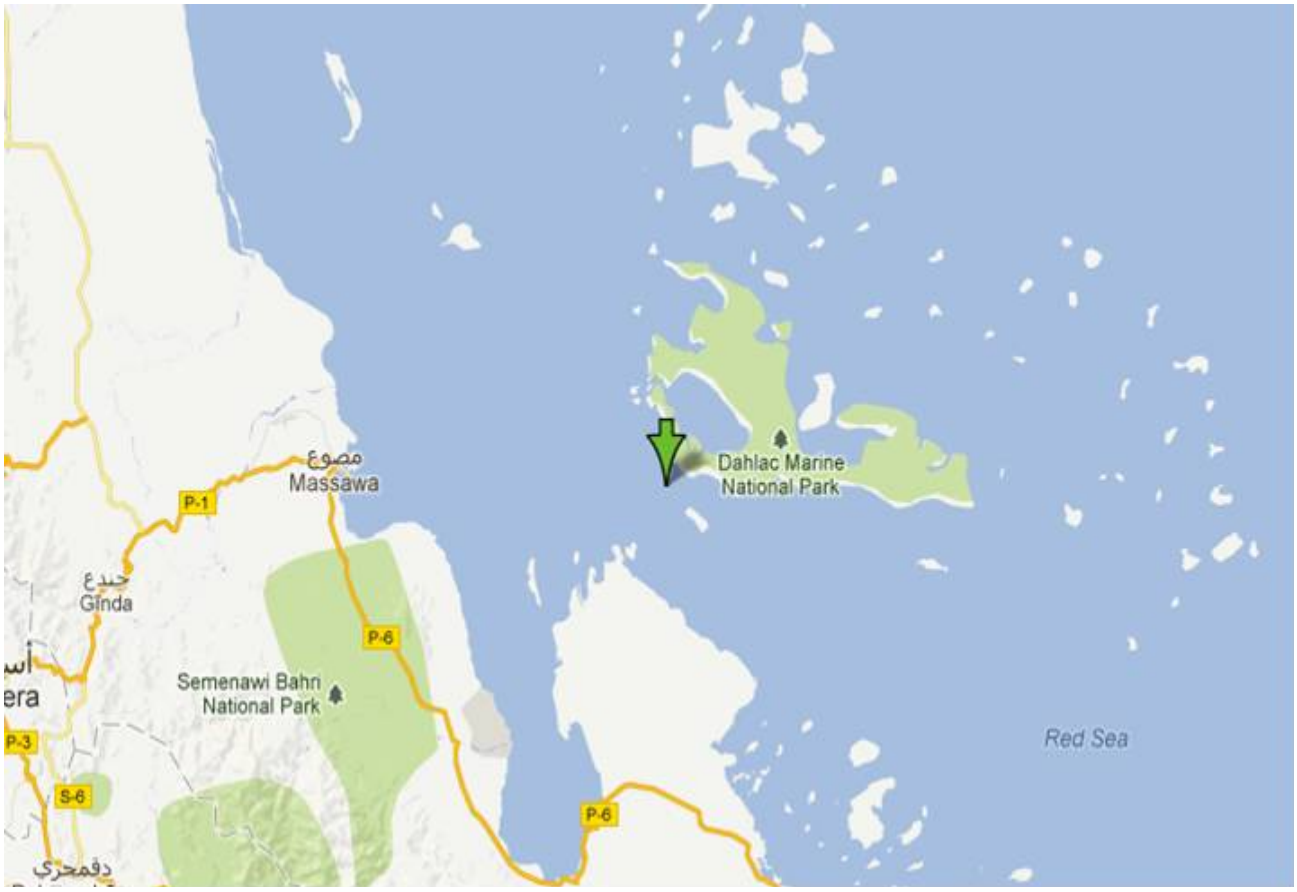

Annex 14

Aerial view of the military apron of Asmara airport

Imagery date: 23 September 2012/Source: Google Earth 7.0.3.8542
Coordinates: 15°17'47.98"N 38°55'11.03"E

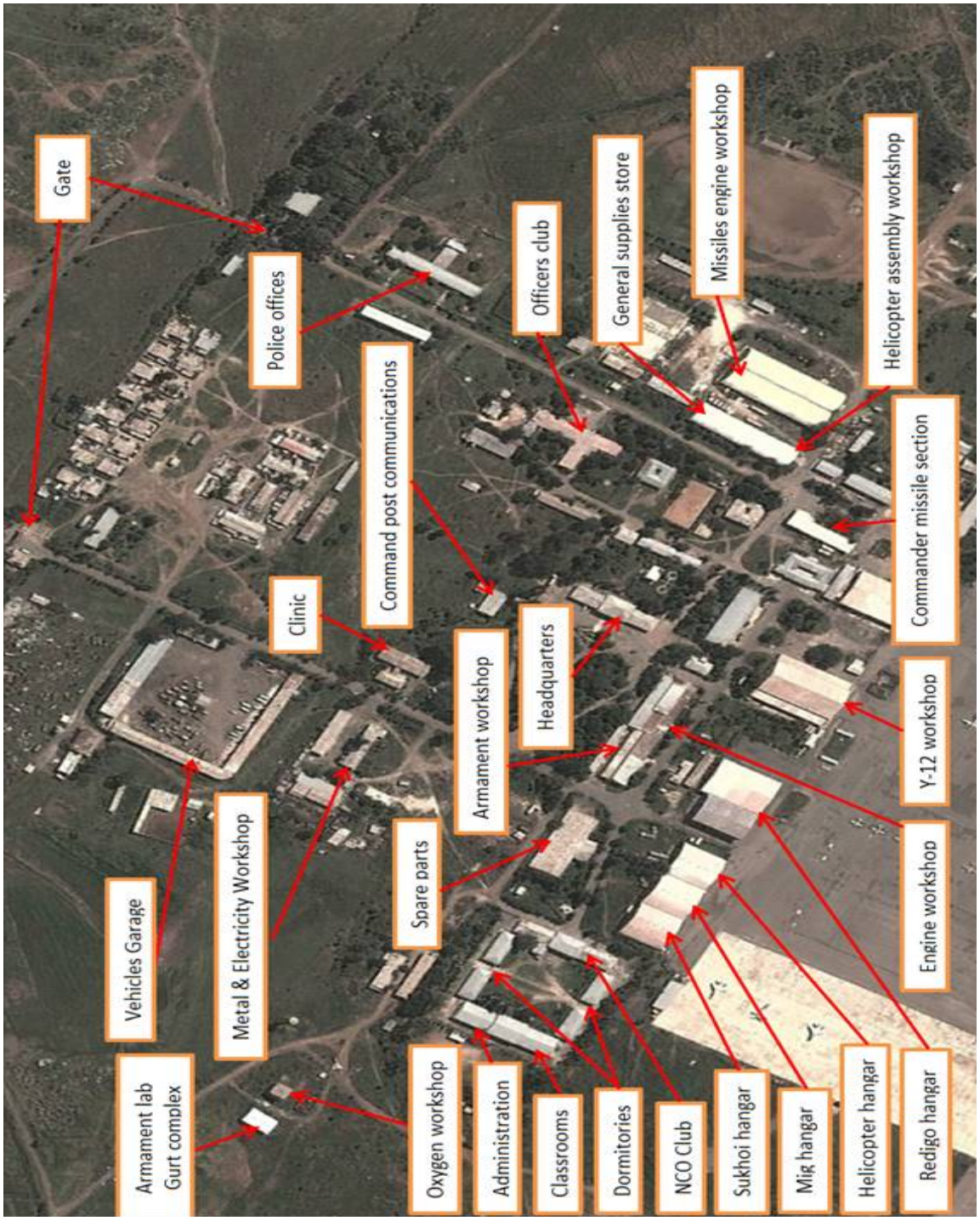

Annex 15

Photograph of Grumman Gulfstream II registered E3-AAT

(reportedly taken on 2 May 2012, at an unknown location)

Annex 16

Samples of two per cent tax receipts

1. Stockholm

ሃገረ ኤርትራ
ሚኒስተሪ ፋይናንስ

دولة ارتريا
وزارة المالية

Customer Copy

THE STATE OF ERITREA
Ministry of Finance

Customer Copy

Ministry of Foreign Affairs
Foreign Mission - Sweden
Telephone: +46 8 441 71 70

Tax and Duties Payment Receipt

Receipt No.: [redacted] Date: 2-okt-2012

ID Number: [redacted] Payment Method: Bank

Name: [redacted]

Description: [redacted]

Item Code	Description	Amount (SEK)
220101	Passport, visa and ID card	1 800,00

SEK 1 800,00

Amount in Words: **One thousand Eight hundred SEK and Zero öre**

Name: Misghana Zekarias

Signature:

2. Milan

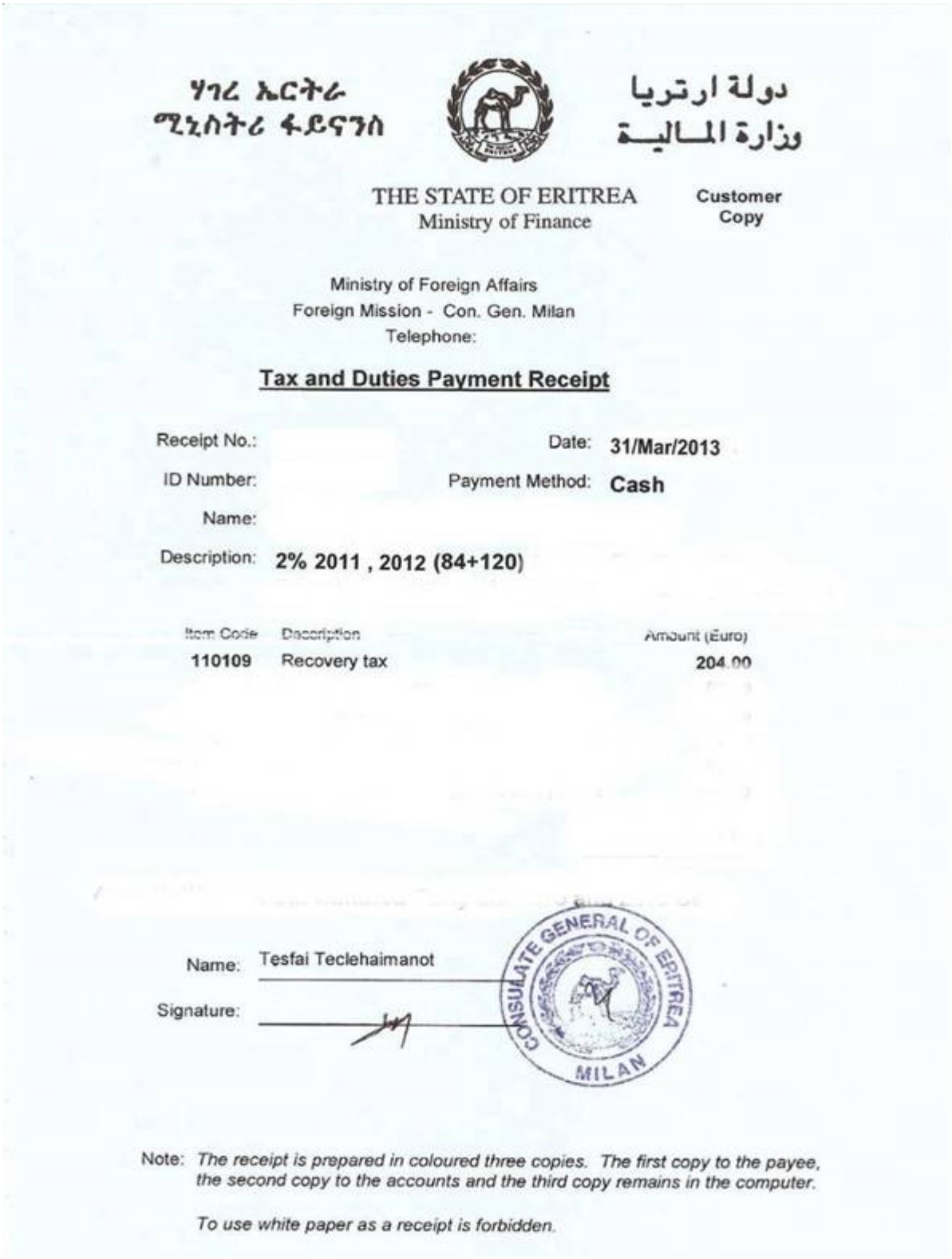

ሃገረ ኤርትራ
ሚኒስትሪ ፋይናንስ

دولة ارتريا
وزارة المـــاليـــة

THE STATE OF ERITREA
Ministry of Finance

Customer Copy

Ministry of Foreign Affairs
Foreign Mission - Con. Gen. Milan
Telephone:

Tax and Duties Payment Receipt

Receipt No.: Date: 31/Mar/2013

ID Number: Payment Method: Cash

Name:

Description: 2% 2011 , 2012 (84+120)

Item Code	Description	Amount (Euro)
110109	Recovery tax	204.00

Name: Tesfai Teclehaimanot

Signature:

CONSULATE GENERAL OF ERITREA MILAN

Note: *The receipt is prepared in coloured three copies. The first copy to the payee, the second copy to the accounts and the third copy remains in the computer.*

To use white paper as a receipt is forbidden.

3. London

Transfer Order and Authorization Slip: National Obligations

Eritrean ID N		File Ref No	4993 Slip No
Full Name	ry	UK	City London
Contact			
Mobile	email		

National Obligations Payments in USD

Category	Amount		Duration			Remark	
Recovery Tax	£335.00		2011	2012			
MH 1: 2: 3	–						
Drought Relief Support	–						
Martyr'sTrust Fund	–						
Martyr's Family Support	–						
Hzbawi Mekhete	£200.00						
Food Security	£150.00						
Total to be Deposited	£685.00	In words	Six Hundred Eighty Five Pounds				
Signature of Customer			Date				

Cashier Name Mehret Signature [signature] Date 09.10.12

Payment Verification and Data

Amount Deposited	Deposit Reference	Journal Ref No
Date Data Ente Date	Receipt No	Signature

Method of Transfer: SENDING A PAYMENT ABROAD

1. Fill Benefiary Bank Account Details

Benefiary A/C No or IBAN (Choose from the information of Correspondent Banks US Dollar Account)
SWIFT BIC: (Choose from the information of Correspondent Banks US Dollar Account)

2. For Relay Payments to
Benefiary's Bank Name: Housing & Commerce Bank of Eritrea
Benefiary's Bank Address Bahti Meskerem: Square
POBox 235, Asmara - Eritrea
Fax 00 291 1 120401 04 00 291 1 202209

For Further credit to
Pound Sterling A/C Name : MOFA
A/C No: GBP -C/A - 03 - 7

3. Via:
Name of Correspondent Bank chosen
Address of the chosen Correspondent Bank

N.B. For Correspondent Banks Refer the Consular Affairs of the Embassy

Consular Affairs: Embassy of the State of Eritrea
96 White Lion Street
London, N1 9PF
Tel: 020 7713 0096 - Fax: 020 7723 0161

4. Toronto

ጠቕላሊ ቆንስል ሃገረ ኤርትራ
ቶሮንቶ - ካናዳ

القنصلية العامة لدولة إريتريا
تورنتو، كندا

CONSULATE GENERAL OF THE STATE OF ERITREA
TORONTO, CANADA.

317-120 Carlton St. Toronto, Ontario, M5A 4K2 Tel: (416) 416-306-2865, Fax: (416-306-2866)

Date / ዕለት: /01/2013

ቁ. መዝገብ Toronto

መረጋገጺ ናይ ዝተኸፍለ ግቡኣት (Clearance)

መረጋገጺ እቶት:-	ተረጋገጺ ☐	አይተረጋገጸን ☐	
ምሉእ ስም (ምስ ናይ አብሓጎ)			
ስም (አብ ፓስፖርት/ ካልእ ደኩመንት)		ቁ. ኤ/መንነት	
አድራሻ		ቁ. ኤ/ፓስፖርት	
		ቁ. ስልኪ	

መሕወይ ግብሪ 2 % ብመሰረት							ወፈያ ምክልኻል ሃገር	
አዋጅ ቁ. 17/1991 አዋጅ ቁ. 67/1195							አንጻር ወራር ወያነ	
ዓ.ም.	ብአሃዝ	ብፊደል						1ይ መድረኽ
1992							(ብአሃዝ)	00.00
1993							(ብፊደል)	= = = = =
1994								
1995								2ይ መድረኽ
1996							(ብአሃዝ)	00..00
1997	00.00						(ብፊደል)	= = = = =
1998	00.00	=	=	=	=	=		
1999	00.00	=	=	=	=	=		3ይ መድረኽ
2000	00.00	=	=	=	=	=	(ብአሃዝ)	00.00
2001	00.00	=	=	=	=	=	(ብፊደል)	= = = = =
2002	00.00	=	=	=	=	=		
2003	00.00	=	=	=	=	=		መኸተ (ወፈያ)
2004	00.00	=	=	=	=	=	(ብአሃዝ)	300.00
2005		=	=	=	=	=	(ብፊደል)	ሰለስተ ሚእቲ ዶላር አመሪካ
2006								
2007								
2008								
2009								
2010								
2011								
ተወሳኺ ሓበሬታ:-								

መተሓሳሰቢ:- 1. ዝኾነ ምድምሳስ ነዚ ሰነድ'ዚ ዘይቅቡል ይገብሮ።
2. ነዚ ሰነድ'ዚ ዘይሓዘ ዜጋ አብ ኤርትራ ዝኾነ ዓይነት አገልግሎት ክረክብ አይክእልን።

ስምን ክታምን ፋይናንስ

Amaresh Mebrahtu
Head, Finance & Admn.

ክታም በዓል መዚ ምስ ማሕተም

Ahmed Iman
Head, Consular Affairs

CONSULATE GENERAL OF THE STATE OF ERITREA
2
TORONTO

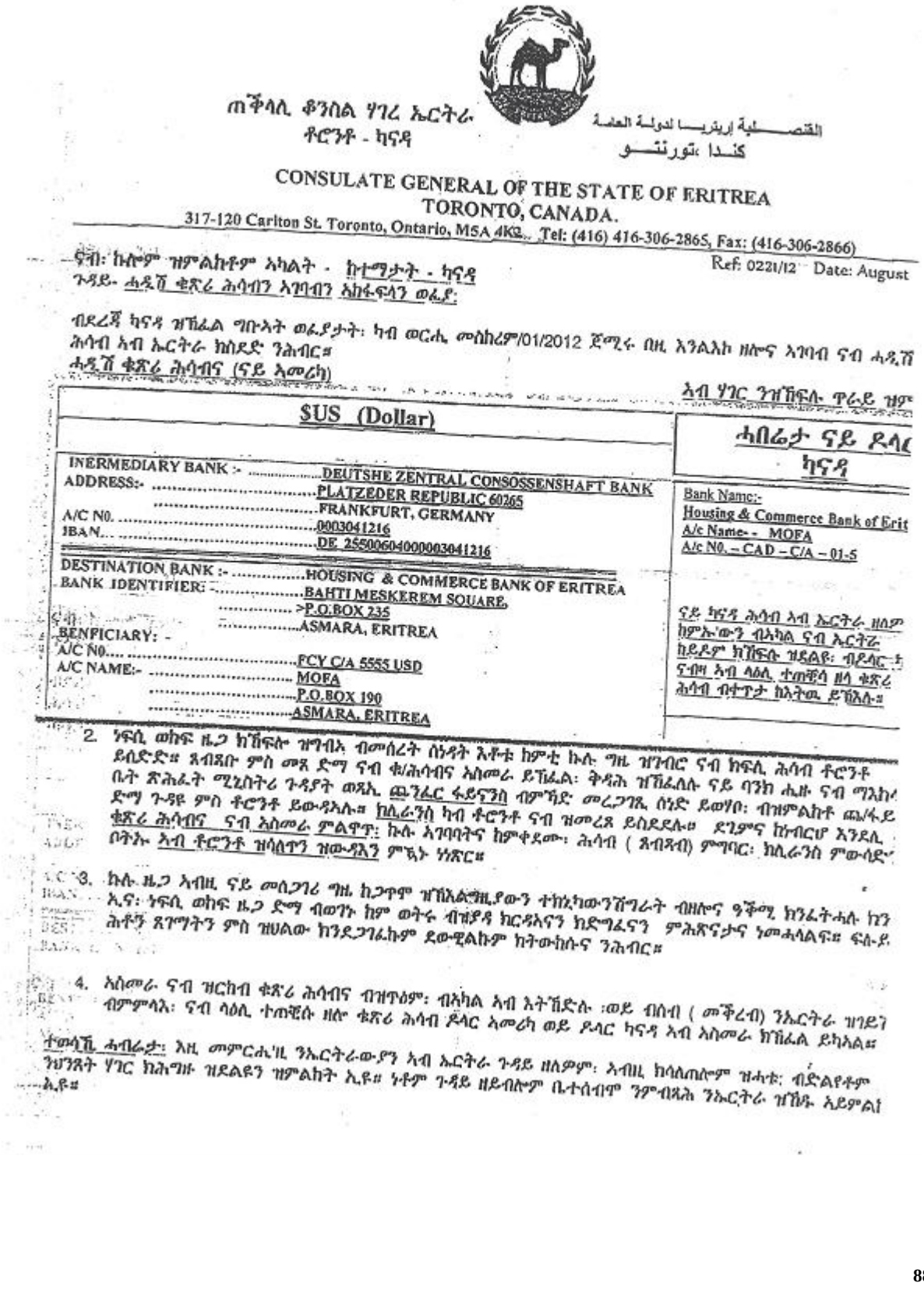

ጠቕላሊ ቆንስል ሃገረ ኤርትራ
ቶሮንቶ - ካናዳ

القنصلية إريتريا لدولة العامة
كندا ،تورنتو

CONSULATE GENERAL OF THE STATE OF ERITREA
TORONTO, CANADA.

317-120 Carlton St. Toronto, Ontario, M5A 4K2. Tel: (416) 416-306-2865, Fax: (416-306-2866)

ናብ: ኩሎም ዝምልከቶም አካልት - ከተማታት - ካናዳ
ጉዳይ- ሓዲሽ ቁጽሪ ሕሳብን አገባብን አከፋፍላን ወፈያ:

Ref: 0221/12 Date: August

ብደረጃ ካናዳ ዝኸፈል ግቡኣት ወፈያታት: ካብ ወርሒ መስከረም/01/2012 ጀሚሩ በዚ እንልእኮ ዘሎና አገባብ ናብ ሓዲሽ ሕሳብ አብ ኤርትራ ክስደድ ንሕብር።
ሓዲሽ ቁጽሪ ሕሳብና (ናይ አመሪካ)

አብ ሃገር ንዝኸፍሉ ዋራይ ዝም

$US (Dollar)	ሓበሬታ ናይ ዶላ ካናዳ
INERMEDIARY BANK :- DEUTSHE ZENTRAL CONSOSSENSHAFT BANK ADDRESS:- PLATZEDER REPUBLIC 60265 FRANKFURT, GERMANY A/C N0. 0003041216 IBAN. DE 25500604000003041216	Bank Name:- Housing & Commerce Bank of Erit A/c Name- - MOFA A/c N0. – CAD – C/A – 01-5
DESTINATION BANK :- HOUSING & COMMERCE BANK OF ERITREA BANK IDENTIFIER: BAHTI MESKEREM SQUARE, P.O.BOX 235 ASMARA, ERITREA BENFICIARY: - A/C N0. FCY C/A 5555 USD A/C NAME:- MOFA P.O.BOX 190 ASMARA, ERITREA	ናይ ካናዳ ሕሳብ አብ ኤርትራ ዘለዎ ከምኡ'ውን ብአካል ናብ ኤርትራ ከይዶም ክኸፍሉ ዝደልዩ: ብዶላር ኣ ናብዛ አብ ላዕሊ ተጠቒሳ ዘላ ቁጽሪ ሕሳብ ብቀጥታ ከእትዉ ይኽእሉ።

2. ነፍሲ ወከፍ ዜጋ ክኸፍሎ ዝግብኦ ብመሰረት ሰነዳት እቶቱ ከምቲ ኩሉ ግዜ ዝገብሮ ናብ ክፍሊ ሕሳብ ቶሮንቶ ይሰድድ። ጸብጻቡ ምስ መጸ ድማ ናብ ቁ/ሕሳብና አስመራ ይኸፈል: ቅዳሕ ዝኸፈለሉ ናይ ባንክ ሒዙ ናብ ማእከ ቤት ጽሕፈት ሚኒስትሪ ጉዳያት ወጻኢ ጨንፈር ፋይናንስ ብምኻድ መረጋገጺ ሰነድ ይወሃቦ: ብዝምልከቶ ጨ/ፋይ ድማ ጉዳዩ ምስ ቶሮንቶ ይውዳአሉ። ክሊራንስ ካብ ቶሮንቶ ናብ ዝመረጸ ይስደደሉ። ደጊምና ከነብርሆ እንደሊ ቁጽሪ ሕሳብና ናብ አስመራ ምልዋጥ: ኩሉ አገባባትና ከምቀደሙ: ሕሳብ (ጸብጻብ) ምግባር: ክሊራንስ ምውሳድ ቦትኡ አብ ቶሮንቶ ዝሳለጥን ዝውዳእን ምኳኑ ነነጽር።

3. ኩሉ ዜጋ አብዚ ናይ መሰጋገሪ ግዜ ከጋጥሞ ዝኸአልግዚያውን ተከኒካውንሽግራት ብዘሎና ዓቕሚ ክንፈትሓሉ ከን ኢና: ነፍሲ ወከፍ ዜጋ ድማ ብወገኑ ከም ወትሩ ብዝያዳ ክርዳአናን ክድግፈናን ምሕጽናታና ነመሓላልፍ። ፍሉይ ሕቶን ጸገማትን ምስ ዝህልው ክንደጋገፈኩም ደውዊልኩም ከትውከሱና ንሕብር።

4. አስመራ ናብ ዝርከብ ቁጽሪ ሕሳብና ብዝጥዕም: ብአካል አብ እትኸድሉ :ወይ ብሰብ (መቕረብ) ንኤርትራ ዝገይ ብምምላእ: ናብ ላዕሊ ተጠቒሱ ዘሎ ቁጽሪ ሕሳብ ዶላር አመሪካ ወይ ዶላር ካናዳ አብ አስመራ ክኸፈል ይካአል።

ተወሳኺ ሓብሬታ: እዚ መምርሒ'ዚ ንኤርትራውያን አብ ኤርትራ ጉዳይ ዘለዎም: አብዚ ክሳለጠሎም ዝሓቱ: ብድልየቶም ንህንጸት ሃገር ክሕግዙ ዝደልዩን ዝምልከት ኢዩ። ነቶም ጉዳይ ዘይብሎም ቤተሰብሞ ንምብጻሕ ንኤርትራ ዝኸዱ አይምልከ ኢዩ።

Canada Trust

WIRE PAYMENT INSTRUCTIONS

Date December , 2012

Branch:

Wire Payment ID:
Financial Transaction ID

Wire Payment Amount:
Handling Fees:

Sending Customer:
Street Address:
City:
Province/State:
Country: CANADA (CA)
Sending Customer Reference Account:

Receiving Customer: MOFA
Street Address: P.O. BOX 190
City: ASMARA
Province/State:
Country: ERITREA (ER)
Account#/IBAN: FCY C/A 5555 USD
Customer Code:

Settlement Bank: HOUSING/COMMERCE BANK OF ERITRA
Street Address: P.O. BOX 235
City: ASMARA
Province/State:
Country: ERITREA (ER)
Bank Code:
Intermediary Bank Account#: 003041216

TERMS AND CONDITIONS

Wire Payment Instructions: By signing below, the customer confirms that (a) the information set out in the Wire Payment Instructions (the "Form") is accurate and complete and (b) authorizes The Toronto-Dominion Bank (the "Bank") to execute the wire payment based on this information. The customer will not have any recourse to the Bank due to the inaccuracy or insufficiency of any information in the Form. If the Form describes an account number for an account held by someone other than the beneficiary named in the Form, the Bank may execute the wire payment to the account number shown in the Form notwithstanding such inconsistency.

Bank Handling Fees: The customer agrees to pay to the Bank the Handling Fees shown on the Form.

Other Party Fees: The Bank may use the services of its affiliates, a foreign correspondent and/or another third party (the "Other Parties"), acting in each case, as principal and not as the customer's agent, to send wire payments. The customer agrees that the Other Parties may charge a fee for their services, and that these fees, together with any fees charged by the beneficiary bank, might be deducted from the Wire Payment Amount resulting in the beneficiary receiving an amount less than the Wire Payment Amount. These fees are not always known to the Bank. In no event shall the Bank be held liable for any fees so deducted. The customer acknowledges that the Bank may receive revenue as a result of the imposition of these fees charged by the Other Parties or the beneficiary bank.

Foreign Currency Conversions: The customer authorizes the Bank to send the wire payment in the currency of the Wire Payment Amount shown on the Form. If the customer is paying for the Wire Payment Amount in a currency other than the currency of the Wire Payment Amount, the Bank is authorized to convert such currency into the currency of the Wire Payment Amount. The rate of exchange to be used in any such conversion will be determined by the Bank and the customer acknowledges being advised of, and authorizing the rate of exchange. The customer understands that the exchange rate being used may result in revenue being earned on the conversion by the Bank. The customer acknowledges that the beneficiary bank may (a) reject a wire payment or (b) convert the wire payment for any reason, including for the reason that the wire payment was sent in a currency other than the local currency of the beneficiary bank or that the wire payment is not in the currency of the beneficiary's account. Foreign wire payments may be subject to delays for reasons including time-zone issues, the remote location of the beneficiary bank and cultural differences with respect to holidays.

TD Canada Trust

WIRE PAYMENT INSTRUCTIONS

Date: November , 2012

Branch:

Wire Payment ID:
Financial Transaction ID:

Wire Payment Amount:
Handling Fees:

Sending Customer:
Street Address:
City:
Province/State:
Country: CANADA (CA)
Sending Customer Reference Account:

Receiving Customer: MOFA
Street Address: P.O. BOX 190
City: ASMARA
Province/State:
Country: ERITREA (ER)
Account#/IBAN: FCY C/A 5555 USD
Customer Code:

Settlement Bank: HOUSING/COMMERCE BANK OF ERITRA
Street Address: P.O. BOX 235
City: ASMARA
Province/State:
Country: ERITREA (ER)
Bank Code:
Intermediary Bank Account#: 003041216

TERMS AND CONDITIONS

Wire Payment Instructions: By signing below, the customer confirms that (a) the information set out in the Wire Payment Instructions (the "Form") is accurate and complete and (b) authorizes The Toronto-Dominion Bank (the "Bank") to execute the wire payment based on this information. The customer will not have any recourse to the Bank due to the inaccuracy or insufficiency of any information in the Form. If the Form describes an account number for an account held by someone other than the beneficiary named in the Form, the Bank may execute the wire payment to the account number shown in the Form notwithstanding such inconsistency.

Bank Handling Fees: The customer agrees to pay to the Bank the Handling Fees shown on the Form.

Other Party Fees: The Bank may use the services of its affiliates, a foreign correspondent and/or another third party (the "Other Parties"), acting in each case, as principal and not as the customer's agent, to send wire payments. The customer agrees that the Other Parties may charge a fee for their services, and that these fees, together with any fees charged by the beneficiary bank, might be deducted from the Wire Payment Amount resulting in the beneficiary receiving an amount less than the Wire Payment Amount. These fees are not always known to the Bank. In no event shall the Bank be held liable for any fees so deducted. The customer acknowledges that the Bank may receive revenue as a result of the imposition of these fees charged by the Other Parties or the beneficiary bank.

Foreign Currency Conversions: The customer authorizes the Bank to send the wire payment in the currency of the Wire Payment Amount shown on the Form. If the customer is paying for the Wire Payment Amount in a currency other than the currency of the Wire Payment Amount, the Bank is authorized to convert such currency into the currency of the Wire Payment Amount. The rate of exchange to be used in any such conversion will be determined by the Bank and the customer acknowledges being advised of, and authorizing the rate of exchange. The customer understands that the exchange rate being used may result in revenue being earned on th conversion by the Bank. The customer acknowledges that the beneficiary bank may (a) reject a wire payment or (b) convert the wire payment for any reason, including for the reason that the wire payment was sent in a currency other than the local currency of the beneficiary bank or that the wire payment is not in the currency of the beneficiary's account. Foreign wire payments may be subject to delays for reasons including time-zone issues, the remote location of the beneficiary bank and cultural differences with respect to holidays.

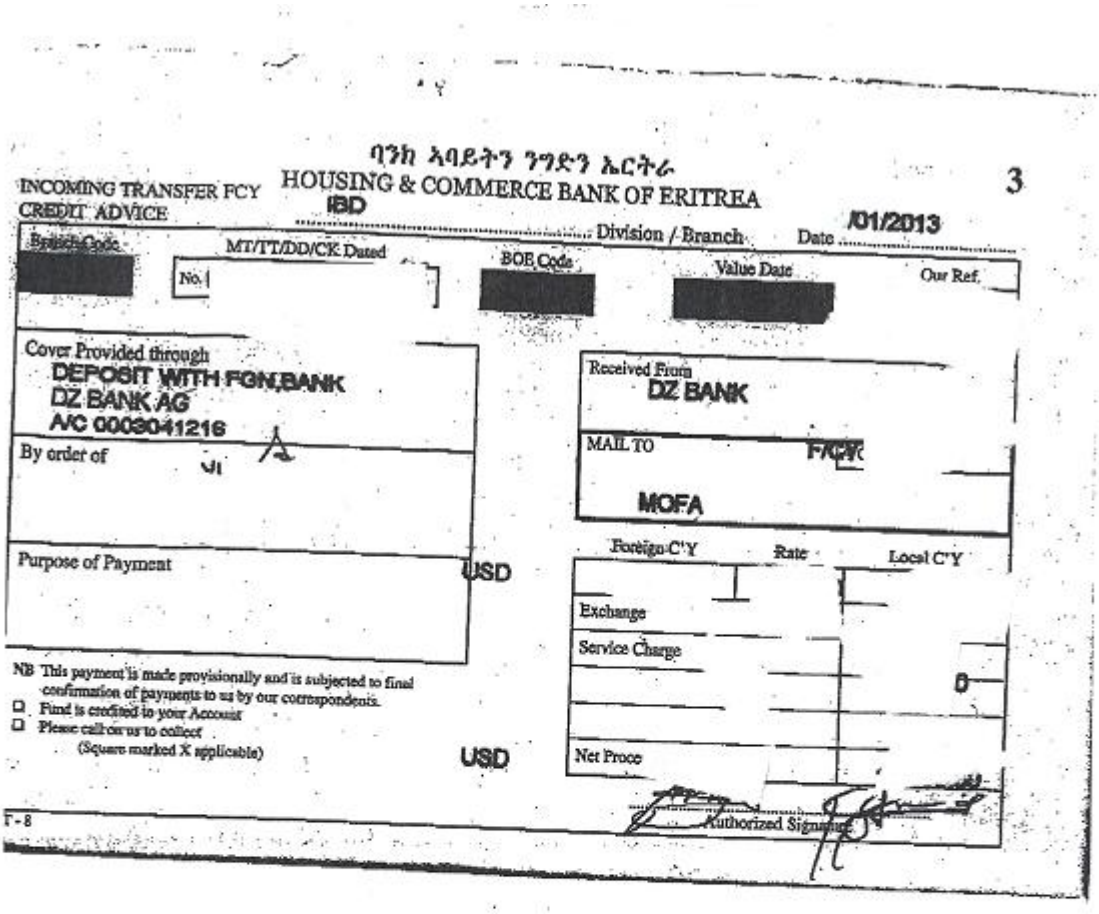

ባንክ ኣባይትን ንግድን ኤርትራ
HOUSING & COMMERCE BANK OF ERITREA

INCOMING TRANSFER FCY
CREDIT ADVICE

IBD ..... Division / Branch

3

Date /01/2013

Branch Code [redacted]

MT/TT/DD/CK Dated

No.

BOE Code [redacted]

Value Date [redacted]

Our Ref.

Cover Provided through
DEPOSIT WITH FGN.BANK
DZ BANK AG
A/C 0003041216

Received From
DZ BANK

By order of

MAIL TO
MOFA

Purpose of Payment

USD

Foreign C'Y | Rate | Local C'Y

Exchange

Service Charge

0

Net Proce

USD

NB This payment is made provisionally and is subjected to final confirmation of payments to us by our correspondents.
☐ Fund is credited to your Account
☐ Please call on us to collect
(Square marked X applicable)

Authorized Signature

T - 8

Annex 17

Photograph of Angosom Ta'ame

Kassate Ta'ame Akolom, a.k.a. "Angesom Ta'ame"
Law enforcement confidential source, 2012